**الجمهورية التونسية**

**وزارة الشؤون الاجتماعية**

**وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف**

# التقرير السنوي للقدرة على الأداء

# لوزارة الشؤون الإجتماعية لسنة 2019

**مارس 2020**

# الفهرس


**المحور الأول :التقديم العام** 5

1-تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2019. 5

2- تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2019. 11

**المحور الثاني :تقديم برامج الوزارة** 14

**I. برنامج الشغل والعلاقات المهنية** 15

**1-التقديم العام للبرنامج** 15

**2-تقديم عام للانجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج** 16

**3-نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019:** 23

3-1 -تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج 23

3-2-تقديم لنتائج القدرة على الأداء و تحليلها 25

**4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء.** 31

**II. برنامج الضمان الإجتماعي** 33

**1-التقديم العام للبرنامج** 33

**2-تقديم عام للانجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج** 35

**3-نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019:** 43

3-1 -تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج 43

3-2-تقديم لنتائج القدرة على الأداء و تحليلها 44

**4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء.** 53

**III. برنامج النهوض الإجتماعي** 55

**1-التقديم العام للبرنامج** 55

**2-تقديم عام للانجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج** 56

**3-نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019:** **65**

3-1 -تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج **65**

3-2-تقديم لنتائج القدرة على الأداء و تحليلها **67**

**4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء.** **86**

**VI. برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج** **90**

**1-التقديم العام للبرنامج** **90**

**2-تقديم عام للانجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج** **91**

**3-نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019:** **94**

3-1 -تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج **94**

3-2-تقديم لنتائج القدرة على الأداء و تحليلها **95**

**4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء.** **101**

**V. برنامج القيادة والمساندة** **103**

**1-التقديم العام للبرنامج** **103**

**2-تقديم عام للانجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج** **105**

**3-نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019:** **109**

3-1 -تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج **109**

3-2-تقديم لنتائج القدرة على الأداء و تحليلها **111**

**4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء.** **119**

# المحور الأول: التقديم العام:

## 1 - تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2019:

في إطار تركيز منظومة التصرف حسب الاهداف تم تفريع مهمة "الشؤون الإجتماعية" إلى خمس برامج وهي :

- ✓ برنامج الشغل والعلاقات المهنية
- ✓ برنامج الضمان الإجتماعي
- ✓ برنامج النهوض الإجتماعي
- ✓ برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج
- ✓ برنامج القيادة والمساندة.

و قد تولت وزارة الشؤون الاجتماعية خلال سنة 2019 إنجاز جملة من الأنشطة التي تندرج في إطار سياستها الاستراتيجية الرامية لمزيد النهوض بالقطاع الاجتماعي و ذلك طبقا لجملة الأهداف المرسومة، و في هذا الصدد تتمثل الأنشطة أساسا في :

### 1.1 –أهم انجازات الوزارة خلال سنة 2019 :

- **<u>في مجال الشغل و العلاقات المهنية :</u>**

- ✓ **تطوير المنظومة الترتيبية والتشريعية** من خلال إبرام إتفاقية للزيادات في الأجور والمنح لفائدة العاملين بالقطاع الخاص بنسبة 6.5% و الزيادة في الأجر الأدنى المضمون بنسبة 6.5% بداية من غرة ماي 2019 وتفعيل القسط الثاني من الزيادة في الأجور بالنسبة للمنشآت العمومية ،
إضافة إلى إعداد مشاريع نصوص لمراجعة بعض أحكام مجلة الشغل المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية وهياكل الحوار داخل المؤسسة.و مشاريع مراجعة الأوامر الترتيبية المتعلقة بضبط القواعد العامة لحفظ الصحة وتهيئة أماكن العمل و موجبات السلامة وحماية صحة العمال في قطاع البناء والأشغال العامة و بالوقاية من التعرض للمواد الكيميائية الخطرة بالمحيط المهني بالإضافة إلى الأمر المتعلق بحماية العمال داخل المؤسسات التي تستخدم التيارات الكهربائية.

- ✓ **السهر على تطبيق مقتضيات تشريع الشغل** من خلال القيام بزيارات التفقد و المراقبة حيث بلغت عدد زيارات التفقد 17578 زيارة شملت 466032 عاملا . كما قامت مصالح تفقد طب الشغل والسلامة المهنية خلال سنة 2019 بـ 6.661 زيارة تفقد للمؤسسات الاقتصادية لمعاينة ظروف الصحة والسلامة المهنية، وشملت هذه الزيارات 913.850 عاملا.

- ✓ **ضمان تغطية اليد العاملة بخدمات طب الشغل** حيث بلغ مجموع عدد العمال المنتفعين بالتغطية الطبية للشغل سواء عن طريق مجامع طب الشغل أو المصالح الطبية الخاصة للشغل 755.189 عاملا ينتمون إلى 15.424 مؤسسة. لتبلغ نسبة التغطية الصحية للعمال في مجال طب الشغل 63 % من مجموع اليد العاملة الخاضعة لأحكام مجلة الشغل.

- ✓ **البدء في استغلال مخرجات المسح الوطني للأخطار المهنية بالبلاد التونسية** حيث تحصلت الإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية على النتائج الاحصائية النهائية للمسح الوطني للأخطار المهنية بالبلاد التونسية في أواخر سنة 2019وسيقع استغلال نتائج هذه الدراسة في إعداد برامج وقائية خصوصية بهذه المخاطر المهنية.

- ✓ **إعداد وتنفيذ53 برنامجا جهويا للوقاية من الأخطار المهنية اعتمادا على اللامركزية كطريقة جديدة في العمل**وذلك خلال الثلاث السنوات الأخيرة ( 2017-2019)، أخذت بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة، حسب طبيعة الأخطار المهنية التي يتعرض لها العمال أو حسب قطاع النشاط، بالاعتماد على الكفاءات البشرية والعلمية التي لديها والتعاون ما بين الجهات للاستفادة من تجاربها وكفاءاتها العلمية .

- **<u>في مجال الضمان الاجتماعي :</u>**

- ✓ إحداث مساهمة اجتماعية تضامنية في إطار تنويع مصادر تمويل صناديق الضمان الاجتماعي مثلما ورد في العقد الاجتماعي في إطار قانون المالية لسن تتي 2018 و 2019 يخصص مردودها بصفة كلية لتمويل صناديق الضمان الاجتماعي وتستوجب على الأشخاص الطبيعيين وعلى المؤسسات والشركات الخاضعة للضريبة أو المعفاة منها،

- ✓ صدور القانون عدد 37 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي وصدور منشور رئيس الحكومة عدد 13 المؤرخ في 20 ماي 2019 والذي يهدف إلى توضيح أحكام هذا القانون.

- ✓ اعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بتنقيح و إتمام الأمر عدد 499 لسنة 1974 المؤرخ في 27 أفريل 1974 المتعلق بنظام جرايات الشيخوخة والعجز والباقين بعد وفاة المنتفع بجراية في الميدان غير الفلاحي تضمن اعتماد نفس الإجراءات المتعلقة بالترفيع في سن التقاعد والمساهمات الواردة بإصلاح التقاعد في القطاع العمومي ويتم حاليا استكمال التشاور بشأنه مع الأطراف الاجتماعية وخاصة مع الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بخصوص روزنامة تطبيق هذه الإجراءات.

- ✓ الشروع في بلورة إستراتيجية جديدة لاستخلاص ديون الصناديق الاجتماعية،
- ✓ خلاص جزء من مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المتخلدة بذمة الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية.
- ✓ اصدار أوامر حكومية تتعلق بطرح فوائد التأخير بعنوان القروض الشخصية وقروض السيارات وقروض السكن.
- ✓ إقرار انتفاع المؤسسات المنتصبة بالمجموعة الثانية من مناطق التنمية الجهوية بفترة إضافية بعنوان امتياز تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي بمقتضى قانون المالية لسنة 2019.
- ✓ القيام بحملات مراقبة مشتركة بين مصالح تفقدية الشغل والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمعاينة الاخلالات المسجلة على مستوى ظروف العمل لليد العاملة النسائية في القطاع الفلاحي.
- ✓ إعطاء إشارة انطلاق العمل ببرنامج "أحميني" المتعلق بإرساء منظومة تغطية اجتماعية لفائدة المرأة الريفية .
- ✓ اصدار الأمر الحكومي عدد 379 لسنة 2019 المؤرخ في 22 أفريل 2019 المتعلق بتنقيح واتمام الأمر عدد 916 لسنة 2002 المؤرخ في 22 أفريل 2002 والمتعلق بأساليب تطبيق القانون عدد 32 لسنة 2002 المؤرخ في 12 مارس 2002 والمتعلق بنظام الضمان الاجتماعي لبعض الأصناف من العملة في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي.
- ✓ الشروع في مراجعة أنظمة التغطية الاجتماعية لقطاع الصيد البحري وإعداد دراسة أولية في الغرض.
- ✓ تعزيز رصيد الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي الرامية إلى حماية الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج من خلال إمضاء اتفاقيات ثنائية في مجال الضمان الاجتماعي أو الشروع في التفاوض بخصوص عدد منها (الكيبيك، اليونان، صربيا، ....).
- ✓ اعتماد تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل باقتناء وتجهيز 3 حافلات واستكمال الدراسات الفنية والأعمال الضرورية لاقتناء حافلات إضافية لاستعمالها كمكاتب متنقلة تتولى النفاذ إلى الأماكن النائية لتقريب خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين على المرض تجاه منظوريهم وبما يساعد على توسيع التغطية الاجتماعية.
- ✓ الشروع في تنفيذ مشروع التبادل الإلكتروني للمعطيات بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض ومسديي الخدمات الصحية.
- ✓ إعداد وثيقة توجيهية إستراتيجية حول التنفيذ التدريجي للضمانات الأساسية للأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية وتحديد الأولويات تتضمن المستلزمات التشريعية والمالية والمؤسساتية بالنسبة لكل ضمانة وتأخذ بعين الاعتبار مختلف الإصلاحات التي يتم انجازها في مجال الحماية الاجتماعية.
- ✓ إعداد مشروع قانون أساسي يتعلق بإحداث أرضية وطنية للحماية الاجتماعية.

- **<u>في مجال النهوض الاجتماعي :</u>**

✓ الترفيع في عدد المنتفعين بالآلات التعويضية الميسرة للإدماج وذلك بهدف تسهيل وتدعيم الإدماج الإجتماعي والإقتصادي والترفيع في نسبة التغطية بالآلات التعويضية.

✓ اعداد مشروع منشور يتعلق بتنظيم منح التكفل بنفقات التأهيل والتربية المختصّة والرعاية بالبيت

✓ إعداد مشروع نظام أساسي لسلك التفقد البيداغوجي الخاص بالتربية المختصة .

✓ الشروع في اعداد منظومة إعلامية خاصة بالجمعيات العاملة في مجال الإعاقة ومؤسسات التربية المختصّة.

✓ التوسع التدريجي في بعث مؤسسات إيواء تعنى بالأشخاص ذوي الاعاقة الكهول دون سند وذلك بإحداث 5 وحدات عيش إضافية.

✓ إصدار قرار وزير الشؤون الإجتماعيّة المؤرّخ في 30 جانفي 2020 والمتعلّق بتنقيح القرار المؤرّخ في 19 مارس 2003 والمتعلّق بالمكافآت الممنوحة للعائلات الحاضنة للأطفال في إطار الإيداع العائلي والذي على إثره وقع الترفيع في المنحة الماليّة من 100 دينار إلى 200 دينار شهريّا.

✓ إصدار المنشور عدد 21 بتاريخ 22 نوفمبر 2019 والمتعلّق بتنظيم لجنة التبنّي والكفالة، والمقاييس المعتمدة لإنتقاء العائلات المترشّحة لإحتضان الأطفال محضوني الدولة التونسيّة، وقد تمّ من خلال هذا المشروع توسيع تركيبة اللجنة لتشمل إضافة إلى أعضاء من المعهد الوطني لرعاية الطفولة والهيئة العامة للنهوض الاجتماعي، ممثّلين عن وزارات الشراكة وعن المجتمع المدني،

✓ برمجة إحداث خط تمويل لفائدة الفئات الهشة من المسرحين من السجون وضحيا العنف والامهات العازبات .. (تم إحداث خط تمويل بـ 1 مليون دينارا بعنوانتمويل عمومي ضمن ميزانية 2020)

✓ إمضاء إتّفاقيّة تعاون بين وزارة الشؤون الإجتماعيّة والهيئة الوطنيّة لمكافحة الإتّجار بالأشخاص في 18 جانفي 2019 والتي تهدف إلى دعم التنسيق الوطني والتعاون في مجال مكافحة الإتّجار بالأشخاص والإحاطة بالضّحايا وذلك بمنع كلّ أشكال الإستغلال التي يمكن أن يتعرّض لها الأشخاص وخاصة النساء والأطفال.

✓ إمضاء إتّفاقيّة تعاون مع جمعيّة « Face.Tunisie" بتاريخ 05 جويلية 2019 والتي تهدف إلى الإدماج الاقتصادي الموجّه لفائدة الشبّان المسرحين من السجون و من مراكز الإصلاح التربوي

- **<u>في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج:</u>**

✓ توسيع شبكة المراكز الثقافية والاجتماعية "دار التونسي" من خلال افتتاح أوّل مركز على ملك ديوان التونسيين بالخارج بطولون (جنوب فرنسا) في جوان 2017 و فضاء دار التونسي بجنيف – سويسرا خلال شهر جوان 2018 و تمثل هذه المراكز نقطة التقاء لكافة شرائح الجالية التونسية بما يمكن من ربط الصلة بينها و بين الوطن كما يتولى المركز تقديم عديد الانشطة الثقافية للجالية التونسية المقيمة بالخارج على غرار تعليم اللغة العربية و تنظيم التظاهرات.

✓ توقيع اتفاقيات شراكة بين ديوان التونسيين بالخارج والتجاري بنك و بنك الإسكان وتهدف هذه الاتفاقات بالخصوص إلى تقريب الخدمات البنكيةذات الجودة العالية من المواطن التونسي المقيم بالخارج وتقليص تكلفة التحويلات المالية وتشجيع الجالية التونسية بالخارج على الاستثمار في وطنهم وذلك من خلال تمكينهم من العديد من الامتيازات.

✓ إحداث لجنة لفرز الترشحات والإعلان عن قائمة الجمعيات الممثلة في المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج تبعا لصدور القانون عدد 68 لسنة 2016 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بإحداث مجلس وطني للتونسيين المقيمين بالخارج تم بمقتضى الأمر الحكومي عدد 884 لسنة 2018 المؤرخ في 29 أكتوبر 2018. وإصدار قرار عن وزير الشؤون الاجتماعية بتاريخ 04 مارس 2019 يتعلق بإحداث لجنة تكلف بفرز ترشحات الجمعيات الراغبة في الترشح لعضوية الجلسة العامة للمجلس الوطني المشار إليه.

- **<u>في مجال تعصير الإدارة:</u>**

✓ تطوير المنظومة الالكترونية "أمان اجتماعي" والتي تم إعدادها في إطار حوكمة التصرف في برامج المساعدات الاجتماعية وتحسين أدائها في على أساس احترام مبادئ العدالة الاجتماعية و الانصاف وتكافؤ الفرص إضافة إلى تطوير منظومة الحماية الاجتماعية و ترشيد النفقات العمومية وضمان شفافيتها.

✓ تعميم منظومة التصرف الالكتروني في المراسلات "عليسة" في إطار تنفيذ المخطط الوطني الاستراتيجي "تونس الرقمية 2020" وتحديدا المحور الاستراتيجي "الحكومة الإلكترونية" وذلك من خلال ا لتخلي التدريجي عن استعمال المراسلات في شكلها الورقي لضمان التعامل الامادي بين اله ياكل الإدارية في مرحلة أولى و توحيد مسارات المراسلات و الوثائق الإدارية و تقليص آجال التوصل بالملفات في مرحلة ثانية.

- ✓ البدء في تركيز منظومة "انجاز INJAZ" لمتابعة المشاريع العمومية بالتنسيق مع المركز الوطني للإعلامية وستمكن هذه المنظومة من توفير المعطيات الحينية المتعلقة بتنفيذ البرامج والمشاريع العمومية بما يسمح بحسن متابعتها و حوكمتها وتلافي الإشكاليات إن وجدت.

## 2.1 –المؤشرات الاستراتيجية للوزارةخلال سنة 2019 :

### 1.2.1 –المؤشرات الاستراتيجية التي تم تحقيقها :

- **<u>في مجال الشغل و العلاقات المهنية :</u>**

بلغ عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد خلال سنة 2019، 913.850 عاملامقارنة ب 624.534 عاملا سنة 2018 أي بنسبة تطور ب 46.3%. كما بلغت نسبة الإنجاز مقارنة بتقديرات سنة 2019 ب 153.5%

- **<u>في مجالالضمان الاجتماعي:</u>**

سجلت نسب التغطية الاجتماعية في نظامالعملةغيرالأجراءالفلاحيون تحسنا طفيفا بتحقيق نسبة 87,81% سنة 2019 مقارنة ب 87,38 % سنة 2018 أي بنسبة تطور تقدر ب 0.49% ، ما سجلت نسبة تانجاز مقارنة بالتقديرات لنفس السنة (86 %) ب 2.1%.
سجلت آجال تصفية ملفاتالجراياتالوقتيةللأيتام تحسنا بالنسبة لسنة 2019 بنسبة تقدر ب85,7 % مقابل % 82 سنة 2018 أي بنسبة تطور تقدر ب 3.66% كما سجلت آجالالتكفلبالخدماتالخاضعةللموافقةالمسبقة تحسنا بالنسبة للتكفل بالنفقات الخاصة بعمليات زرع النخاع الشوكي بانخفاض الآجال من 22 يوما سنة 2018 إلى 11.32 يوما سنة 2019 و التكفل بمصاريف التداوي بالمياه المعدنية بانخفاض الآجال من 10 أيام سنة 2018 إلى 8.51 يوما سنة 2019.

- **<u>في مجالالهجرة والتونسيين بالخارج:</u>**

تسجيل تحسن في حجمالإستثماراتوالتحويلاتالماليةللتونسيينبالخارجداخلالوطن بتطورها من 4957.5 مليون دينارا سنة 2018 إلى 5791 مليون دينارا سنة 2019 أي بنسبة تطور تقدر ب 16.8%.

## 2 - تنفيذ ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية لسنة 2019:

تتوزع انجازات ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية حسب البرامج على النحو التالي :

| البرامج | الاعتمادات ( بحساب الدينار ) | النسبة |
|---|---|---|
| الشغل والعلاقات المهنية | 21.633,286 | 1,22% |
| الضمان الاجتماعي | 805.224,322 | 45,31% |
| النهوض الاجتماعي | 877.777,184 | 49.39% |
| الهجرة والتونسيين بالخارج | 21.912,051 | 1,23% |
| القيادة والمساندة | 50.529,489 | 2,84% |
| **المجموع العام** | 1.777.076,332 | |

**جدول عدد 1 :**

**تنفيذ ميزانيةالوزارة لسنة2019مقارنة بالتقديرات**

**التوزيع حسب طبيعة النفقة( إ عالدفع )**

**بحساب الألف دينار**

| بيان البرنامج | تقديرات 2019 | | انجازات 2019 ( 2) | الانجازات مقارنة بالتقديرات | |
|---|---|---|---|---|---|
| | ق.م الأصلي | ق.م التكميلي (1) | | المبلغ (1)- (2) | نسبة الانجاز(%) (2)/(1) |
| نفقات التصرف | 1.387.767 | 1.728.508 | 1.730.380,609 | -1.872.609 | 100,11% |
| التأجير العمومي | 181.764 | 189.873 | 193.493,570 | -3.620.570 | 101,91% |
| وسائل المصالح | 14.000 | 14.132 | 17.114,454 | -2.982.454 | 121,10% |
| التدخل العمومي | 1.192.003 | 1.524.503 | 1.519.772,585 | 4.730.415 | 99,69% |
| نفقات التنمية | 45.000 | 45.000 | 44.527,833 | 472,167 | 98,95% |
| الاستثمارات المباشرة | 12.300 | 12.300 | 11.827,833 | 472,167 | 96,16% |
| تمويل عمومي | 32.700 | 32.700 | 32.700 | 0 | 100% |
| صناديق الخزينة | 7.000 | 7.000 | 2.167,890 | 4.832,110 | 30,97% |
| مجموع المهمة | 1.439.767 | 1.780.508 | 1.777.076,332 | 3.431,668 | 99,81% |

رسم بياني عدد 1 :

مقارنة بين تقديرات و انجازات ميزانية الوزارة لسنة 2018التوزيع حسب طبيعة النفقة( إ ع الدفع )

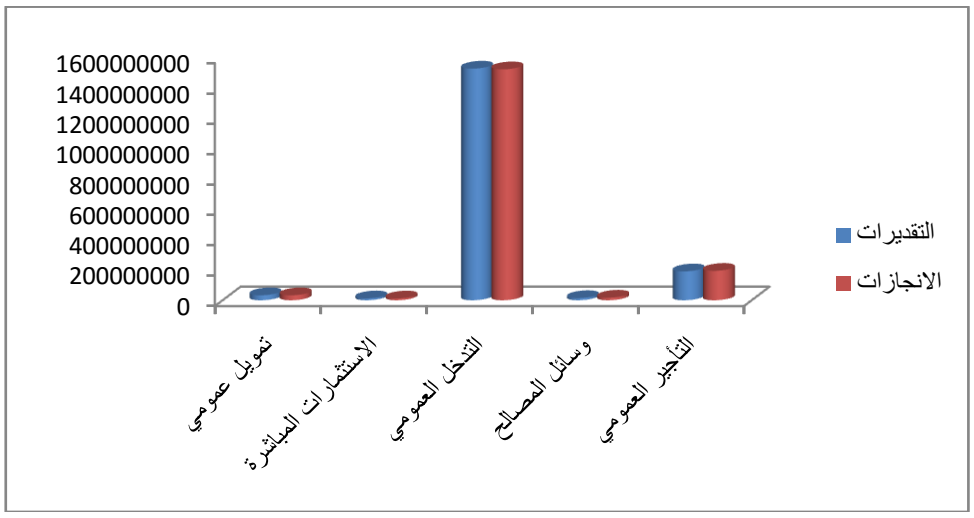


جدول عدد 2 :

تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2019مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج ( ا ع الدفع )

بحساب الألف دينار

| بيان البرنامج | تقديرات 2019 | | انجازات 2019 ( 2) | الانجازات مقارنة بالتقديرات | |
|---|---|---|---|---|---|
| | ق.م الأصلي | ق.م التكميلي (1) | | المبلغ (1)- (2) | نسبة الانجاز(%) (2)/(1) |
| الشغل والعلاقات المهنية | 21.284,040 | 21.284,040 | 21.633,286 | -349,246 | 101,64% |
| الضمان الإجتماعي | 481.474.957 | 957,805.474 | 805.224,322 | 250,635 | 99,97% |
| النهوض الإجتماعي | 866.839,278 | 875.471,278 | 877.777,184 | -2.305,906 | 100,26% |
| الهجرة والتونسيين بالخارج | 20.880,970 | 20.880,970 | 21.212,051 | -1031,081 | 104,94% |
| القيادة والمساندة | 49.287,755 | 57.396,755 | 50.529,489 | 6.867,266 | 88,04% |
| **مجموع المهمة** | **1.439.767** | **1.780.508** | **1.777.076,332** | **3.431,668** | **99,81%** |

**رسم بياني عدد2**

**مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية لسنة 2018**

**التوزيع حسب البرامج ( إ ع الدفع)**

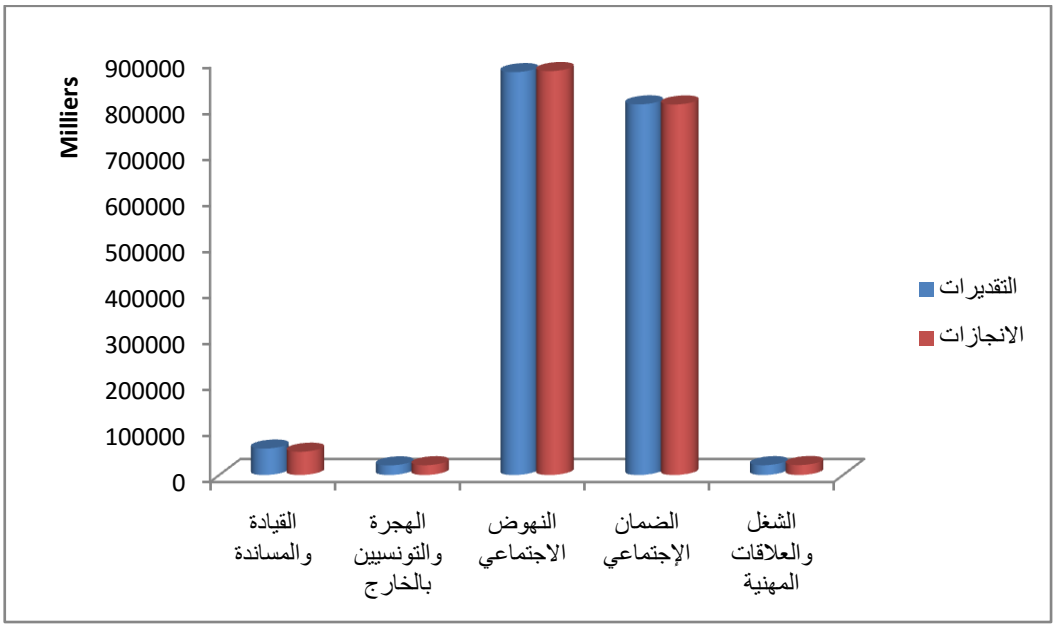

# المحور الثاني:برامج الوزارة

# برنامج الشغل والعلاقات المهنية

**رئيسالبرنامج : السيد فؤاد بن عبد الله**

**رئيس برنامج من تاريخ 15 مارس 2016**

## 1 -التقديم العام للبرنامج :

يحتل قطاع الشغل والعلاقات المهنية مكانة هامة ضمن مجالات تدخل وزارة الشؤون الاجتماعية للدور البارز الذي يلعبه هذا القطاع في المحافظة على التوازنات الاجتماعية و الاقتصادية الكبرى وفق سياسة تشاركية مبنية على مبدأ التفاوض والحوار الاجتماعي بين مختلف المنظمات المهنية والحرص الدائم على تأطير مراقبة العلاقة التعاقدية بين طرفي الإنتاج وفق ضوابط قانونية وترتيبية.

كما يهدف إلى توفير مقوّمات العمل اللائق و العدالة الاجتماعية من خلال:

- ✓ تطوير منظومة تشريع الشغل وسياسة الأجور،
- ✓ تدعيم تطبيق تشريع الشغل وفض نزاعات الشغل الجماعية والحوار الاجتماعي،
- ✓ النهوض بالصحة والسلامة المهنية.

## 1 1 : هيكلة البرامج الفرعية وأهم الأهداف :

| البرنامج الفرعي | تفقد الشغل | الصحة والسلامة المهنية |
|---|---|---|
| 1.1 | **الهدف 1:** ضمانالرقابةعلىتطبيقتشريعالشغل | **الهدف 1:** مراقبةتوفرشروطالصحةوالسلامةالمهنية |
| | **الهدف 2:** المساهمةفيالحفاظعلىالسلمالاجتماعي | |

**2 1 : الأولويات الخاصة بالبرنامج:**

**1-2-1: ضمان الرقابة على تطبيق تشريع الشغ ل**

**.:**تتنزلهذهالأولويةفيإطارتجسيمسياسةالوزارةفيمجالالضمانتطبيقالنصوصالتشريعيةوالترتيبيةفيمجالالشغلو تجنبالنزاعاتالش غليةوالحرصعلىالتصديلأشكالالتشغيلالهشبمايوفرمناخاجتماعييمكنمنتحقيقالتنميةالاقتصاديةويحفزعلىالاستثمار .

بالإضافةإلىضمان توفر شروط الصحة والسلامة المهنية وتجنبكلمامنشأنهأنيتسببفيحوادثالشغلأوالأمراضالمهنيةبمايوفرمناخاجتماعيوصحييمكنمنتحقيقالتنميةالاقتصاديةويحفزالا نتاجية.

**1-2-2: المساهمةفيالحفاظعلىالسلمالاجتماعي**و تدعيمالحوارداخلالمؤسسة ويرمي هذا الهدف لمزيد تجسيد التوجه نحو تكريسمبدأالحوارداخلالمؤسسةو بناء علاقة متوازنة بين الأجراء وأصحاب المؤسسات بما يساهم في الحد من التوتر و إرساء أرضية للتحاور و تبادل الأراء بين جميع الاطراف.

**1-2-3: مراقبةتوفرشروطالصحةوالسلامةالمهنية :** يرمي هذا الهدف إلى تجسيم سياسة الوزارة في مجال ضمان تطبيق النصوص التشريعية والترتيبية في مجال الصحة والسلامة المهنية و تجنب كل ما من شأنه أن يتسبب في حوادث الشغل أو الأمراض المهنية بما يوفر مناخ اجتماعي وصحي يمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية و يحفز الانتاجية.

**2 - تقديم عام للانجازاتالإستراتيجية الخاصة بالبرنامج :**

**2 1 أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج :**

عملتمصالحبرنامجالشغلوالعلاقاتالمهنيةعلىتوفيرمقوماتالعملاللائقوالعدالةالإجتماعيةمنخلال :

- ✓ **تطبيق مقتضيات العقد الاجتماعي المتعلقة بمأسسة الحوار الاجتماعي والذي تم إبرامه بتاريخ 14 جانفي 2013**، من خلال المصادقة على مشروع القانون عدد 54 لسنة 2017 المؤرخ في 24 جويلية 2017 المتعلق بإحداث المجلس الوطني للحوار الاجتماعي وبضبط مشمولاته وكيفية تسييره و صدور الامرين الحكوميينعدد 676 لسنة 2018 المؤرخفي 7 أوت 2018 المتعلقبضبطعددأعضاءالمجلسالوطنيللحوارالاجتماعيوعدد 675 لسنة 2018 المؤرخفي 7 أوت 2018 المتعلق بالتنظيمالإداريوالماليللمجلسالوطنيللحوارالاجتماعي و قرار وزيرالشؤونالاجتماعيةالمؤرخفي 26 سبتمبر 2018 المتعلق بضبطالمعاييرالمعتمدةلتحديدالمنظمةالنقابيةالأكثرتمثيلاعلىالمستوىالوطنيلضبطتركيبةالمجلسالوطنيللحوارالاج تماعي،

وقد تم في هذا الصدد :

- عقد 3 جلسات عامة للمجلس ( 27 نوفمبر 2018 : الجلسة التأسيسية/ 23 أفريل 2019: المصادقة على النظام الداخلي/ 29 نوفمبر 2019: للنظر في مشاريع قوانين المالية لسنة 2020 و جملة من النصوص المتعلقة بالضمان الاجتماعي)
- عقد 5 جلسات عمل خلال سنة 2019 بالتنسيق مع الأطراف الاجتماعية ( UTICA/UGTT) خصصت للنظر في مختلف المسائل المتعلقة بعمل المجلس ،
- قبول عضوية المجلس في الجمعية العامة للمجالس الاقتصادية و الاجتماعية و المؤسسات المشابهة.

✓ **تطوير المنظومة الترتيبية والتشريعية**من خلال

- إبرام إتفاقية للزيادات في الأجور والمنح لفائدة العاملين بالقطاع الخاص بنسبة 6.5% و الزيادة في الأجر الأدنى المضمون بنسبة 6.5% بداية من غرة ماي 2019،
- تفعيل القسط الثاني من الزيادة في الأجور بالنسبة للمنشآت العمومية ،

- إعداد مشاريع نصوص لمراجعة بعض أحكام مجلة الشغل المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية وهياكل الحوار داخل المؤسسة.و مشاريع مراجعة النصوص الترتيبية التالية:

* الأمر المتعلق بضبط القواعد العامة لحفظ الصحة وتهيئة أماكن العمل
* الأمر المتعلق بموجبات السلامة وحماية صحة العمال في قطاع البناء والأشغال العامة
*الأمر المتعلق بالوقاية من التعرض للمواد الكيميائية الخطرة بالمحيط المهني.
*الأمر المتعلق بحماية العمال داخل المؤسسات التي تستخدم التيارات الكهربائية.

- إعداد مشروع قرار لمراجعة قرار وزير الشؤون الاجتماعية المؤرخ في 27 أكتوبر 2003 والمتعلق بضبط نماذج عقود شغل لممارسة طب الشغل بمصلحة خاصة بمؤسسة أو بمجمع لطب الشغلفي إطار تحيين الوثائق المعتمدة في مجال طب الشغل وتطوريها حتى تتلاءم مع المعايير العلمية،

✓ **إعداد منظومة إعلامية (Système d'information)**ستمكن من حسن توظيف الموارد البشرية الموضوعة على ذمة تقديات الشغل وتوجيهها نحو الأولويات المرسومة لضمان النجاعة المطلوبةوستمكن هذه المنظومة من:

- توفير قاعدة بيانات تضم المعطيات و البيانات الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية بصفة محينة و دقيقة (التعريف بالمؤسسة، القانون المنطبق على قطاع النشاط، توزيع اليد العاملة حسب الشرائح المهنية

وحسب الجنس وحسب نوع العلاقة الشغلية، مدى تطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية، المعطيات الخاصة بالأجور والتغطية الصحية ...)

- حوكمة جهاز تفقد الشغل وذلك من خلال تمكين المشرف على البرمجة من الإطلاع وتقييم مدى انجاز الأهداف المرسومة ورصد الإخلالات التي تحول دون ذلك قصد تجاوزها أو تعديل الأهداف. بالإضافة إلى اعتماد هذه الخاصية لتقييم أداء متفقدي الشغل وتحديد شروط ومعايير الترقية والتسمية في الخطط الوظيفية بكل شفافية وموضوعية.
- تمكين متفقد الشغل من وسيلة عمل الكترونية وسهلة الاستعمال تمكنه من اداء جميع المهام الموكولة له من خلال:

*برمجة زيارات التفقد ومتابعتها والحصول على صور فوتوغرافية للاخلالات والنقائص التي يعاينها متفقد الشغل

* الإطلاع على البيانات المتعلقة بمختلف الملفات الخاصة بتدخلات تفقد الشغل بصفة فورية (مؤسسات الاقتصاد غير المنظم، ملفات الطرد لأسباب اقتصادية، برقيات التنبيه بالإضراب وبرقيات التنبيه بالصد عن العمل، التصرف في النزاعات الفردية للعمل) بما يسهل عمل المتفقد و يعزز من نجاعة تدخلاته

*اصدار التقارير الدورية والإحصائياتسواء كانت شهرية أو ثلاثية أو سداسية أو سنوية أو فردية أو جهوية (المخالفات المرفوعة ، الطلبات الواردة بالنزاعات الفردية والجماعية، الطلبات المتعلقة بتطبيق مقتضيات القانون) ،

* توفير إمكانية التراسل الالكتروني بين مختلف وحدات وأقسام تفقد الشغل عن طريق البريد الالكتروني وهو ما يساهم في ارساء إدارة صفر أوراق مع نظام ارشيف للتراسل ( Traçabilité de correspondences).

وستدخل هذه المنظومة طور الأستعمال الفعلي في موفى سنة 2020.

- ✓ **السهر على تطبيق مقتضيات تشريع الشغل** من خلال القيام بزيارات التفقد و المراقبة حيث بلغت عدد زيارات التفقد 17578 زيارة شملت 466032 عاملا ،

كما قامت مصالح تفقد طب الشغل والسلامة المهنية خلال سنة 2019 بـ 6.661 زيارة تفقد للمؤسسات الاقتصادية لمعاينة ظروف الصحة والسلامة المهنية، وشملت هذه الزيارات 913.850 عاملا.

وتولى الأطباء المتفقدون للشغل القيام بـ 2.066 فحص طبي لفض النزاعات المتعلقة بحوادث الشغل والأمراض المهنية وبالتأهل الطبي للعمل.

- ✓ **ضمان تغطية اليد العاملة بخدمات طب الشغل** حيث بلغ مجموع عدد العمال المنتفعين بالتغطية الطبية للشغل سواء عن طريق مجامع طب الشغل أو المصالح الطبية الخاصة للشغل 755.189 عاملا ينتمون إلى 15.424 مؤسسة.لتبلغ نسبة التغطية الصحية للعمال في مجال طب الشغل 63 % من مجموع اليد العاملة الخاضعة لأحكام مجلة الشغل.

| الهياكل | العدد | عدد العمال | عدد المؤسسات |
|---|---|---|---|
| **مجامع طب الشغل** | 23 | 570.614 | 14.877 |
| **مصالح طب الشغل المستقلة** | 547 | 184.575 | 547 |
| **المجموع** | 564 | 755.189 | 15.424 |

شرعت الإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية في حملة تفقد للمنشآت والدواوين العمومية للوقوف على مدى تطبيقها لتشريع الشغل المتعلق بالتغطية الطبية للشغل. وشملت هذه الزيارات 42 منشأة عمومية ذات صبغة صناعية وتجارية. وستتواصل الحملة لتشمل كذلك المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

- ✓ **البدء في استغلال مخرجات المسح الوطني للأخطار المهنية بالبلاد التونسية** حيث تحصلت الإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية على النتائج الاحصائية النهائية للمسح الوطني للأخطار المهنية بالبلاد التونسية في أواخر سنة 2019. ويهدف هذا المسح إلى رسم خارطة الأخطار المهنية بالبلاد التونسية التي يتعرض لها العمال حسب طبيعتها وأسبابها وتوزيعها على الفئات الشغيلة والقطاعات الاقتصادية وذلك بهدف تصويب سياستنا واستراتيجيتنا وبرامجنا الوقائية في مجال الصحة والسلامة المهنية. وسيقع استغلال نتائج هذه الدراسة في إعداد برامج وقائية خصوصية بهذه المخاطر المهنية.وقد تم طبع نشرية النتائج الاحصائية للمسح وتكوين بعض الأطباء المتفقدين للشغل وأطباء الشغل الباحثين حول كيفية استغلال قاعدة البيانات المتعلقة بالخارطة الوطنية للأخطار المهنية.

- ✓ **إعداد وتنفيذ برامج وقائية جهوية في مجال الصحة والسلامة المهنية ا عتمادا على اللامركزية كطريقة جديدة في العمل**حيث قامت الأقسام الجهوية لتفقديات طب الشغل والسلامة المهنية بالتعاون مع الإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنيةبإعداد وتنفيذ 53 برنامجا جهويا للوقاية من الأخطار المهنية وذلك خلال الثلاث السنوات الأخيرة ( 2017-2019)، أخذت بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة، حسب طبيعة الأخطار المهنية التي يتعرض لها العمال أو حسب قطاع النشاط، بالاعتماد على الكفاءات البشرية والعلمية التي لديها والتعاون ما بين الجهات للاستفادة من تجاربها وكفاءاتها العلمية.
ومن بين هذه البرامج نذكر بالخصوص:
- الوقاية من الأخطار الكيميائية بالمؤسسات.

- الوقاية من الأخطار المهنية بقطاع البناء والأشغال العامة.
- الوقاية من أخطار الإشعاعات المؤينة.
- الوقاية من الأخطار المهنية بمراكز.
- الوقاية من الأخطار المهنية بقطاع الصناعات.
- الوقاية من الاعتلالات العضلية العظمية.
- الوقاية من الأخطار المهنية بالمقاطع.
- الوقاية من المخاطر المهنية في القطاع الفلاحي.

✓ **تركيز مقومات حوار التصرف و القدرة على الأداء** و قد تم في هذا الصدد :

- ابرام ميثاق التصرف لبرنامج الشغل و العلاقات المهنية و التأشير عليه من قبل رئيس المهمة بتاريخ 4 نوفمبر 2019 و ذلك إثر اختيار وزارة الشؤون الاجتماعية من ضمن الوزاراتال نموذجية وعددها (4) للبدء في هذه التجربةوذلك اعتمادا على المعايير التالية:

* تحقيق نتائج متقدمة على مستوى تركيز منظومة التصرف حسب الأهداف
* التقدم في إنجاز التنزيل العملياتي للوزارة
* وضوح التقسيم البرامجي (الأهداف ، مؤشرات قيس الأداء ) مع تحديد الأهداف الاستراتيجية والأهداف العملياتية و مؤشرات قيسها.

- اعتماد برنامج الشغل و العلاقات المهنية كبرنامج نموذجي في إطار تركيز منظومة متابعة الاداء بالتنسيق مع الوحدة المركزية للتصرف حسب الاهداف ومركز الإعلامية التابع لوزارة المالية وذلك إثر اختيار وزارة الشؤون الاجتماعية من ضمن الوزاراتالنموذجيةللبدء في هذه التجربة.

حيث تم في هذا الصدد اعتماد برنامج الشغل كبرنامج تجريبي و إدراج المعطيات الخاصة به على مستوى مشروع المنظومة للتاكد من جاهزيتها و تقصي أجراءات تطويرها قبل البدء في تعميمها على باقي الوزارات وذلك في إطار ورشات تكوينية تفاعلية.

## 2 2 أهم الانجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج وعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها على مستوى البرنامج:

### البرنامج الفرعي 1 : تفقد الشغل

| الهدف 1 : ضمانالرقابةعلىتطبيقتشريعالشغل |
|---|

| مؤشر قيس الأداء | الأنشطةوالمشاريعالمبرمجةلتحقيقالأهداف | الأنشطة المنجزة 2019 | الملاحظا |
|---|---|---|---|
| **نسبةالأجراء المشموليننبزياراتالتفقد** | – زياراتالتفقدوالمتابعة<br>– برمجةدوراتتكوينيةلفائدةمتفقديالشغل<br>– إعدادتطبيقةإعلاميةلمتابعةزياراتالتفقد<br>– توزيعالمتفقدين<br>– انتدابمتفقديالشغل | – بلغت عدد زيارات التفقد 17578 زيارة شملت 466032 عاملا<br>– تم انجاز 7 دورات تكوينية شملت 399 متفقد شغل<br>– تم إعداد التطبيقة و يتم حاليا البحث على ممول أجنبي للقيام ببرنجة دورات تكوينية لفائدة متفقدي الشغل و تطوير التطبيقة<br>– عدد متفقدي الشغل يبلغ 331 متفقدا | تعد هذه المعطيا تقديرية وفق نسق انجازنا 2018 والسداسي الأول لسنة 2019 نظرا لتمسك الطرف النقابي بمطالب تتعلق بنظام التأجير وعليه تم حجب التقارير الدورية بعنوان السداسي الثاني لسنة 2019 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | موزعين كالأتي :<br>* 18 متفقدا على المستوى المركزي<br>* 313 متفقدا على المستوى الجهوي (209 مكلفين بالمراقبة)<br><br>-برمجة انتداب 26 متفقدا للشغل | |
| **نسبةالاستجابةللمخالفاتالتيوقعتمعاينتهافيإطارزياراتالتفقد** | – معاينةالمخالفات<br>–<br>ارشادالمؤجرينلضرورةتسويةوضعيتهموتطبيقماجاءبالنصوصالقانوني<br>ة<br>–<br>تطبيقالقانونعندماستنفاذكلالمجهوداتالصلحيةبتحريرمحاضرمخالفات<br>– متابعةمآلالمخالفاتالمرصودةوإعدادجداولمتابعةدوريةفيالغرض | – تم تحرير 2558تنبيه كتابي<br><br>– تم انجاز 3685 زيارة متابعة وتحرير 670محض ر مخالفة | تعد هذه المعطيا تقديرية وفق نسو انجازسنة 2018 والسداسي الأول لسنة 2019 نظرا لتمسك الطرف النقابي بمطالب تتعلق |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | | بنظام التأجير وعليه تم حجب التقارير الدورية بعنوان السداسي الثاني لسنة 2019 |
| **الهدف 2 : المساهمةفيالحفاظعلىالسلمالاجتماعي** | | | |
| **نسبةتركيزهياكلالحوارالاجتماعيداخلالمؤسسة** | – زياراتالتفقدوالمتابعةبالمؤسساتالاقتصادية<br>– المراجعةالشاملةعلىمستوىماتمتركيزهمنلجان | | تم حجب التقارير بعنوان سنة 2019 |

## البرنامج الفرعي 2 : الصحة والسلامة المهنية

| **الهدف 1 : مراقبةتوفرشروطالصحةوالسلامةالمهنية** | | |
|---|---|---|
| **مؤشر قيس الأداء** | **الأنشطةوالمشاريعالمبرمجةلتحقيقالأهداف** | **الأنشطة المنجزة 2019** |
| **نسبةالأجراء المشمولينبزياراتالتفقدفيمجالالصحةوالسلامةالمهنية** | – زياراتالتفقدوالمتابعةلشروطحفظالصحةوالسلامةالمهنيةبالمؤسسات<br>–<br>إعدادبرامجتهدفإلىالوقايةمنالمخاطرالمهنيةخاصةفيالقطاعاتذاتالاولوية<br>– انجازالخارطةالوطنيةللأمراضالمهنية<br>– ملتقياتوندوات | – قامت مصالح تفقد طب الشغل والسلامة المهنية خلال سنة 2019 بـ 6.661 زيارة تفقد للمؤسسات الاقتصادية لمعاينة |

| | | |
|---|---|---|
| | – انتداباطباءمتفقدينللشغل<br><br>– اقتناءتجهيزاتإعلامية | ظروف الصحة والسلامة المهنية، وشملت هذه الزيارات 913.850 عاملا<br><br>– قامت الأقسام الجهوية لتفقديات طب الشغل والسلامة المهنية بالتنسيق مع الإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنيةبإعداد وتنفيذ 53 برنامجا جهويا للوقاية من الأخطار المهنية وذلك خلال الثلاث السنوات الأخيرة (2017-2019)<br><br>– تم انجاز الخارطة |

| | | |
|---|---|---|
| | | وسيقع استغلال نتائج هذه الدراسة في إعداد برامج وقائية خصوصية بهذه المخاطر المهنية.<br><br>وقد تم طبع نشرية النتائج الاحصائية للمسح وتكوين بعض الأطباء المتفقدين للشغل وأطباء الشغل الباحثين حول كيفية استغلال قاعدة البيانات المتعلقة بالخارطة الوطنية للأخطار المهنية.<br><br>– لم تتم برمجة انتدابات<br><br>– ل تحسين التغطية بخدمات الصحة والسلامة |

| | | |
|---|---|---|
| | | المهنية تم اقتناء 4 وحدات طبية متنقلة لفائدة مجامع طب الشغل بولايات تونس ومنوبة وبن عروس ومدنين، وذلك في إطار عقود برامج أبرمت بين وزارة الشؤون الاجتماعية والصندوق الوطني للتأمين على المرض وهذه المجامع.ونظ را لعدم تطابق إحدى الوحدات للمواصفات الفنية لكراس الشروط، فإنه لم يتم بعد تسليم هذه الوحدات الطبية إلى المجامع المنتفعة. وسيتم بصفة تدريجية تعميم الوحدات |

| | | |
|---|---|---|
| | | الطبية المتنقلة على بقية المجامع بولايات: زغوان وسيدي بوزيد وسليانة وقفصة وتوزر والقصرين وجندوبة والكاف وتطاوين. |

## 3-نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019

### 3-1 : تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

**جدول عدد 3 :**

**تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2019مقارنة بالتقديرات**

**التوزيع حسب طبيعة النفقة( إع الدفع )**

**الوحدة : أ-د**

| بيان البرنامج | تقديرات2019 | | انجازات 2019 (2) | الانجازات مقارنة بالتقديرات | |
|---|---|---|---|---|---|
| | ق.م الأصلي | ق.م التكميلي (1) | | المبلغ (1)- (2) | نسبة الانجاز(%) (2)/(1) |
| نفقات التصرف | 19.664,040 | 19.664,040 | 19.582,273 | 81,767 | 99,58% |
| التأجير العمومي | 17.885,540 | 17.885,540 | 18.566,130 | -680,590 | 103,81% |
| وسائل المصالح | 728,500 | 728,500 | 683,059 | 45,441 | 93,76% |
| التدخل العمومي | 1.050 | 1.050 | 333,084 | 716,916 | 31,72% |
| نفقات التنمية | 1.620 | 1.620, | 2.051,013 | -431,013 | 126,61% |
| الاستثمارات المباشرة | 1.620 | 1.620 | 2.051,013 | -431,013 | 126,61% |
| مجموع البرنامج | 21.284,040 | 21.284,040 | 21.633,286 | -349,246 | 101,64% |

**رسم بياني عدد 3 :**

**مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج الشغل والعلاقات المهنية لسنة 2019**

**التوزيع حسب طبيعة النفقة( إ ع الدفع )**

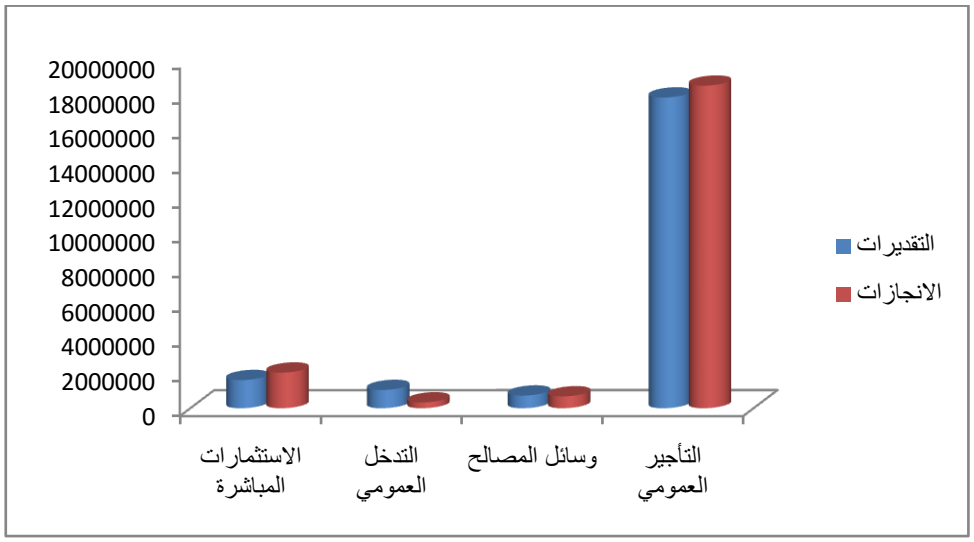


**جدول عدد 4 :**

**تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2019 مقارنة بالتقديرات**

**التوزيع حسب البرامج الفرعية( ا ع الدفع)**

**بحساب أ –د**

| بيان البرنامج | تقديرات 2019 | | انجازات 2019 ( 2) | الانجازات مقارنة بالتقديرات | |
|---|---|---|---|---|---|
| | ق.م الأصلي | ق.م التكميلي (1) | | المبلغ (1)- (2) | نسبة الانجاز(%) ( 2)/(1) |
| البرنامج الفرعي تفقد الشغل | 105،16.575 | 16.575.105 | 16.968,428 | - 393, 323 | 102,37% |
| البرنامج الفرعي الصحة والسلامة المهنية | 935،4.708 | 4.708.935 | 4.664,858 | 44,077 | 99,06% |
| **مجموع البرنامج** | **040،21.284** | **21.284.040** | **21.633,286** | **- 349,246** | **101,64%** |

**رسم بياني عدد 4 :**

**مقارنة بين تقديرات و انجازات ميزانية برنامج الشغل و العلاقات المهنية لسنة 2019**

**التوزيع حسب البرامج الفرعية( ا ع الدفع)**

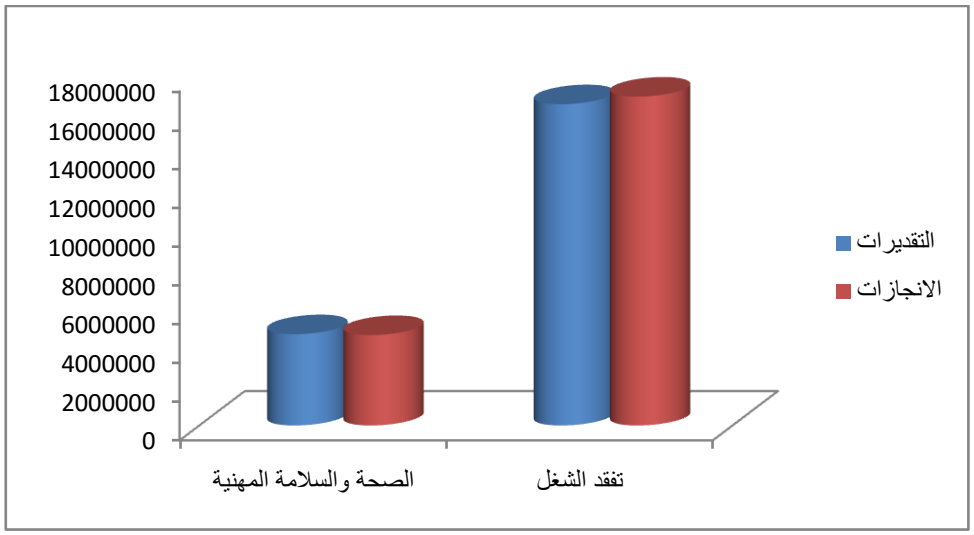


## 3-2- تقديم نتائج القدرة على الأداء و تحليلها :

### - الهدف 1 :ضمان الرقابة على تطبيق تشريع الشغل

- **تقديمالهدف** **1**

:يساهمهذاالهدففيالتخفيفمنالتوترداخلالمؤسسةالاقتصاديةوالتخفيضمنعددالنزاعاتالفرديةوالجماعيةكمايساهمفيتحسينمواردال صناديقالاجتماعيةوالمصالحالجبائيةويعززمبدأالمنافسةالنزيهة.

- **مرجعالهدف: الفصول 170 وما بعده من مجلة الشغل والاتفاقية الدولية عدد 81.**

| مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | انجازات 2018 | تقديرات 2019 | انجازات 2019 (**) | مقارنة بين 2018 و2019 | | مقارنة بين انجازات 2019 وتقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أ | ب | ج | د=ج - أ | د/ أ % | م=ج - ب | م/ب % |
| نسبةالأجراءالمش موليرينزياراتالتفقد (*) | % | %46.48 | %49.64 | %38.83 | -7.65 | -%16.45 | -10.81 | -%21.77 |
| نسبةالاستجابةللم خالفاتالتيوقعتمعاي نتهافيإطارزياراتال تفقد | % | %72.56 | %83.33 | %73.8 | 1.24 | %1.7 | -9.53 | -%11.43 |

(*) بلغت عدد زيارات التفقد 17578 زيارة شملت 466032 عاملا وتجدر الإشارة إلى أنه منذ سنة 2017، يتم احتساب المؤشر اعتمادا على أن العدد الجملي للعمال الخاضعين لأحكام مجلة الشغل يبلغ 1.700.000 عامل (حسب احصائيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) و بعد التثبت مع المعهد الوطني للإحصاء تبين أن العدد الجملي للعمال الخاضعين لأحكام مجلة الشغل يقارب 1.200.000 عامل.

(**)تعد هذه المعطيات تقديرية وفق نسق انجازسنة 2018 والسداسي الأول لسنة 2019 نظرا لتمسك الطرف النقابي بمطالب تتعلق بنظام التأجير وعليه تم حجب التقارير الدورية بعنوان السداسي الثاني لسنة 2019

**رسمبياني 5:مقارنةبينتقديراتوإنجازاتمؤشراتقيسالأداءالخاصةبالهدف :**

**ضمانالرقابةعلىتطبيقتشريعالشغل**

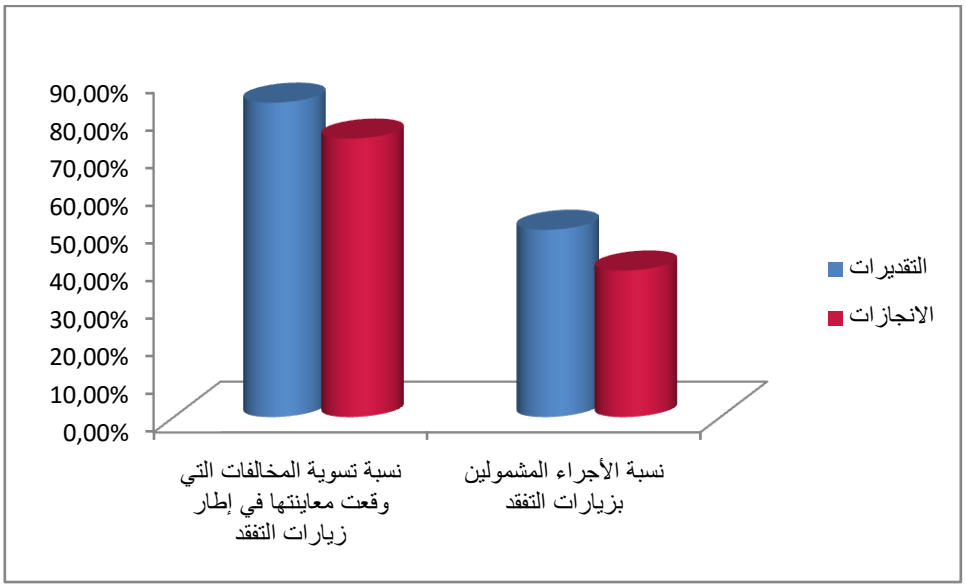


- **تحليلوتفسيرالنتائجالتيتمتحقيقهامقارنةبالتقديراتلسنة 2019 :**

- **<u>الهدف 1 :ضمان الرقابة على تطبيق تشريع الشغل</u>**

- **المؤشر 1 :نسبةالأجراءالمشمولينبزياراتالتفقد**

- تمتسجيلنسبةانجازتقدرب38.83%بالنسبةلسنة 2019ويعودذلكإلىجملةمنالاسبابمنأهمها :

✓ تراجع انخراط متفقدي الشغل في انجاز زيارات التفقد والمتابعة والتي بلغت أوجها في الثلاثي الرابع لسنة 2019 و إصدار نقابة متفقدي الشغل (إثر جلسة عامة) بلاغ مقاطعة للإدارة العامة لتفقدية الشغل وعدم

تمكينها من التقارير الدورية نتيجة مطالب نقابية غير ملباة. حيث لا تتوفر حاليا لدى الإدارة العامة لتفقد الشغل جميع المعطيات الإحصائية لسنة 2019 المتعلقة بنشاط مصالحها على المستوى الجهوي (اقسام ووحدات محلية) وسيتم الانتظار إلى حين حسم المطالب النقابية لتوفير البيانات المحينة خاصة على مستوى أقسام تفقدية الشغل والمصالحة و التي يستم إدراجها لاحقا بوثائق القدرة على الاداء للبرنامج.

- **الهدف 1 :ضمان الرقابة على تطبيق تشريع الشغل**

- **المؤشر2 :نسبةالاستجابةللمخالفاتالتيوقعتمعاينتهافيإطارزياراتالتفقد**

- تمتسجيلنسبةانجازتقدرب 73.8% بالنسبةلسنة 2019ويعودذلكإلىجملةمنالاسبابمنأهمها :

✓ تراجع انخراط متفقدي الشغل في انجاز زيارات التفقد والمتابعة والتي بلغت أوجها في الثلاثي الرابع لسنة 2019 و إصدار نقابة متفقدي الشغل (إثر جلسة عامة) بلاغ مقاطعة للإدارة العامة لتفقدية الشغل وعدم تمكينها من التقارير الدورية نتيجة مطالب نقابية غير ملباة. حيث لا تتوفر حاليا لدى الإدارة العامة لتفقد الشغل جميع المعطيات الإحصائية لسنة 2019 المتعلقة بنشاط مصالحها على المستوى الجهوي (اقسام ووحدات محلية) وسيتم الانتظار إلى حين حسم المطالب النقابية لتوفير البيانات المحينة خاصة على مستوى أقسام تفقدية الشغل و المصالحة و التي يستم إدراجها لاحقا بوثائق القدرة على الاداء للبرنامج.

- **الهدف2 :المساهمةفيالحفاظعلىالسلمالاجتماعي**

- **تقديمالهدف2**

:يساهمهذاالهدففيتكريسمبدأالحواردااخلالمؤسسةوتشريكالعمالفيتصورطرقوآلياتالنهوضبالمؤسسةكمايساهمفيالتقليلوالتخفيف منالتوتّرداخلها.

- **مرجعالهدف:**

**الفصولمن 157 إلى 169منمجلةالشغل / الأمرعدد 30 لسنة 1995 المؤرخفي 1995/01/09 / منشوروزيرالشؤوناالجتماعيةعدد 14 المؤرخفي 18 أوت 1995.**

| مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | انجازات 2018 | تقديرات 2019 | انجازات 2019 | مقارنة بين 2018 و2019 | | مقارنة بين انجازات 2019 وتقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أ | ب | ج (*) | د=ج - أ | د/ أ % | م=ج - ب | م/ب % |
| نسبةتركيزهياكلال حوارالاجتماعيدا خلالمؤسسة | % | %76.64 | %92.49 | %83.22 | 6.58 | %8.58 | -9.27 | -%10.02 |

(*)تعد هذه المعطيات تقديرية وفق نسق انجازسنة 2018 والسداسي الأول لسنة 2019 نظرا لتمسك الطرف النقابي

بمطالب تتعلق بنظام التأجير وعليه تم حجب التقارير الدورية بعنوان السداسي الثاني لسنة 2019

رسمبياني 6:مقارنةبينتقديراتوإنجازاتمؤشراتقياسالأداء الخاصةبالهدف :

المساهمةفيالحفاظعلىالسلمالاجتماعي

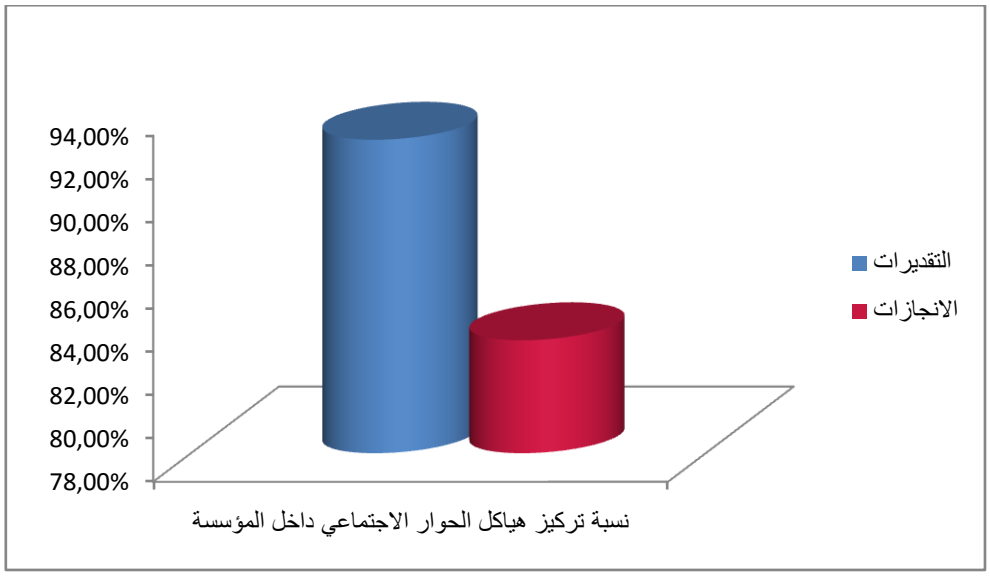


- **تحليلوتفسيرالنتائجالتيتمتحقيقهامقارنةبالتقديراتلسنة 2019 :**

- **<u>الهدف2 :المساهمةفيالحفاظعلىالسلمالاجتماعي</u>**

- **المؤشر 1 :نسبةتركيزهياكلالحوارالاجتماعيداخلالمؤسسة**

- تمتسجيلنسبةانجازتقدرب 83.22% بالنسبةلسنة 2019ويعودذلكإلىجملةمنالاسبابمنأهمها :

✓ تراجع انخراط متفقدي الشغل في انجاز زيارات التفقد والمتابعة والتي بلغت أوجها في الثلاثي الرابع لسنة 2019 و إصدار نقابة متفقدي الشغل (إثر جلسة عامة) بلاغ مقاطعة للإدارة العامة لتفقدية الشغل وعدم تمكينها من التقارير الدورية نتيجة مطالب نقابية غير ملباة. حيث لا تتوفر حاليا لدى الإدارة العامة لتفقد الشغل جميع المعطيات الإحصائية لسنة 2019 المتعلقة بنشاط مصالحها على المستوى الجهوي (اقسام ووحدات محلية) وسيتم الانتظار إلى حين حسم المطالب النقابية لتوفير البيانات المحينة خاصة على مستوى أقسام تفقدية الشغل والمصالحة و التي يستم إدراجها لاحقا بوثائق القدرة على الاداء للبرنامج.

**- الهدف 3 : مراقبةتوفرشروطالصحةوالسلامةالمهنية**

- **تقديمالهدف 3** :مراقبةتوفرشروطالصحةوالسلامةالمهنية.

- **مرجع الهدف: مجلة الشغل**

| مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | انجازات 2018 | تقديرات 2019 | انجازات 2019 | مقارنة بين 2018 و2019 | | مقارنة بين انجازات 2019 وتقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أ | ب | ج | د=ج – أ | د/ أ % | م=ج – ب | م/ب % |
| نسبةالأجراءالمشمولينبزياراتالتفقدفيمجالالصحةوالسلامةالمهنية | % | 624.534 عامل % 36.7 | 595.000 عامل %35 | 913.850 عامل % 53.7 | 289.316 | %46.3 | 318.850 | %53.5 |

- بلغ عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد خلال سنة 2019، 913.850 عامل وقد شمل هذا العدد زيارات المتابعة.

- وتجدر الإشارة إلى أنه منذ سنة 2017، يتم احتساب المؤشر اعتمادا على أن العدد الجملي للعمال الخاضعين لأحكام مجلة الشغل يبلغ 1.700.000 عامل (حسب احصائيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) (انظر مراسلتنا عدد د/362/39/2019 المؤرخة 27 سبتمبر 2018 المتعلقة بإعداد المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2019 ) بينما بعد التثبت مع المعهد الوطني للإحصاء تبين أن العدد الجملي للعمال الخاضعين لأحكام مجلة الشغل يقارب 1.200.000 عامل.

**رسمبياني 7 : مقارنةبينتقديراتوإنجازاتمؤشراتقيسالأداءالخاصةبالهدف : مراقبةتوفرشروطالصحةوالسلامةالمهنية**

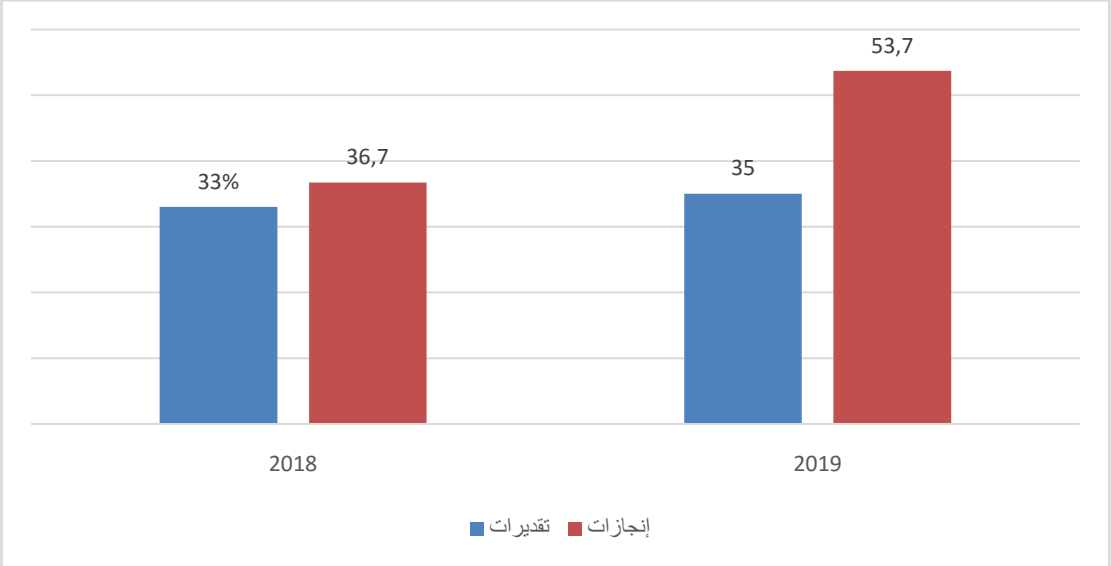

- **تحليلوتفسيرالنتائجالتيتمتحقيقهامقارنةبالتقديراتلسنة 2019 :**

- **<u>الهدف 3 : مراقبةتوفرشروطالصحةوالسلامةالمهنية:</u>**

- **المؤشر 1 : نسبةالأجراء المشموليننبزياراتالتفقدفيمجالالصحةوالسلامةالمهنية**

- تمتسجيلنسبةانجازتقدر53.7 % بالنسبةلسنة 2019. وتفوق هذه النسبة إنجازات 2018 بـ46.3 %، كما تفوق تقديرات 2019 بـ 53.5 %يعودذلكإلىجملةمنالاسبابمنأهمها :

✓ القيام بحملة تفقد للمنشآت والدواوين العمومية خلال سنة 2019 للوقوف على مدى تطبيقها لتشريع الشغل المتعلق بالتغطية الطبية للشغل.

✓ إعداد وتنفيذ برامج جهوية للوقاية من الأخطار المهنية حول:

- الوقاية من الأخطار الكيميائية بالمؤسسات.
- الوقاية من الأخطار المهنية بقطاع البناء والأشغال العامة.
- الوقاية من أخطار الإشعاعات المؤينة.
- الوقاية من الأخطار المهنية بمراكز.
- الوقاية من الأخطار المهنية بقطاع الصناعات.
- الوقاية من الاعتلالات العضلية العظمية.
- الوقاية من الأخطار المهنية بالمقاطع.
- الوقاية من المخاطر المهنية في القطاع الفلاحي.

- كما تم تحقيق نسب إنجاز متفاوتة بالنسبة إلى هذا المؤشر حسب الاقسام كما يبينه **<u>الجدول التالي</u>** :

| قسم تفقدية طب الشغل والسلامة المهنية | عدد الزيارات |
|---|---|
| **الإدارة المركزية** | 36.993 |
| **تونس1** | 87.207 |
| **تونس2** | 30.865 |
| **أريانة** | 35.678 |
| **منوبة** | 32.305 |
| **بن عروس** | 191.086 |
| **نابل** | 36.185 |
| **زغوان** | 64.221 |
| **بنزرت** | 101.168 |

| | |
|---|---|
| **باجة** | 100.488 |
| **جندوبة** | 0 (وجود شغورات) |
| **الكاف** | 9.346 |
| **سليانة** | 16.656 |
| **القيروان** | 11.995 |
| **القصرين** | 0 (وجود شغورات) |
| **سيدي بوزيد** | 10.314 |
| **سوسة** | 14.846 |
| **المنستير** | 18.191 |
| **المهدية** | 22.288 |
| **صفاقس** | 38.356 |
| **قفصة** | 8.644 |
| **توزر** | 5.233 |
| **قابس** | 14.905 |
| **مدنين** | 21.281 |
| **تطاوين** | 4.490 |
| **قبلي** | 1.109 |
| **المجموع** | 913.850 |

## 3 - التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء :

- **في مجال تفقد الشغل :**

– **الإشكاليات والنقائص:**

* نقص عدد متفقدي الشغل (232 متفقد سنة 2018 / 231 متفقد سنة 2019)

* سوء حالة السيارات الإدارية وعدم تجدد الاسطول على مستوى الأقسام (3 سيارات خارج الخدمة)

– **التدابير والانشطة المقترحة:**

* قامت مصالح الوزارة، وبطلب من الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة، بإعداد منظومة معلوماتية (Système d'information) هي الآن جاهزة للاستغلال مع الإشارة إلى أن تعطل دخولها حيز التنفيذ يعود إلى عدم توفر الإعتمادات المالية الكافية لضمان التكوين لكافة المتفقدين وبالتالي نجاح الإنتقال الرقمي لجهاز تفقد الشغل وللغرض بادرت الإدارة العامة لتفقد الشغل بالاتصال بممولين أجانب في إطار

التعاون الولي وقد أسترعى المشروع اهتمام منظمة GIZ الألمانية التي كلفت مكتب دراسات للقيام بدراسة جدوى الذي تم بالتنسيق مع الإدارة العامة لتفقد الشغل في انتظار القبول النهائي و سيمكن هذا التعاون مع المنظمة الالمانية برمجة دورات تكوينية لفائدة متفقدي الشغل بالغضافة إلى وفير الصيانة الفنية (mainteance système) من خلال إدراج التحسينات الضرورية وفقا لنسق الاستعمال و تطوير المنظومة على المستوى التقني . ومن المنتظر أن يتم اعتماد المنظومة المعلوماتي ة على أقصى تقدير بداية من السنة المقبلة وهو ما سيمكن من حسن توظيف موارد تفقديات الشغل وتوجيهها نحو الأولويات المرسومة لضمان النجاعة المطلوبة وأيضا من ضبط سجل المؤسسات الاقتصادية وكل المعلومات الخاصة بها (عدد العمال القارين، هياكل الحوار، ...) وبالتالي برمجة أهداف دقيقة وواضحة خاصة بعد تغيير الأهداف والمؤشرات خلال سنة 2017.

كما ستمكن من توفير كل أنواع الإحصائيات وبطريقة فورية ودقيقة. هذا بالإضافة إلى تسهيلها لعمل متفقد الشغل وذلك بتوفيرها لجداول قيادة تمكنه من برمجة ومراقبة كل المؤسسات التابعة لمرجع نظره وذلك بعد أن يتم ادخال كل المؤسسات الخاضعة لرقابة تفقدية الشغل والقيام بمسح ميداني لتسجيل كل المؤسسات وتحيين ملفاتها.

- **<u>في مجال تفقد طب الشغل و السلامة المهنية :</u>**

**<u>– الإشكاليات والنقائص:</u>**

* صعوبة في سد الشغورات بالولايات الداخلية (جندوبة والقصرين وقبلي).
* غياب وسائل النقل ببعض الجهات مثل تونس 2 والمنستير.
* وسائل النقل الموضوعة على ذمة الأقسام الجهوية لتفقديات طب الشغل والسلامة المهنية الكثير منها قديم ومعطب.
* نقص في عدد السواق.
* كميات البنزين المخصصة لسيارات الأقسام الجهوية لتفقديات طب الشغل والسلامة المهنية غير كافية.
* عدم وجود وحدات محلية للأقسام الجهوية لتفقديات طب الشغل والسلامة المهنية على غرار ما هو موجود بالأقسام الجهوية لتفقديات الشغل والمصالحة.

**<u>– التدابير والانشطة المقترحة:</u>**

* إنجاز تطبيقة إعلامية لرقمنة الادارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية وأقسامها الجهوية.

# برنامج الضمان الاجتماعي

## رئيسالبرنامج : السيد كمال المدوري

## المدير العام للضمان الاجتماعي

## من تاريخ 1 افريل 2016 إلى غاية 28 ماي 2020

**1-<u>التقديمالعاملللبرنامج:</u>**

في إطار تطبيق مقتضيات العقد الاجتماعي وخاصة المحور المتعلق بالحماية الاجتماعية وسعيا الى تجاوز الضغوطات المالية التي تعترض قطاع الضمان الاجتماعي وتحسين أدائه باعتبار دوره الهام في تكريس قيم التضامن بين مختلف شرائح المجتمع وأجياله وفي تحسين مستوى عيش الأفراد و الأسر والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي، يعتبر إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي من أهم المشاريع التي تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على استكمالها.

وفي هذا الاطار، تتمثل التوجهات الاستراتيجية للوزارة في مجال الضمان الاجتماعي أساسا في ما يلي:

- المراجعةالشاملةلأنظمةالضمانالاجتماعيبمختلففروعهابهدفإقرارالإصلاحاتالمناسبةمعالمحافظةعلىمستوىقاعدي أدنىوفقاللنظامالتوزيعي،
- الحفاظعلىالتوازناتالماليةلأنظمةالضمانالاجتماعيمعتحسينمردوديةالتوظيفاتوالاستثماراتوالعملعلىتنويعمصادرالتمويل،
- تحسين استخلاص ديون الصناديق الاجتماعية من خلال وضع استراتيجية تقوم على جملة من العناصر المتكاملة من ذلك تأهيل المنظومة التشريعية في مجال الضمان الاجتماعي لجعلها تتلاءم والتّغيّرات الاجتماعية والاقتصادية، دعم التنسيق وتبادل المعلومات مع الإدارات الأخرى، إعادة تنظيم الإجراءات المتبعة في مجال المراقبة والاستخلاص وتوفير كل الوسائل اللوجستية الضرورية لتحقيق النجاعة المرجوة، دعم الخدمات الإلكترونية وخاصة منها التي تتعلق بالتصريح ودفع المساهمات عن بعد،...
- إرساءمنظومةحوكمةرشيدةفيإدارةالصناديقالاجتماعية،
- وضع خطة وطنية لمقاومة التهرب الاجتماعي وتحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي من خلال وضع إطار قانوني ملائم،
- تدعيم لامركزية التصرف وتحسين الخدمات والارتقاء بجودتها وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين،

- تعزيز رصيد الاتفاقيات الدولية الثنائية في مجال الضمان الاجتماعي ضمانا لحماية الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج وتطوير نظام التغطية الاجتماعية للتونسيين بالخارج،
- وضع خطة وطنية لإرساء ثقافة الضمان الاجتماعي لدى جميع الخاضعين،
- إرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية تهدف الى توفير الضمانات الأساسية للعيش الكريم من تغطية صحية لكل مواطن وتوفير حد أدنى من الدخل لكل عائلة.

وفي هذا السياق، تتمثل الأهداف ذات الأولوية في مجال الضمان الاجتماعي التي تعمل الوزارة على انجازها أساسا في:

- تحسينالتوازناتالماليةللصناديقوخاصةأنظمةالتقاعد،
- تحسيننسبةالتغطيةالاجتماعيةالفعليةوالعملعلىاستقطابالقطاعالموازي،
- تحسينجودةالخدماتالمسداةوتقريبهامنالمضمونينالاجتماعيين .

## 1-1:أهداف برنامج الضمان الاجتماعي:

| | برنامج الضمان الاجتماعي |
|---|---|
| الأهداف | **الهدف 1** : المساهمةفيتحسينالتوازناتالماليةلصناديق الضمان الاجتماعي |
| | **الهدف2** :المساهمةفيتحسينالتغطيةالاجتماعية |
| | **الهدف3** :تحسينجودةالخدماتوتقريبهامنالمضمونينالاجتماعيين |

## 1-2: الأولوياتالخاصةبالبرنامج:

### 1-2-1: المساهمةفيتحسينالتوازناتالماليةلصناديقالضمانالاجتماعي

تجسيما لبنود العقد الاجتماعي، يعتبر تحسين التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي من الأهداف ذات الأولوية التي تسعى الوزارة الى تحقيقها وذلك بالنظر الى الضغوطات المالية المتزايدة التي تعرفها صناديق الضمان الاجتماعي خاصة على مستوى أنظمة التقاعد سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص.

وتتمثل أهم العناصر المتعلقة بهذا الهدف في:

- ✓ على المدى القصير، مواصلةايفاءالصناديقبالتزاماتهاتجاهمنخرطيهاوالمتعاملينمعها،

- ✓ علىالمدىالمتوسطوالبعيد،الاستدامةالماليةللأنظمةالحاليةوالمحافظةعلىالمكاسبالمحققةوضماندىومت هاللأجيالالحاضرةوالمستقبلية.

**1-2-2: المساهمةفيتحسينالتغطيةالاجتماعية**يمثل تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي واستقطاب القطاع الموازي للإنخراط بمنظومة الضمان الإجتماعي من أهم أولويات وزارة الشؤون الاجتماعية التي تعمل على تحقيقها وذلك وفق مرحلية مرنة تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاجتماعية والإقتصادية والثقافية للعاملين بالقطاع الموازي.

**1-2-3 : تحسينجودةالخدماتوتقريبهامنالمضمونينالاجتماعيين**تعمل الوزارة على الدفع نحو تطوير حوكمة الصناديق و تحسين الخدمات والارتقاء بجودتها وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف الخدمات الاجتماعية (صرف الجرايات، صرف المنافع لذوي الحق، استرجاع مصاريف التداوي ...) بالاضافة الى تدعيم اللامركزية ومواصلة إحداث دور خدمات الضمان الاجتماعي، ...

## 2 – تقديم عام للانجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج :

### 2 1 أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج :

#### 1.1.2) في مجال تحسين التوازنات المالية للصناديق

شهدت منظومة الضمان الاجتماعي ولا تزال منذ أكثر من عشرين سنة صعوبات مالية أصبحت أكثر حدّة خلال السنوات الأخيرة خاصة على مستوى أنظمة التقاعد وباتت تهدد بصفة جدية استمرارية إسداء منافع الضمان الاجتماعي لفائدة منظوريها خاصة في ظل ضغوطات حادة ومتصاعدة على مستوى السيولة المالية.

وقد ساهمت جملة من العوامل الهيكلية في اختلال التوازن المالي لأنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص سواء منها المتصلة بالخصائص الفنية للأنظمة الحالية للتقاعد والتشريع المرتبط بعناصرها ومقوماتها الأساسية أو تلك المتصلة بعوامل خارجية موضوعية على غرار العوامل الديمغرافية والظرف الاقتصادي.

وأمام استعجالية الوضع الذي تمر به صناديق الضمان الاجتماعي وخاصة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، وسعيا منها إلى بلورة رؤية منسجمة لإصلاح أنظمة التقاعد تولت وزارة الشؤون الاجتماعية تفعيل عمل اللجنة الفرعية للحماية الاجتماعية المنبثقة عن العقد الاجتماعي.وقد أفضت أعمال اللجنة المذكورة إلى النتائج التالية:

- ✓ اعتماد نظام داخلي يضبط منهجية عمل اللجنة ودورية اجتماعاتها،
- ✓ الاتفاق على وثيقة التشخيص المتعلقة بالعوامل التي أدت إلى اختلال التوازنات المالية لأنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص،

- ✓ ضبط ودراسة عدد من السيناريوهات للإصلاح المقياسي لأنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص تضمنت جملة من الخيارات التي يمكن اتخاذها في هذا الشأن ونتائجها المالية المتوقعة،
- ✓ الاتفاق على إحداث مساهمة اجتماعية تضامنية في إطار تنويع مصادر تمويل أنظمة الضمان الاجتماعي مثلما ورد بالعقد الاجتماعي.
- ✓ الاتفاق على إحداث مجلس أعلى لتمويل الحماية الاجتماعية يتولى أساسا السهر على تجسيم متطلبات تنويع مصادر تمويل منظومة الحماية الاجتماعية واقتراح التدابير والإجراءات الكفيلة سنويا بتنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي،
- ✓ الاتفاق على ضرورة إسناد الإصلاح المقياسي لأنظمة التقاعد بجملة من الرافعات والإجراءات المصاحبة الأخرى على غرار تطوير حوكمة الصناديق وتحسين الاستخلاص وتوسيع التغطية الاجتماعية،
- ✓ الاتفاق على تنزيل إصلاح أنظمة التقاعد ضمن نطاق أوسع طبقا للتوصية 202 الصادرة عن منظمة العمل الدولية والمتعلقة بإرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية.

وفي إطار تجسيم مختلف التوافقات الحاصلة صلب اللجنة الفرعية للحماية الاجتماعية، تم تسجيل ما يلي:

- ✓ إحداث مساهمة اجتماعية تضامنية في إطار تنويع مصادر تمويل صناديق الضمان الاجتماعي مثلما ورد في العقد الاجتماعي في إطار قانون المالية لسن تتي 2018 و 2019 يخصص مردودها بصفة كلية لتمويل صناديق الضمان الاجتماعي وتستوجب على الأشخاص الطبيعيين وعلى المؤسسات والشركات الخاضعة للضريبة أو المعفاة منها،

- ✓ صدور القانون عدد 37 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي وصدور منشور (رئيس الحكومة المؤرخ في 20 ماي 2019 ) يهدف إلى توضيح أحكام هذا القانون.

- ✓ اعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بتنقيح و إتمام الأمر عدد 499 لسنة 1974 المؤرخ في 27 أفريل 1974 المتعلق بنظام جرايات الشيخوخة والعجز والباقين بعد وفاة المنتفع بجراية في الميدان غير الفلاحي تضمن اعتماد نفس الإجراءات المتعلقة بالترفيع في سن التقاعد والمساهمات الواردة بإصلاح التقاعد في القطاع العمومي ويتم حاليا استكمال التشاور بشأنه مع الأطراف الاجتماعية وخاصة مع الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بخصوص روزنامة تطبيق هذه الإجراءات.

- ✓ اتخاذ جملة من الإجراءات العاجلة لمجابهة احتياجات السيولة لصناديق الضمان الاجتماعي حيث تمّ تخصيص اعتمادات مالية في حدود 300 م.د على مستوى قانون المالية التكميلي لسنة 2016

واعتمادات مالية بـ 500 م.د على مستوى قانون المالية لسنة 2017 لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بما يمكنه من الإيفاء بتعهداته في الآجال القانونية.

- ✓ إقرار أحكام تقضي بالاستخلاص المباشر للمستحقات الراجعة للصندوق الوطني للتأمين على المرض بعنوان الاشتراكات وتوابعها في القطاع العمومي وذلك بمقتضى القانون عدد 47 لسنة 2017 المؤرخ في 15 جوان 2017 والمتعلق بتنقيح القانون عدد 71 لسنة 2004 المؤرخ في 2 أوت 2004 المتعلق بإحداث نظام للتأمين على المرض.

- ✓ الشروعفيتقييمنظامالتأمينعلىالمرضمنخلالاحداث لجنة قيادة وطنية وضبطالعناصرالمرجعيةلعمليةالتقييم وإعلان طلب العروض في الغرض لاختيار الخبراء الذين سيتولون انجاز الدراسة التقييمية.

- ✓ اعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بتنظيم سلك المراقبة نظرا لما يكتسيه هذا السلك من أهمية في تطوير منظومة المراقبة والإستخلاص وتحقيق تغطية شاملة للخاضعين لأنظمة الضمان الاجتماعي والحد من ظاهرة التهرب الإجتماعي.

من ناحية أخرى، تم تسجيل ما يلي:

- ✓ الشروع في بلورة إستراتيجية جديدة لاستخلاص ديون الصناديق الاجتماعية،
- ✓ خلاص جزء من مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المتخلدة بذمة الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية.
- ✓ اصدار أوامر حكومية تتعلق بطرح فوائد التأخير بعنوان القروض الشخصية وقروض السيارات وقروض السكن.
- ✓ إقرار انتفاع المؤسسات المنتصبة بالمجموعة الثانية من مناطق التنمية الجهوية بفترة إضافية بعنوان امتياز تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي بمقتضى قانون المالية لسنة 2019.
- ✓ طرح كلي وآلي لمبالغ خطايا التأخير المستوجبة والموظفة على الاشتراكات التي تم دفعها بعد تاريخ حلولها بعنوان أنظمة الضمان الاجتماعي ونظام التعويض عن الأضرار الحاصلة بسبب حوادث الشغل والأمراض المهنية وذلك بالنسبة للثلاثيات المنقضية والى حدود الثلاثية الرابعة لسنة 2016 ووفق صيغ وشروط وآجال تم ضبطها بمقتضى الأمر الحكومي عدد 399 لسنة 2017 المؤرخ في 29 مارس 2017.
- ✓ منح الأعوان العموميين الموضوعين في حالة إلحاق للعمل في نطاق التعاون الفني مهلة بسنة طبقا لأحكام الأمر الحكومي عدد 260 لسنة 2017 المؤرخ في 8 فيفري 2017 لتسوية الفترات السابقة

على أساس نسب المساهمات المستوجبة في إطار التشريع الجاري به العمل قبل صدور القانون عدد 105 لسنة 1995 المؤرخ في 14 ديسمبر 1995 المتعلق بإحداث نظام موحد لضم الخدمات.

- ✓ جدولة أصل الدين المتخلد بذمة المؤسسات السياحية والمتعلق بالمساهمات في نظام الضمان الاجتماعي على 7 سنوات بطلب من المؤجر والإعفاء من خطايا التأخير عند خلاص أصل الدين واحترام الجدولة.
- ✓ جدولة أصل الدين المتخلدة بذمة مؤسسات النسيج والملابس والجلود والأحذية باعتبار الثلاثية الأولى لسنة 2017 دون خطايا التأخير على مدة 6 سنوات مع سنة إمهال قبل الشروع في خلاص أقساط الجدولة.
- ✓ جدولة أصل الدين المتخلد بذمة تجار قطاع الملابس الجاهزة والأقمشة مقابل خلاصهم لتسبقة بـ 10 % من قيمة أصل الدين ومصاريف التتبع وكامل مساهمات الثلاثية الثانية لسنة 2018.
- ✓ تمكين مؤسسات الصحافة المكتوبة من جدولة ديونها بعنوان الأصل دون خطايا التأخير على امتداد 5 سنوات دون دفع تسبقة مقابل خلاصها للمساهمات الراجعة للثلاثية الثانية لسنة 2016 والقسط الأول من الجدولة حال إبرامها، إضافة إلى تمكين العاملين لدى المؤسسات المعنية استثنائيا من الانتفاع بقروض شخصية مع التزام المنتفعين بهذه القروض بتسديد أقساطها مباشرة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- ✓ إقرار تكفل الدولة بمساهمة الأعراف لمؤسسات الصحافة المكتوبة بمقتضى الأمر الحكومي عدد 819 لسنة 2018 المؤرخ في 8 أكتوبر 2018 والمتعلق بضبط شروط وإجراءات إسناد الامتياز المنصوص عليه بالفصل 62 من القانون عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 18 ديسمبر 2017 المتعلق بقانون المالية لسنة 2018،
- ✓ إعادة تنظيم لجنة دراسة مطالب طرح خطايا التأخير والبتّ فيها وتوحيد مرجع نظرها على مستوى وزارة الشؤون الاجتماعية (الإدارة العامة للضمان الاجتماعي) بمقتضى أحكام الأمر الحكوميعدد 567 لسنة 2016المؤرخفي 2 ماي 2016.

### 2.1.2) في مجال تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية

- ✓ اعتماد خطة اتصالية لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي تقوم على جملة من العناصر من ذلك تنظيم أيام تحسيسية ميدانية وإحداث فرق متنقلة لتقريب الخدمات والتحسيس والتسجيل على عين المكان بهدف تحسين نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية واستقطاب القطاع الموازي.
- ✓ القيام بحملات مراقبة مشتركة بين مصالح تفقدية الشغل والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمعاينة الاخلالات المسجلة على مستوى ظروف العمل لليد العاملة النسائية في القطاع الفلاحي.
- ✓ إمضاء اتفاقية إطارية تتعلق بالتغطية الاجتماعية للمرأة الريفية بين كلّ من وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السنّ ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والبريد التونسي

- ✓ إمضاء اتفاقية بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي واتصالات تونس لإيجاد الصيغ الفنية لإرساء منظومة تغطية اجتماعية لفائدة المرأة الريفية.
- ✓ إعطاء إشارة انطلاق العمل ببرنامج "أحميني" المتعلق بإرساء منظومة تغطية اجتماعية لفائدة المرأة الريفية .
- ✓ اصدار الأمر الحكومي عدد 379 لسنة 2019 المؤرخ في 22 أفريل 2019 المتعلق بتنقيح واتمام الأمر عدد 916 لسنة 2002 المؤرخ في 22 أفريل 2002 والمتعلق بأساليب تطبيق القانون عدد 32 لسنة 2002 المؤرخ في 12 مارس 2002 والمتعلق بنظام الضمان الاجتماعي لبعض الأصناف من العملة في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي.
- ✓ الشروع في مراجعة أنظمة التغطية الاجتماعية لقطاع الصيد البحري وإعداد دراسة أولية في الغرض.
- ✓ تعزيز رصيد الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي الرامية إلى حماية الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج من خلال إمضاء اتفاقيات ثنائية في مجال الضمان الاجتماعي أو الشروع في التفاوض بخصوص عدد منها (الكيبيك، اليونان، صربيا، ....).

**3.1.2) في مجال تحسين جودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين**

- ✓ اعتماد تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل باقتناء وتجهيز 3 حافلات واستكمال الدراسات الفنية والأعمال الضرورية لاقتناء حافلات إضافية لاستعمالها كمكاتب متنقلة تتولى النفاذ إلى الأماكن النائية لتقريب خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين على المرض تجاه منظوريهم وبما يساعد على توسيع التغطية الاجتماعية.
- ✓ تدعيم اللامركزية وتدعيم العنصر البشري على مستوى المراكز الجهوية والمحلية إضافة إلى مواصلة إحداث دور خدمات الضمان الاجتماعي وذلك في إطار تحسين جودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين.
- ✓ الشروع في تنفيذ مشروع التبادل الإلكتروني للمعطيات بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض ومسديي الخدمات الصحية.
- ✓ إعداد وثيقة توجيهية إستراتيجية حول التنفيذ التدريجي للضمانات الأساسية للأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية وتحديد الأولويات تتضمن المستلزمات التشريعية والمالية والمؤسساتية بالنسبة لكل ضمانة وتأخذ بعين الاعتبار مختلف الإصلاحات التي يتم انجازها في مجال الحماية الاجتماعية.
- ✓ إعداد مشروع قانون أساسي يتعلق بإحداث أرضية وطنية للحماية الاجتماعية.

## 2.2: أهم الانجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامجوالبرامجالفرعيةوعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها على مستوى البرنامج.

| مؤشر قيس الأداء | الأنشطةوالمشاريعالمبرمجةلتحقيقالأهداف |
|---|---|
| **نسبةالتوازنبينالأعباء والمداخيل** | دخولاصلاحأنظمةالتقاعدحيزالتنفيذ<br>تتويعمصادرالتمويلمنخلالاقتراحارساء أداءاتوضرائبمخصصةلتمويلالضمانالاجتماعيعلىغرارالأداءاتالموظفةعلىالتبغوالوقيدومنتجاتالقهوة،الإرسالياتوال |
| **نسبةالاستخلاص (الصندوقالوطنيللضمانالاجتماعي)** | تعمالالطرقاتالسيارة،المؤسساتالملوثة،عقودالتأمينالتكميلي،شركاتومخابرالأدوية،المداخيلالعقارية،المرابيحالناتجةعنبيعالعقارات biens immobiliers،الإيراداتالناتجةعنالتوظيفاتالمالية،أتعابالمحاماة،المنتوجاتالمضرةبالصحة....<br>تحسينالاستخلاصمنخلالتكثيفالدورالرقابيوإعادةتنظيمالإجراءاتالمتبعةفيمجالالمراقبةوالاستخلاصوتوفيركلالوسائلاللوجستيةالضرورية<br>تأهيلالمنظومةالتشريعيةفيمجالالضمانالاجتماعي<br>دعموتطويرالإدارةالاتصالية<br>اقتراحإجراءاتلإحكامالتنسيقوالتعاونبينإدارةالجبايةومصالحالصندوقالوطنيللضمانالاجتماعيتمكنمنتبادلالمعطياتومنحةالنفاذللمعلومةبينهذهالمصالحوي ماتالضمانالاجتماعي.<br>إقتراحإقرارعفوجبائيبعنوانخطاياالتأخيرالمتراكمةعلىالصندوقالوطنيللتقاعدوالحيطةالاجتماعيةنتيجةتخلفهعنإحالةالمبالغالمقتطعةمنجراياتالمتقاعدينلفائد<br>اقتراحإدراجأحكامعلىمستوىمشروعقانونالماليةلسنة 2019 تقضيبإحداثصندوقلتطهيرديونالضمانالاجتماعي a sécurité sociale منمهامهتطهيرديونالصناديقالاجتماعيةعلىمدىبعيد (20 أو 30 سنة) ويمولهذاالصندوقمنخلالمواردالأداءاتوالضرائبالتييمكنتخصيصهالفائدتهإضافة<br>اقتراحربطالمشاركةفيالصفقاتواللزماتوالبتاتالعموميةللدولةوالجماعاتالمحليةوالمؤسساتوالمنشآتالعموميةوالمنظماتالخاضعةلرقابةالدولةأوطلباتالعروضا اريحبالأجورالتيحـــلأجلهاالدالصندوقالوطنيللضمانالاجتماعيوخلاصكاملالمساهماتالمضمنةبها.<br>اقتراحربطإسنادشهاداتالفحصالفنيمنطرفوكالةالفحصالفنيللعرباتبضرورةإدلاءأصحابرخصالنقلالبريلغرارسياراتالتاكسيوالأجرةوالنقلالجماعيوشركاتالنق |

| مؤشر قيس الأداء | الأنشطةوالمشاريعالمبرمجةلتحقيقالأهداف |
|---|---|
| **نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية** | تكثيفالمراقبةالميدانيةوتدعيمسلكالمراقبة<br>اعتمادوتدعيمالخطةالاتصاليةلنشرثقافةالضمانالاجتماعي<br>مزيدتحسينأساليبالتصرفمنذلكتحسينالاستقبالواعتمادالتكوينالهادف<br>مقاومةالتهربالاجتماعي |

| | |
|---|---|
| | إدماجالمرأةالريفيّةفيمنظومةالتغطيةالاجتماعيةوالصحيّة<br><br>دعمتجربةالضمانالاجتماعيالمتنقل<br><br>اقتراحاجراءاتلمقاومةتعاطيالأنشطةبصفةخفيةولدعمقواعدالمنافسةالنزيهةبينالفاعلينالاقتصاديينمنذلكمعاقبةكلشخصمتخلفعنواجبالانخراطبالضمانالاجتماعيبخط<br>1000 دينارو 50 ألفدينارعلىغرارماتضمنهالفصل 52 منقانونالماليةلسنة 2016.<br><br>اقتراحالترفيعفيمدةسقوطحقالصندوقالوطنيللضمانالاجتماعيفيالتقادممن 3 سنواتإلى 5 سنواتوذلكعبرتنقيحالفصل 110 الفقرةالأولىمنالقانونعدد 30 لس<br>المؤرخفي 14 ديسمبر 1960 المتعلقبتنظيمأنظمةالضمانالاجتماعيقصدمزيدتدعيممراقبةصحةالتصاريحبالأجوروإحترامالتشريعالاجتماعي. |

| مؤشر قيس الأداء | الأنشطةوالمشاريعالمبرمجةلتحقيقالأهداف | |
|---|---|---|
| **آجالالانتفاعبالخدماتونسبةالملفاتالمنجزةفيالآجال** | تدعيماللامركزيةوتدعيمالعنصرالبشريعلىمستوىالمراكزالجهويةوالمحلية<br>مواصلةاحداثدورالضمانالاجتماعي<br>تدعيماستعمالالتكنولوجياتالحديثةللمعلوماتوالاتصال | -اعتمادتجربةالضمانالاجتماعيالمتنقلبالقتاءوت<br>-تدعيماللامركزيةوتدعيمالعنصرالبشريعلىمست<br>-الشروعفيتنفيذمشروعالتبادلالإلكترونيللمعطي<br>-إعدادوثيقةتوجيهيةإستراتيجيةحولالتنفيذالتدري<br>-إعدادمشروعقانونأساسييتعلقبإحداثأرضيةوط |

## 3-نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019

### 3-1 : تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

**جدول عدد 5 :**

**تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019مقارنة بالتقديرات**

**التوزيع حسب طبيعة النفقة ( إع الدفع )**

**الوحدة : أ-د**

| بيان البرنامج | تقديرات 2019 | | انجازات 2019 ( 2) | الانجازات مقارنة بالتقديرات | |
|---|---|---|---|---|---|
| | ق.م الأصلي | ق.م التكميلي (1) | | المبلغ (1)- (2) | نسبة الانجاز (%) (2)/(1) |
| **نفقات التصرف** | **449.459,957** | **957،773.459** | **773.214,658** | **245,299** | **99,97%** |
| **التأجير العمومي** | 834,957 | 834,957 | 626,409 | 208,548 | 75,02% |
| **وسائل المصالح** | 28 | 28 | 21,584 | 6,416 | 77,09% |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| التدخل العمومي | 448.597 | 772.597 | 772.566,665 | 30,335 | 100,00% |
| نفقات التنمية | 32.015,000 | 32.015.000 | 32.009,664 | 5,336 | 99,98% |
| الاستثمارات المباشرة | 15 | 15 | 9,664 | 5,336 | 64,43% |
| التمويل العمومي | 32.000 | 32.000 | 32.000, | 0 | 100% |
| مجموع البرنامج | 481.474,957 | 957،805.474 | 805.224,232 | 250,635 | 99,97% |

**رسم بياني عدد 8 :**

**مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج الضمان الاجتماعي لسنة 2019**

**التوزيع حسب طبيعة النفقة( إ ع الدفع )**

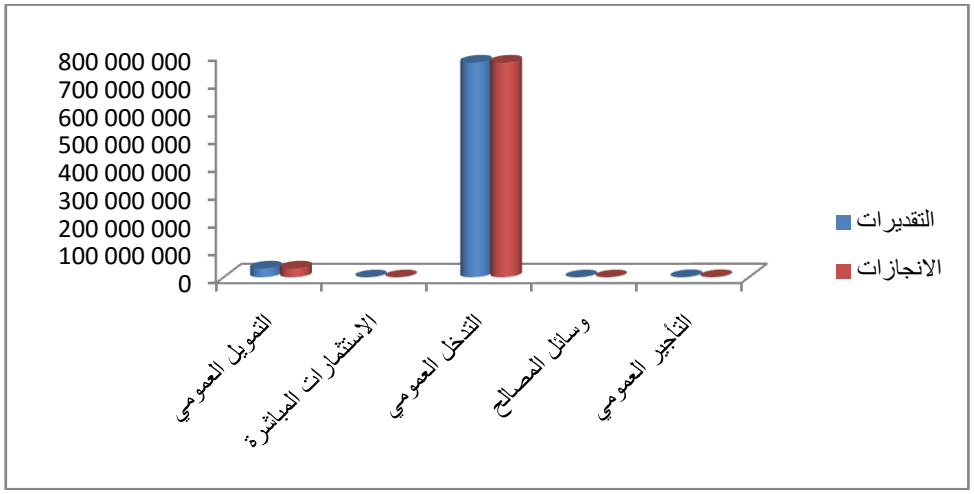


## 3-2- تقديم نتائج القدرة على الأداء و تحليلها :

### - الهدف 1 :المساهمةفيتحسينالتوازناتالماليةلصناديقالضمانالاجتماعي

- **تقديمالهدف 1 : المساهمة في تحسينالتوازناتالماليةلصناديق الضمان الاجتماعي:** يندرج هذا الهدف ضمن استراتيجية الوزارة الرامية لضمان التوازنات المالية للصّناديق الإجتماعية.

**-مرجع الهدف :العقدالاجتماعيمحورالحمايةالاجتماعية**

| مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | انجازات 2018 | تقديرات 2019 | انجازات 2019(*) | مقارنة بين 2018 و2019 | | مقارنة بين انجازات 2019 وتقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أ | ب | ج | د=ج - أ | د/ أ % | م=ج - ب | م/ب % |
| **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي** | | | | | | | | |
| – نسبةالتوازنبينالأعباءوالمداخيل لمجوعالصندوق | % | % 116 | %110 | % 117 | 1 | -%0.86 | 7 | -%6.36 |
| – نسبةالتوازنبينالأعباءوالمداخي لالخاصةبفرعالجرايات | % | % 144 | %130 | % 145 | 1 | -%0.69 | 15 | -%11.53 |
| **الصندوقالوطنيللتقاعدوالحيطةالاجتماعية** | | | | | | | | |
| – نسبةالتوازنبينالأعباءوالمداخيل لمجوعالصندوق | % | % 124,9 | %115 | % 120,1 | -4.8 | %3.84 | 5.1 | -%4.43 |
| – نسبةالتوازنبينالأعباءوالمداخي لالخاصةبفرعالجرايات | % | % 125,6 | %116 | % 121,3 | -4.3 | %3.42 | 5.3 | -%4.56 |
| **الصندوقالوطنيللتأمينعلىالمرض** | | | | | | | | |
| – نسبةالتوازنبينالأعباءوالمداخيل لمجوعالصندوق | % | %82 | %80 | %79 | -3 | %3.65 | -1 | %1.25 |
| – نسبةالتوازنبينالأعباءوالمداخي لالخاصةبنظامالتأمينعلىالمر ض | % | %89,8 | %90 | %84.3 | -5.5 | %6.12 | -5.7 | %6.33 |

(*) أرقام وقتية

**رسمبياني 9:مقارنةبينتقديراتوإنجازاتمؤشراتقيسالأداءالخاصةبالهدف :**

**المساهمةفيتحسينالتوازناتالماليةلصناديقالضمانالاجتماعي**

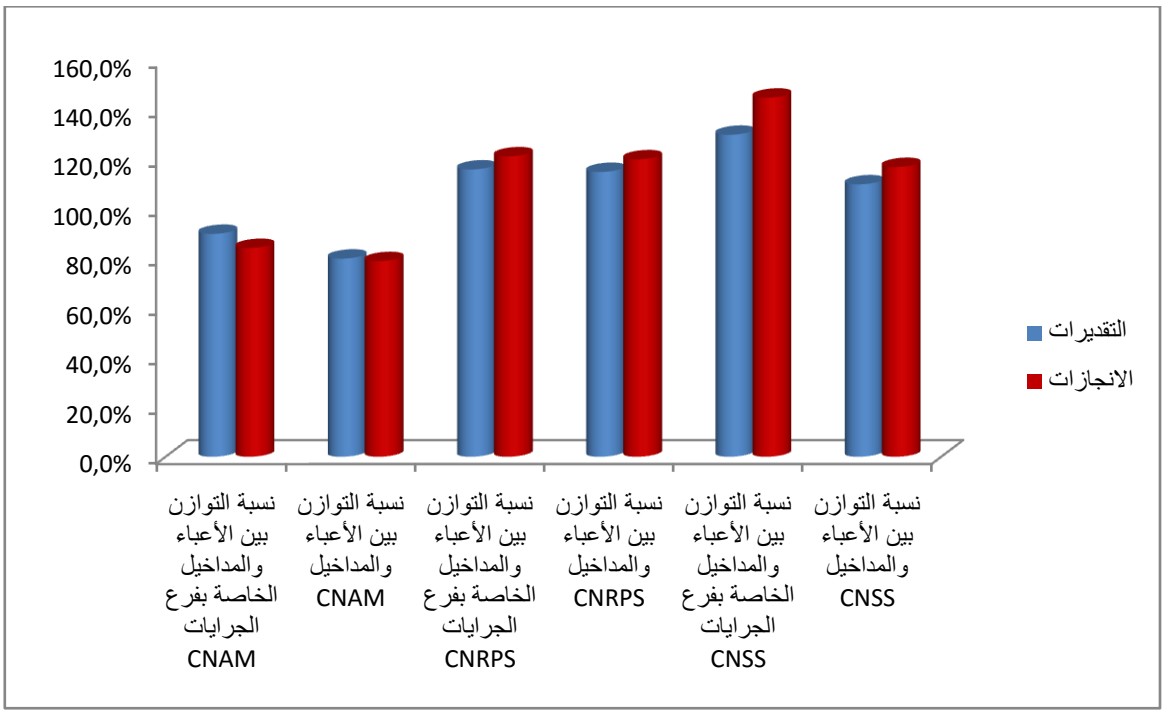


**- تحليلوتفسيرالنتائجالتيتمتحقيقهامقارنةبالتقديراتلسنة 2019 :**

**- الهدف 1 :المساهمةفيتحسينالتوازناتالماليةلصناديقالضمانالاجتماعي**

**- المؤشر 1 :نسبةالتوازنبينالأعباءوالمداخيل**

- **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:**

بلغت نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق 117% سنة 2019 وهي نسبة دون الهدف المرسوم بعنوان نفس السنة وتعادل ما تم تحقيقه سنة 2018.

أما على مستوى فرع الجرايات فقد بلغت نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل 145% سنة 2019 مقابل 144%سنة 2018 وهي نسبة دون الهدف المرسوم نتيجة الارتفاع المتواصل لأعباء الجرايات.

- **الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية:**

بلغت نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الأنظمة التي يديرها الصندوق 120,1% سنة 2019 (124,9% سنة 2018) وهي نسبة دون الهدف المرسوم لسنة 2019.

أما على مستوى فرع الجرايات فقد بلغت نسبة التوازن 121,3% سنة 2019 ( 125,6% سنة 2018) وهي أيضا نسبة دون الهدف المرسوم لسنة 2019 وذلك نتيجة الارتفاع المتواصل لأعباء الجرايات مقارنة بمداخيل الصندوق.

- **<u>الصندوق الوطني للتأمين على المرض</u>:**

تمكن الصندوق من تحقيق نسبة توازن في حدود 79% سنة 2019 وهي نسبة تعادل الهدف المرسوم بعنوان نفس السنة.

أما على مستوى نظام التأمين على المرض فإن نسبة التوازن المحققة سنة 2019 قد بلغت 84,3% وهي نسبة تتجاوز الهدف المرسوم بعنوان نفس السنة (90% ).

**<u>- الهدف 1 :المساهمةفيتحسينالتوازناتالماليةلصناديقالضمانالاجتماعي</u>**

**- المؤشر2 :نسبةالاستخلاص (الصندوقالوطنيللضمانالاجتماعي)**

| مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | انجازات 2018 | تقديرات 2019 | انجازات 2019 | مقارنة بين 2018 و2019 | | مقارنة بين انجازات 2019 وتقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أ | ب | ج | د=ج - أ | د/ أ % | م=ج - ب | م/ب % |
| **نسبةالاستخلاصبعنوانالثلاثياتالجارية** | | | | | | | | |
| نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي | % | % 91,5 | % 95 | % 92 | 0.5 | %0.54 | -3 | -%0.31 |
| نظامالعملةغيرالأجراء في القطاع غير الفلاحي | % | % 48,4 | % 55 | % 53,6 | 5.2 | 10.74% | -1.4 | -%2.54 |
| **نسبةالاستخلاصبعنوان الثلاثياتالفارطة** | % | %28,3 | %30 | %20 | -8.3 | -%29.32 | -10 | -%33.33 |

**رسم بياني 10: مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف :**

**المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي**

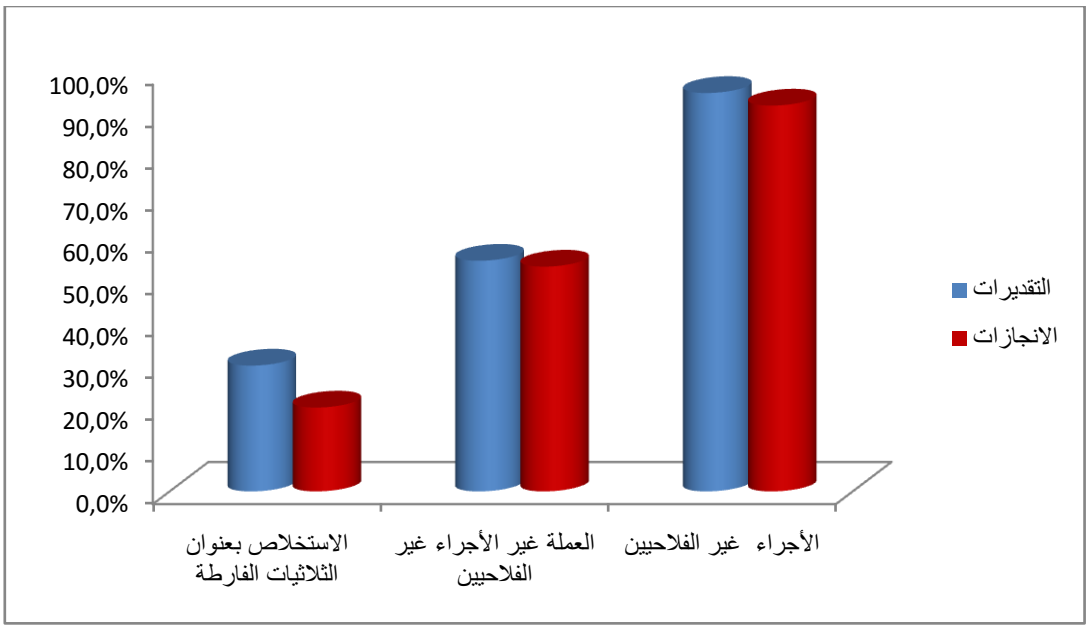


**- تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 :**

**- الهدف 1 : المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي**

**- المؤشر 2 : نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)**

سجلت نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية لنظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي تحسنا طفيفا مقارنة بسنة 2018 حيث بلغت 92% سنة 2019 وهي نسبة دون الهدف المرسوم (95 %). من ناحية أخرى، بلغت نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية لنظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي 53.6%سنة 2019 وهي نسبة تقارب الهدف المرسوم لسنة 2019 (55%).

وفي ما يتعلق بنسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة، تم تسجيل تراجع مقارنة بانجازات 2018 حيث بلغت نسبة الاستخلاص 20% وهي أيضا نسبة دون الهدف المرسوم لسنة 2019.

**- الهدف 2 : المساهمة في تحسين التغطية الاجتماعية**

- **تقديم الهدف 2:**

تعمل الوزارة على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي لضمان الانضواء الطوعي للعاملين به أنظمة الضمان الإجتماعي وذلك وفق مرحلية مرنة تمهد لجذبهم للخضوع إلى أنظمة الضمان الاجتماعي

-**مرجع الهدف** :العقد الإجتماعي

| مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | انجازات 2018 | تقديرات 2019 | انجازات 2019 (*) | مقارنة بين 2018 و2019 | | مقارنة بين انجازات 2019 وتقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ر | أ | ب | ج | د=ج - أ | د/ أ % | م=ج - ب | م/ب % |
| -نظام الأجراء غير الفلاحيين | % | % 80,86 | % 83 | % 81,80 | 0.94 | %1.16 | -1.2 | -%1.44 |
| -نظام الأجراء الفلاحيون | % | % 10,03 | % 14 | % 10,18 | 0.15 | %1.49 | -3.82 | -%27.28 |
| -نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن | % | % 96,26 | % 98,5 | % 96,36 | 0.1 | %0.1 | -2.14 | -%2.17 |
| -نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين | % | % 79,95 | % 89 | % 81,18 | 1.23 | %1.53 | -7.82 | -%8.78 |
| -نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون | % | % 87,38 | % 86 | % 87,81 | 0.43 | %0.49 | 1.81 | %2.1 |
| **المجموع** | % | **% 80,03** | **% 84** | **% 81,06** | **1.03** | **%1.28** | **-2.94** | **-%3.5** |

(*) أرقام وقتية

**رسم بياني 11: مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف :**

**المساهمة في تحسين التغطية الاجتماعية**

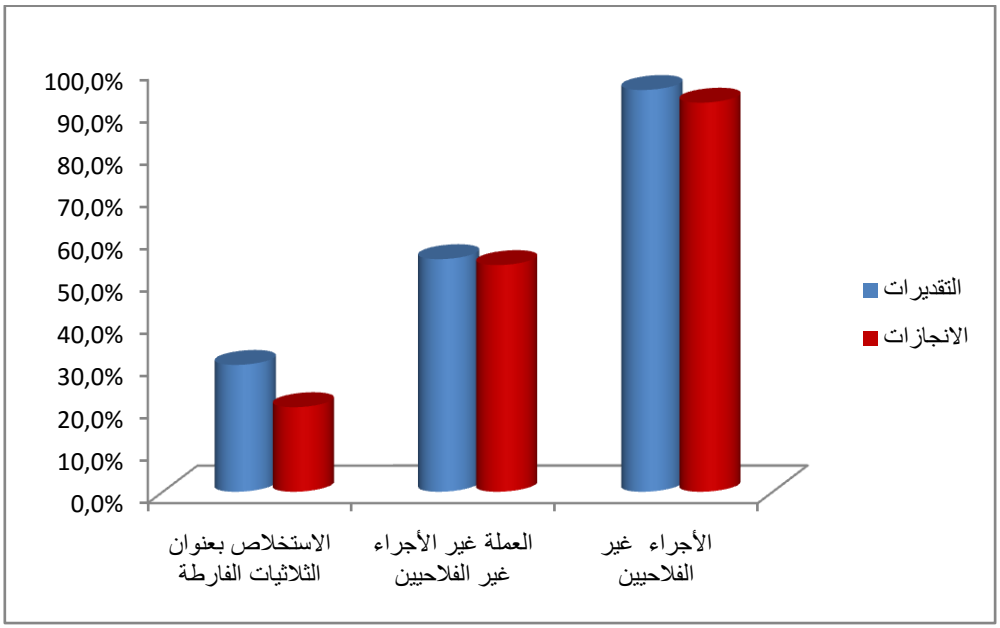

**- تحليلوتفسيرالنتائجالتيتمتحقيقهامقارنةبالتقديراتلسنة 2019 :**

**- الهدف2 :المساهمةفيتحسينالتغطيةالاجتماعية**

**- المؤشر 1 :نسبةالتغطيةالاجتماعيةالفعلية**

سجلت نسب التغطية الاجتماعية لبعض الأنظمة تفاوتا بين الأهداف والنسب الوقتية المسجلة سنة 2019. وتبقى نسبة التغطية الاجتماعية لنظام الأجراء في القطاع الفلاحي ضعيفة مقارنة بما تم تحقيقه على مستوى بقية الأنظمة.

وفي المجموع، شهدت نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية في القطاع الخاص سنة 2019 تحسنا بحوالي 1% مقارنة بانجازات 2018 غير أنها تبقى دون الهدف المضبوط لسنة 2019 المقدر بـ 84% .

**- الهدف3 :تحسينجودةالخدماتوتقريبهامنالمضمونينالاجتماعيين**

**- تقديمالهدف3:** تعمل الوزارة على الدفع نحو تطوير حوكمة الصناديق و تحسين الخدمات والارتقاء بجودتها وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف الخدمات الاجتماعية (صرف الجرايات، صرف المنافع لذوي الحق، استرجاع مصاريف التداوي ...) بالاضافة الى تدعيم اللامركزية ومواصلة إحداث دور خدمات الضمان الاجتماعي الى جانب العمل على متابعة تنفيذ معايير ومؤشرات تعزيز الجودة والنجاعة.

| مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | انجازات 2018 | تقديرات 2019 | انجازات 2019 (*) | مقارنة بين 2018 و2019 | | مقارنة بين انجازات 2019 وتقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أ | ب | ج | د=ج - أ | د/ أ % | م=ج - ب | م/ب % |
| **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي** | | | | | | | | |
| آجالصرفالمنافععبرانجرايا تالشيخوختوالعجزوالباقينعل بقيدالحياة (باليوم) (1) | يوم | 46 | 39 | 44 | -2 | %4.34 | 5 | -%12.82 |
| **الصندوقالوطنيللتقاعدوالحيطةالاجتماعية (نسبةالملفاتالمنجزةفيالآجال) (2)** | | | | | | | | |
| إسنادالمعرفالوحيدللضمانالا جتماعيللمنتدبينالجدد (2-1) | % | 87,8% | 90% | %85.5 | -2.3 | -%2.61 | -4.5 | -%5 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تصفية ملفات جرايات التقاعد (2-2) | % | % 98,3 | % 99 | 98.1% | -0.2 | -%0.2 | -0.9 | -%0.9 |
| تصفية ملفات جرايات الترمل (2-3) | % | % 96,5 | 97,5% | 96.4% | -0.1 | -%0.1 | -1.1 | -%1.12 |
| تصفيةملفاتالجراياتالوقتيةللأيتام (2-4) | % | % 81,6 | 82% | % 85,7 | 41 | %5.02 | 0.4 | %0.49 |
| **الصندوقالوطنيللتأمينعلىالمرض (باليوم)** | | | | | | | | |
| آجال استرجاع المصاريف (3) | يوم | 22.91 | 20 | 27.13 | 14.22 | -%18.4 | 7.13 | -%35.65 |
| **آجالخلاصمسدىالخدماتال صحية** | **يوم** | | | | | | | |
| خلاص أتعاب الأطباء | يوم | 136 | 93 | 102.5 | -33.5 | %24.63 | 9.5 | -%10.21 |
| خلاص الصيادلة | يوم | 123 | 92 | 80.14 | -42.86 | %34.84 | 11.86 | %12.89 |
| خلاص المصحات الخاصة | يوم | 138 | بين 92 و 100 | 111.68 | -26.32 | %19.07 | 15.68 | -%16.33 |
| خلاص أخصائي العلاج الطبيعي | يوم | 127 | 93 | 105 | -22 | %17.32 | 12 | -%12.9 |
| **آجالالتكفلبالخدماتالخاضع قللموافقةالمسبقة** | **يوم** | | | | | | | |
| التكفلبالعملياتالجراحيةبصيغ ةالموافقةالمسبقة | يوم | 13 | 10 | 11.94 | -1.06 | %0.15 | 1.94 | -%19.4 |
| زرع الكلى | يوم | 23 | 21 | 37.94 | 14.94 | -%64.95 | 16.94 | -%80.66 |
| زرع النخاع الشوكي | يوم | 22 | 15 | 11.32 | -10.68 | %48.54 | -3.68 | %24.53 |
| التكفلبمصاريفالعملياتالجراح يةعلىالقلبوالشرايينوالكشفبالأ شعةعلىعضلاتالقلب | يوم | 14 | 7 | 13.23 | -0.77 | %5.5 | 6.23 | -%89 |
| تفتيت حصى الكلى | يوم | 8 | 7 | 8.13 | 0.13 | -%1.62 | 1.13 | -%16.14 |
| السكانار،التشخيص بالرنين المغناطيسي | يوم | 13 | 7 | 13.58 | 0.58 | -%4.46 | 6.58 | -%94 |
| التكفل بمصاريف الآلات | يوم | من 5 الى | من 5 الى 51 | من 5.38 | | | | |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الطبية | | 48 يوم | | لى 51.9 | | | | |
| تحملمصاريفالتداويبالمياهال معدنية | يوم | 10 | 10 | 8.51 | -1.49 | %14.9 | -1.49 | %14.9 |
| التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي | يوم | 10 | 10 | 17.71 | 7.71 | -%77.1 | 7.71 | -%77.1 |

(1) مدة ترقب المضمون الاجتماعي بداية من تاريخ افتتاح الحق في الجراية

(2) نسبة الملفات المنجزة في الآجال مقارنة بالعدد الجملي للملفات

(2-1): كيفيةاحتسابالآجال: أقلمن 24 ساعةأويومواحدأويومانأوثلاثةأيام

(2-2): شهرافتتاحالحقأوشهرايداعالملفأوالشهرالمواليلشهرايداعالملف

(2-3): شهرايداعالملفأوالشهرالمواليلشهرايداعالملف

(2-4): شهرايداعالملفأوالشهرالمواليلشهرايداعالملف

(3)استرجاعمصاريفعلاجالأمراضالثقيلةأوالمزمنة،استرجاعمصاريفعلاجالأمراضالعرضية،استرجاعمصاريفالعملياتالجراحية،استرجاعمصاريفالولادة،استرجاعم صاريفمتابعةالحمل.

**رسمبياني 12:مقارنةبينتقديراتوإنجازاتمؤشراتقياسالأداء الخاصةبالهدف :**

**تحسينجودةالخدماتوتقريبهامنالمضمونينالاجتماعيين**

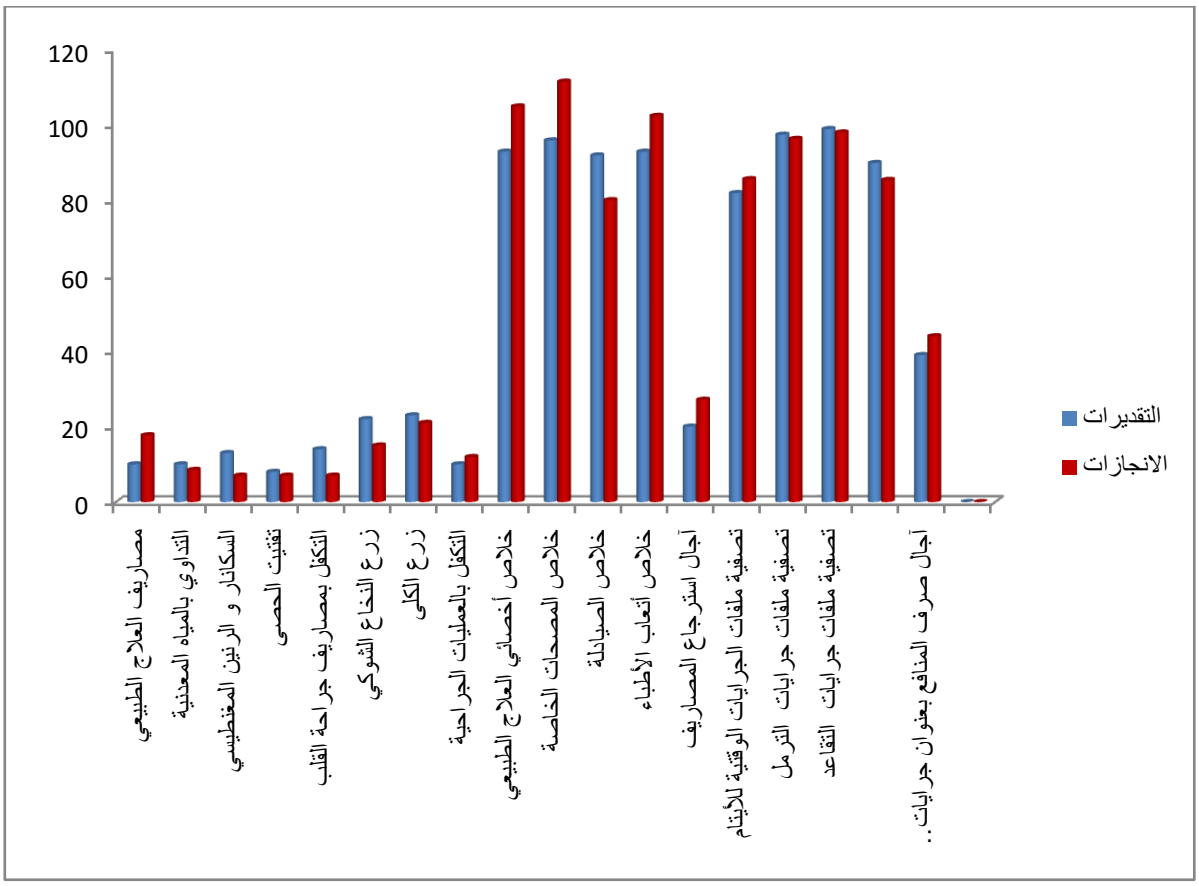


**- تحليلوتفسيرالنتائجالتيتمتحقيقهامقارنةبالتقديراتلسنة 2019 :**

**- الهدف3 :تحسينجودةالخدماتوتقريبهامنالمضمونينالاجتماعيين**

**- المؤشر 1 :آجالالانتفاعبالخدماتونسبةالملفاتالمنجزةفيالآجال**

- **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:**

تحسنت آجال انتظار صرف المنافع بعنوان جرايات السيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة سنة 2019 مقارنة بما تم تسجيله سنة 2018 إلا أنها بقيت دون الهدف المرسوم لسنة 2019 المحدد بـ 39 يوم.

- **الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية:**

شهدت نسبة الملفات المنجزة في الآجال والمتعلقة باسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمنتدبين الجدد تراجعا مقارنة بانجازات سنة 2018 كما أنها دون الهدف المرسوم لسنة 2019 ( 90 %).

أما بالنسبة لآجال تصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام فقد شهدت تحسنا حيث بلغت نسبة الملفات المنجزة في الآجال 85,7% سنة 2019 (مقابل 81,6% سنة 2018) في حين أن الهدف المرسوم لنفس السنة حدد بـ 82% .

- **الصندوق الوطني للتأمين على المرض:**

شهدت الآجال المتعلقة بخلاص مسديي الخدمات الصحية سنة 2019 تحسنا ملحوظا مقارنة بما تم تحقيقه سنة 2018 وبقيت دون الأهداف المرسومة لسنة 2019 باستثناء آجال خلاص الصيادلة حيث بلغت آجال الخلاص سنة 2019 حوالي 80 يوم في حين أن الهدف المرسوم لسنة 2019 حدد بـ 92 يوم.

أما بخصوص الآجال المتعلقة باسترجاع المصاريف فقد شهدت ارتفاعا مقارنة بسنة 2018 وبقيت دون الهدف المرسوم لسنة 2019.

أما آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة سنة 2019 فقد شهدت تحسنا مقارنة بسنة 2018 بخصوص التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة وزرع النخاع الشوكي و التكفل بمصاريف العمليات الجراحية على القلب والشرايين والكشف بالأشعة على عضلات القلب وتحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية.

وقد شهدت الآجال المتعلقة بزرع الكلى والتكفل بمصاريف العلاج الطبيعي ارتفاعا مقارنة بما تم تحقيقه سنة 2018.

وبخصوص الآجال المتعلقة ببقية الخدمات الطبية فقد بقيت في حدود ما تم تسجيله سنة 2018.

وفي العموم، بقيت آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة دون الأهداف المرسومة لسنة 2019 باستثناء آجال زرع النخاع الشوكي و تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية.

## 4- التوجهاتالمستقبليةلتحسينالأداء:

**- التدابير والانشطة المقترحة:**

- ✓ إصدار مشروع الأمر الحكومي المتعلق بإصلاح نظام الجرايات للأجراء في القطاع غير الفلاحي ومواصلة الأعمال المتعلقة بالمراجعة الشاملة لأنظمة الضمان الاجتماعي بمختلف فروعها لتشمل بقية الأنظمة بما يضمن ديمومتها والتوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي.
- ✓ استكمال الأعمال المتعلقة بإرساء الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية
- ✓ الشروع في مراجعة نظام التأمين على المرض وذلك من خلال دراسة تقييمية تهدف إلى إعداد تشخيص شامل لنظام التأمين على المرض خاصة بالنظر إلى الأهداف التي تم وضعها عند إحداثه والتحديات المتعلقة بالوضع الصحي للبلاد وتطور حاجيات المضمونين الاجتماعيين.

- ✓ استكمال الأعمال المتعلقة بإرساء نظام للتبادل الإلكتروني للمعلومات بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض ومسديي الخدمات الصحية
- ✓ دعم وتعزيز استخلاص ديون الصناديق الاجتماعية من خلال تأهيل المنظومة التشريعية في مجال الضمان الاجتماعي لجعلها تتلاءم والتّغيّرات الاجتماعية والاقتصادية وإعادة تنظيم الإجراءات المتبعة في مجال المراقبة والاستخلاص وتوفير كل الوسائل اللوجستية الضرورية لتحقيق النجاعة المرجوة، هذا إضافة إلى دعم الخدمات الإلكترونية وخاصة منها التي تتعلق بالتصريح ودفع المساهمات عن بعد،...
- ✓ البحث عن مصادر جديدة لتمويل أنظمة الضمان الاجتماعي
- ✓ مواصلة الأعمال المتعلقة بتطوير حوكمة الصناديق وفقا للمبادئ التوجيهية لمكتب العمل الدولي والتجارب الناجحة في المجال.
- ✓ وضع خطة وطنية لمقاومة التهرب الاجتماعي والعمل على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي من خلال وضع إطار قانوني ملائم لضمان الانضواء الطوعي للعاملين بالقطاع الموازي بأنظمة الضمان الإجتماعي وفق مرحلية مرنة تمهد لجذبهم للخضوع إلى أنظمة الضمان الاجتماعي.
- ✓ وضع خطة وطنية لإرساء ثقافة الضمان الاجتماعي لدى جميع الخاضعين
- ✓ تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين من خلال مواصلة إحداث دور للضمان الاجتماعي في المناطق التي تفتقر إلى مكاتب جهوية ومحلية لصناديق الضمان الاجتماعي هذا إضافة الى دعم تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل.
- ✓ إرساء مجلس أعلى لتمويل أنظمة الضمان الاجتماعي (على غرار التجارب المقارنة) يضم في عضويته ممثلين عن الوزارات المعنية (المالية والصحة والتنمية والشؤون الاجتماعية ورئاسة الحكومة ) و ممثلين عن الأطراف الاجتماعية ويكون قوة اقتراح وإسناد ومتابعة وحوكمة في مجال متابعة التوازنات المالية واقتراح مصادر تمويل متنوعة وفق أفق وطني شامل يراعي التوازنات المالية الكبرى ومتطلبات تقاسم عادل للأعباء الاجتماعية.

# برنامج النهوض الإجتماعي

## رئيس البرنامج: السيد محمد بن يوشع

## المدير العام للنهوض الإجتماعي

## من تاريخ 26 أفريل 2017إلى غاية 5 ماي 2020

### 1-التقديمالعاملللبرنامج:

يشمل برنامج النهوض الإجتماعي علىمجموعالأنشطة الموجهة للإحاطة بالفئات المعوزة وذات الاحتياجات الخصوصية والفئات الاجتماعية الهشّة المتعهد بها من طرف منظومة الدفاع الاجتماعي ورعايتها والعمل على ضمان ادماجها الإجتماعي والإقتصادي وذلك بالإعتماد على تدخّلات المؤسسات والبرامج الخصوصية التي يشرف على تسييرها وتنفيذها إطارت مختصة في التدخل الإجتماعي والنفسي والتأهيل والتكوين والتصرف الإداري والمالي.

وتندرج الأهداف التي تم ضبطها لهذا البرنامج في إطار سياسة مقاومة الفقر ودعم الحماية الإجتماعية الهادفة أساسا إلى دعم نسق التنمية الإجتماعية والتقليص من الفوارق بين الجهات والتخفيف من نسب الفقر والحفاظ على الرأس المال البشري وتعزيز مبدأي العدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص إلى جانب تفعيل ودعم مقتضيات الرعاية الاجتماعية والإدماج الاجتماعي والتقليص من الأميّة وأثارها على المجتمع.

### 1-1: هيكلة البرامج الفرعية وأهم الأهداف :

| البرنامج الفرعي 1: | البرنامج الفرعي 2: | البرنامج الفرعي 3: | البرنامج الفرعي 4: |
|---|---|---|---|
| التضامن والتنمية الإجتماعية | النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة | الدفاع الإجتماعي | محوالأمية |
| **الهدف 1:** | **الهدف1:** | **الهدف1:** | **الهدف1:** |
| ضمان توجيه المساعدات مستحقيها من العائلات المعوزة | التأهيل والإدماج لفائدة لأشخاص ذوي الإعاقة | الادماج الاجتماعي الاقتصادي للفئات الهشة | المساهمة في التقليص من لنسبة العامة للأمية |

### 1-2: الأولوياتالخاصةبالبرنامج:

**1-2-1: النهوض بالأسر الفقيرة ومحدودة الدخل وتحقيق التنمية الإجتماعية من خلال :**

تقديم المساعدة للأسر الفقيرة ومحدودة الدخل ودعم استقلالها المادي ودورها التربوي في إطار استراتيجية ترمي لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تقليص الفوارق بين الفئات والجهات،

**1-2-2**

**تأهيل وإدماج وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال:** العمل على إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا وتوفير موارد الرزق بالإضافة إلى تأهيل المحيط المادي واللامادي وتعزيز شبكة المراكز والهياكل والجمعيات العاملة في المجال .

**1-2-3: الإحاطة بالفئات الهشة والمهمشة** وحماية وتأطير الأطفال والشبان المعرضين لمختلف أشكال الإستغلال .

**1-2-4**

**المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية:** خاصة لدى النساء والمناطق الريفية والتصدي لحالات الانقطاع عن التمدرس .

## 2 - تقديم عام للانجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج :

### 2 2 أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج :

يحتل قطاع النهوض الإجتماعي مكانة مركزية في السياسة الإجتماعية للوزارة من خلال العمل على دعم الحماية الإجتماعية الهادفة أساسا إلى دعم منسق التنمية الإجتماعية والتقليص من الفوارق بين الجهات والتخفيف من نسب الفقر والحفاظ على رأس المال البشري وتعزيز مبدأ العدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص وذلك من خلال المحاور التالية:

**في مجال الإحاطة بالفئات الهشة ومحدودة الدخل :**

- ✓ ملائمة مستوى خدمات البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة مع أهدافه والوصول الى تحقيق أثر أكبر على العائلات المعوزة ومساعدتها على مواجهة ظروفها الصعبة وذلك من خلال مواصلة المراجعة الشاملة لقائمة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل (حوالي 900 ألف أسرة) في إطار مشروع إعداد بنك معطيات حول هذه العائلات ومواصلة وضع منظومة المعرف الاجتماعي الوحيد الذي سيشمل، إضافة إلى العائلات المعوزة ومحدودة الدخل، المضمونين الاجتماعيين وذوي الحق منهم.
- ✓ الاستجابة إلى حاجيات الفئات الفقيرة سعيا إلى الرفع من نجاعة السياسة الإجتماعية وتصويب المساعدات الى مستحقيها اعتمادا على نتائج المراجعة الشاملة،

- ✓ تطوير البرامج الوقائية وحماية الفئات الهشة من الأطفال والشبان والكهول من السلوكات التي تهدد حياتهم وعدم استقرارهم النفسي والإجتماعي.
- ✓ دعم قدرات المؤسسات العاملة في مجال الدفاع الاجتماعي بما يتلاءم وحسن تأطير منظوريها من جهة، وضمان الإستجابة للظواهر المستجدّة كالإتّجار بالأشخاص ومكافحة الإرهاب والعنف ضدّ النساء والأطفال ومقاومة تشغيل الأطفال.
- ✓ تطوير صيغة الإيداع العائلي بما يضمن التقليص من الآثار السلبية للتعهد المؤسساتي من ناحية وتخفيف العبء على المعهد الوطني لرعاية الطفولة من ناحية أخرى،
- ✓ تركيز خلايا مرافقة التلميذ الهادفة إلى الإحاطة الاجتماعية والبيداغوجية والصحية قصد التخفيض من الانقطاع المدرسي المبكر وذلك بالتنسيق مع وزارتي التربية والصحة وقد بلغ العدد الجملي لسنة 2018: 2628 خلية،

**<u>في مجال الإحاطة بالاشخاص ذوي الإعاقة :</u>**

- ✓ تحسين خدمات التربية والتأهيل لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة والعمل على إدماجهم الاقتصاديوالاجتماعي.
- ✓ تفعيل ا لقانون عدد 41 لسنة 2016 المؤرخ في 16 ماي 2016 المتعلق بتنقيح القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 أوت 2005 والمتعلق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم وتحديدا الفصلين 29 و 30 منه، القاضي بـتخصيص نسبة 2% لتشغيل الأشخاص ذوي الاعاقة بالوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية والخاصة المشغلة لـ 100 عامل فما فوق وتخصيص مركز عمل على الأقل لفائدة الأشخاص ذوي الاعاقة بالنسبة للمؤسسات العمومية أو الخاصة التي تشغل ما بين 50 و99 عاملا ، وذلك تجسيما لمقتضيات الفصل 48 من دستور الجمهورية التونسية.
- ✓ الترفيع في عدد المنتفعين بالآلات التعويضية الميسرة للإدماج وذلك بهدف تسهيل وتدعيم الإدماج الإجتماعي والإقتصادي والترفيع في نسبة التغطية بالآلات التعويضية.
- ✓ اعداد مشروع منشور يتعلق بتنظيم منح التكفل بنفقات التأهيل والتربية المختصّة والرعاية بالبيت
- ✓ إعداد مشروع نظام أساسي لسلك التفقد البيداغوجي الخاص بالتربية المختصة .

- ✓ الشروع في اعداد منظومة إعلامية خاصة بالجمعيات العاملة في مجال الإعاقة ومؤسسات التربية المختصّة.
- ✓ إنجاز دورات تكوينية لفائدة المربين المختصين للرفع من قدراتهم العملية في مجال التربية المختصّة.
- ✓ مواصلة تأهيل منظومة التربية المختصة بتطوير برامج التربية والتكوين والتأهيل وتوفير الإطار المختص وتدعيم المراقبة الادارية والمالية والتأطير الفنى والتفقد البيداغوجى.
- ✓ التوسع التدريجي في بعث مؤسسات إيواء تعنى بالأشخاص ذوي الاعاقة الكهول دون سند وذلك بإحداث 5 وحدات عيش إضافية.

**<u>في مجال الدفاع الاجتماعي :</u>**

- ✓ إعداد مشروع قرار يتعلقبتنقيح القرار المؤرّخ في 19 مارس 2003 والمتعلّق بالمكافآت الممنوحة للعائلات الحاضنة للأطفال في إطار الإيداع العائلي والذي على إثره وقع الترفيع في المنحة الماليّة من 100 دينار إلى 200 دينار شهريّا (صدر هذا القرار بتاريخ 30 جانفي 2020 )،
- ✓ إصدار المنشور عدد 21 بتاريخ 22 نوفمبر 2019 والمتعلّق بتنظيم لجنة التبنّي والكفالة، والمقاييس المعتمدة لإنتقاء العائلات المترشّحة لإحتضان الأطفال محضوني الدولة التونسيّة، وقد تمّ من خلال هذا المشروع توسيع تركيبة اللجنة لتشمل إضافة إلى أعضاء من المعهد الوطني لرعاية الطفولة والهيئة العامة للنهوض الاجتماعي، ممثّلين عن وزارات الشراكة وعن المجتمع المدني،
- ✓ برمجة إحداث خط تمويل لفائدة الفئات الهشة من المسرحين من السجون وضحيا العنف والامهات العازبات .. (تم إحداث خط تمويل بـ 1 مليون دينارا بعنوانتمويل عمومي ضمن ميزانية 2020)
- ✓ الإنتهاء من أشغال بناء مركز الدفاع والإدماج الاجتماعي بالمنستير وإصدار الأمر المتعلّق بإحداثه (الأمر عدد 297 لسنة 2019 مؤرّخ في 21 مارس 2019، وتبذلك يصل مجموع مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي إلى 24 مركزا موزّعين على كافة ولايات الجمهوريّة،
- ✓ إمضاء إتّفاقيّة تعاون بين وزارة الشؤون الإجتماعيّة والهيئة الوطنيّة لمكافحة الإتّجار بالأشخاص في 18 جانفي 2019 والتي تهدف إلى دعم التنسيق الوطني والتعاون في مجال مكافحة الإتّجار بالأشخاص والإحاطة بالضّحايا وذلك بمنع كلّ أشكال الإستغلال التي يمكن أن يتعرّض لها الأشخاص وخاصة النساء والأطفال.

- ✓ إمضاء إتّفاقيّة تعاون مع جمعيّة « Face.Tunisie" بتاريخ 05 جويلية 2019 والتي تهدف إلى الإدماج الاقتصادي الموجّه لفائدة الشبّان المسرحين من السجون و من مراكز الإصلاح التربوي

**<u>في مجال محو الأمية وتعليم الكبار :</u>**

- ✓ تعزيز الشراكات في مجال محو الأمية وتعليم الكبار عبر إبرام برامج تعاون واتفاقيات مع منظمة اليونسكو والمنظمة الدولية الألمانية لتعليم الكبار ومنظمة روتاري والمعهد العربي لحقوق الإنسان وجامعة منوبة للغات والفنون والإنسانيات.

- ✓ صياغة مشروع القانون التوجيهي لتعليم الكباروقد تم توجيهه إلى وزارة الإشراف لعرضه على استشارة موسعة على قطاعات التربية والتعليم والتكوين بتونس.

- ✓ إحداث "جامعة تونس للتعلم مدى الحياة" طبقا لمذكرة السيد وزير الشؤون الاجتماعية المؤرخة في 4 نوفمبر 2019 وهي مؤسسة بحثية وتكوينية مفتوحة لكل الفئات الراغبة في مواصلة التعلم في مختلف المجالات خاصة المتعلقة منها باللغات وباستعمال الوسائط الرقمية وبمحاور المواطنة وحقوق الإنسان.

- ✓ صياغة مشروع إستراتيجية وطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم غير النظامي, بدعم فني من مكتب منظمة اليونسكو لمنطقة المغرب العربي, وهي إستراتيجية تؤسس للشراكة بين القطاعات العمومية والخاصة والمنظمات الوطنية وجمعيات المجتمع المدني لمواجهة الأمية بتونس ولضمان حق الأميين وأصحاب القدرات القرائية المحدودة في التعليم والتدريب والتأهيل وبعث المشاريع الصغرى المدرة للدخل في أفق ضمان الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي للفئات المستهدفة بالإستراتيجية ضمن منظور تنموي مندمج والمنتظر خلال سنة 2020 تفعيل هذه الإستراتيجية **عبر المصادقة عليها من قبل الحكومة** وترجمتها إلى برامج وخطط ما بين قطاعية مركزيا وجهويا ومحليا بمشاركة كل القطاعات العمومية والخاصة والمنظمات الوطنية وجمعيات المجتمع المدني ذات العلاقة, عبر تنظيم ورشات عمل تجمع كل القطاعات المعنية على المستوى المركزي وعلى المستوى الجهوي / الإقليمي تتوج بتشكيل هيئات وطنية وهيئات جهوية ما بين قطاعية لتصور وإعداد وصياغة الخطط والبرامج التنفيذية للإستراتيجية.

- ✓ إنجاز برامج التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية والمنظمة الدولية لتعليم الكبار DVVI لسنة 2019 و 2020 المتعلقة بالمحاور التالية :

1 – إنجاز استشارة واختيار مؤسسة بحث بهدف إعداد تصور لوضع نظام للمعلومات لمتابعة وتقييم برامج محو الأمية وتعليم الكبار

2 – إنجاز استشارة واختيار مؤسسة بحث لإعداد منظومة لهيكلة المركز الوطني لتعليم الكبار مع تحديد مهام ومشمولات المنظومات الفرعية للمركز الوطني لتعليم الكبار وطنيا وجهويا ومحليا, وصياغة مشروع نظام داخلي للمركز الوطني لتعليم الكبار, وإعداد دليل إجراءات فني وإداري ومالي للمركز وتحديد الحاجيات في مجال التكوين لتعزيز قدرات مختلف أصناف المتدخلين في مجال تعليم الكبار بالمركز الوطني لتعليم الكبار وطنيا وجهويا.

3 – إنجاز استشارة واختيار مؤسسة بحث لإنجاز دراسة حول إمكانيات إدماج الشباب من أصحاب القدرات القرائية المحدودة ضمن مسارات تدريبية مهنية في مجال استعمال الوسائط الرقمية.

4 – إعداد برنامج للترافع والاتصال حول تفعيل الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار.

- ✓ دعم الجانب الإعلامي للتحسيس والاستقطاب في مجال محو الأمية وتعليم الكبار عبر إصدار ومضة إشهارية جديدة.
- ✓ تعزيز المتابعة الإدارية والفنية للوحدات الجهوية لتعليم الكبار عبر تنظيم سلسلة من اللقاءات مع العاملين بمختلف الوحدات الجهوية لتعليم الكبار.

**2.2: أهم الانجازات والأنشط .ة والمشاري .ع الكب.رى التي تم القي .ام بها لتحقي .ق أه .داف البرنامجوالبرامجالفرعيةوعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها على مستوى البرنامج.**

**البرنامج الفرعي 1 : التضامن والتنمية الإجتماعية**

| **الهدف 1 : ضمانتوجيهالمساعداتلمستحقيهامنالعائلاتالمعوزة** |
|---|

| مؤشر قيس الأداء | الأنشطةوالمشاريعالمبرمجةلتحقيقالأهداف | الأنـ<br>المن<br>19 |
|---|---|---|
| **نسبةإنجازالمسحالشاملللعائلاتالمعوزةومحدودةالدخل** | –الإعدادواللوجستيوالإعدادالفنّيلعمليةالمراجعة:<br>قبولالملفات،القيامبالزياراتالميدانيةللمنتفعين،تخزينالمعطياتبالنظاماالمعلوماتي،اسنادبطاقاتالانتفاعبالخدمات (البطاقاتالذكية)،<br>– متابعةعمليةالمراجعةمنقبلوحدةالتصرّفحسبالاهدافلانجازبنكمعطياتحولالعائلاتالمعوزةومحدودةالدخل (المرافقة،التكوين،الرقابة، ...)،<br>– توزيعالأدوارومجالاتالتدخلبينمختلفالأعوانوالأخصائيينالاجتماعيين:<br>* قبولالملفاتوإجراءالزياراتالميدانيةوتعميرالبحوثالإجتماعية.<br>* اجراءالتقاطعاتمعمختلفقواعدالبيانات.<br>* مراقبةالزياراتالميدانيةوالبحوثالإجتماعيةومراجعتها.<br>* تخزين المعطيات التي تمّ تجميعها ومراقبة عملية التخزين ومراجعتها. | – اس<br>تطو<br>الأ<br>المن<br>من<br>مكت<br>دراس<br>مخ<br>(أنف<br>تقاط<br>المـ<br>ت<br>القر<br>والا<br>ض<br>والت<br>للغ<br>وص<br>المس<br>ت<br>المـ<br>ونف<br>المو<br>–<br>مكو<br>الخ<br>الات<br>ة ف<br>شه<br>مار<br>19<br>( تنظ<br>ورش<br>أقلي |

وج
وعر
الوم
ت
الإ
لتح
وحد
العا
المع
المنا
عن
التس
لتقد
ملف
وتيس
عم
الأ
ئيين
الا
بين
خلا
الزي
المب
–تشري
الولا
عم
المنا
وتذ
الص
ت
الا
المب
–
كمي
هام
الح
ب

والل
اللم

–

نسب
التق
إنج
المع
الا
ي
بالن
لرئي
الع
والق
والأ
(فقب
مح
الد
إلى
19
مار
20
52
%

–

مرك
البح
والد
ت
الا
ية
بالد
ت
الض
ية
لان
أنم
نظا

| | | |
|---|---|---|
| | | التنف<br>الذي<br>سيـ<br>لتص<br>المن<br>ببون<br>الأم<br>الا<br>ي<br>فئا<br>فقير<br>فئا<br>مح<br>الد<br>-<br>في<br>بطا<br>الع<br>الا<br>ية،<br>-<br>لاص<br>النط<br>ص<br>التر<br>القا<br>الأس<br>عدد<br>لسن<br>19<br>المؤ<br>في<br>جان<br>19<br>المن<br>بإح<br>برن |

| | | |
|---|---|---|
| | | الأم<br>الا<br>ي<br>–تمّ س<br>19<br>إنج<br>47<br>6<br>مید<br>لیبل<br>بذلل<br>العد<br>الج<br>للبح<br>المی<br>المن<br>.2<br>86<br>بحس<br>مقا<br>.8<br>10<br>فی<br>سنا |

## البرنامجالفرعي2 : النهوضبالأشخاصذويالإعاقة

| مؤشر قيس الأداء | |
|---|---|
| **عددالمشاريعالمسندةلفائدةالاشخاصذويالإعاقة** | - بعثمواردالرزقللأشخاصالمعوقين<br>- اعدادمشروعقراريتعلّقبإجراءاتتنفيذبرنامجمواردرزقلفائدةالأشخاصذويالإعاقة<br>- مراجعةالمنشورعدد 5<br>المتعلقببرنامجبعثمواردرزقللأشخاصالمعوقينبهدفاعادةالنظرفيالاجراءاتالقانونيةوالفنيةالمتعلقةبتنفيذبرنامجبعثمواردرزقالمعو |

.

- تكوينالمتدخلينالاجتماعيينفيإعدادودراسةجدوىالمشاريع .
- دوراتتكوينيةللمنتفعينفيمجالتسييرمشروع ( تكويناستهدافي ) بالتنسيقمعالمصالحالجهويةالتابعةلوزارةالتشغيل (علىالمستو

- القيامبزياراتميدانيةمنطرفاطاراتالادارةالعامةللنهوضبالاجتماعيوعقداجتماعاتلحثالاعوانالمشرفينعلىالبرنامجعلىالتسريعفيتنفيذ
- تشخيصالوضعالحاليمنخلالدراسةتقييميةللبرنامج.

| | |
|---|---|
| | |

## البرنامج الفرعي 3 : الدفاع الإجتماعي

| الهدف 1 : الادماجالاجتماعيوالاقتصاديللفئاتالهشة | | |
|---|---|---|
| مؤشر قيس الأداء | الأنشطةوالمشاريعالمبرمجةلتحقيقالأهداف | الأنشطة المنجزة 2019 |
| نسبةادماجمحضونيمراكزالدفاعوالادماجالاجتماعي | – تحفيزالأطفاللالتحاقبالدوراتالتربويةوالتكوينية،<br>– تطويرالتنسيقمعأطرافالشراكة،<br>– تهيئةوتوسيعالمراكزالمبرمجة،<br>– توفيرالاطاراتالمختصةالمبرمجة،<br>– توفيروسائلالنقلالمبرمجة. | –إدماجالأطفالغيرالمتكيفينوالأطفالالمسرحينمنمراكزالإصلاحالتربويبالد<br>–الإتصالبالمؤسساتالتربويةللحصولعلىقائماتالأطفالالمنقطعينوالإتصالب<br>–<br>إبرامجلساتفنيةمعالإطاراتالعاملةبمراكزالإصلاحالتربويلمتابعةوضعياتال<br>م<br>– المشاركةفيعملاللجانالجهويةلإدماجالأطفالفينزاعمعالقانونوالمسرحين<br>– مواصلة مشروع "دعم التوجه نحو التخلي عن التعهد المؤسساتي<br>مع اليونسيف.<br>– التنسيق مع الهياكل الجهوية للنهوض الإجتماعي وجمعيات الطف<br>لرعاية الطفولة قصد التعريف بصيغة الإيداع العائلي وتوسيع التجر<br>– تنظيم 6 ملتقيات إقليمية للجنة الوطنية واللجان الجهوية المكلفة<br>العائلي.<br>– تنظيم يوم وطني لتفعيل التوصيات المنبثقة عن الندوات الإقليمي<br>الشراكة.<br>– إعداد مشروع قرار يتعلق بتنقيح قرار وزير الشؤون الاجتماعية وا |

| | | |
|---|---|---|
| | | المتعلق بالمكافآت الممنوحة للعائلات الحاضنة للأطفال في إطار الزواج منظوري المعهد الوطني لرعاية الطفولة وذلك بالترفيع في قي |

## البرنامج الفرعي 4 : محو الامية

| الهدف1 :المساهمةفيالتقليصمنالنسبةالعامةللأمية | | |
|---|---|---|
| **مؤشر قيس الأداء** | **الأنشطةوالمشاريعالمبرمجةلتحقيقالأهداف** | **الأنشطة المنجزة 2019** |
| **النسبة العامة للأمية** | – إحداث 900 مركزو 2000 فوج<br>– استقطاب 20 ألفدارس<br>– التعاقدمع 1000 مدرسا ( 72 %منهممنحامليالأستاذيةأوشهادةمعادلة )<br>–<br>تأمينحصصالتعليموحصصالتواصلالاجتماعيوحصصالتدريبعلىالمهاراتوالتدريبعلىاستعمالالتكنولوجياتالحديثةفيمجالمحوالأمية<br>– تحيينوتحسينالوسائلالتعليميةوإنتاجوحداتتعليميةجديدة<br>– إنجازالامتحاناتالجهويةوالامتحاناتالوطنيةللتحررمنالأمية<br>– تكوينوتعزيزقدراتمختلفالأسلاكالعاملةفيمجالمحوالأميةوتعليمالكبار | – إصدار الأمر الحكومي عدد 876 لسنة 2019 المؤرخ في 15 أوت 2019 المتعلق بإحداث المركز الوطني لتعليم الكبار وضبط مشمولاته وتنظيمه.<br>– تنظيم عملية تجديد منهج محو الأمية وتعليم الكبار.<br>– إنجاز اتفاقية التعاون مع منظمة اليونسكو للفترة 2018 – 2019 المتعلقة بإنجاز وحدة تعليمية رقمية خاصة بالمهارات المهنية التي تؤمنها المراكز النموذجية |

| | | |
|---|---|---|
| والمراكز متعددة المهارات لتعليم الكبار, سينطلق اعتمادها بداية من العام الدراسي 2020/2019<br>– استكمال برنامج التعاون مع منظمة روتاري لسنة 2019 المتعلق بتجهيز مراكز نموذجية ومراكز متعددة المهارات بوحدات إعلامية بولايات أريانة ومنوبة وباجة وجندوبة ونابل وقبلي.<br>– إبرام اتفاقيات شراكة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار بين وزارة الشؤون الاجتماعية والمنظمة الدولية الألمانية لتعليم الكبار ( DVVI) والمعهد العربي لحقوق الإنسان ومع كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة.<br>– عدد الدارسين 2018-2019 : 9547 / عدد المشاركين في | | |

| | | |
|---|---|---|
| | | الامتحانات: 8006/ عدد الناجحين: 7138/ نسبة المجاح 89.2%<br>- تنظيم ندوة وطنية حول " دور القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني في تفعيل الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار " ( 7 سبتمبر 2019 ).<br>- تنظيم دورات وأيام تكوينية للمدرسين في مجال تعليم الكبار (1150 مدرسا ) طيلة سنة 2019 لتجويد أدائهم التعليمي. |

## 3-نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019

### 3-1 : تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

**جدول عدد 6 :**

**تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2019مقارنة بالتقديراتالتوزيع حسب طبيعة النفقة( إع الدفع )**

**الوحدة : أ-د**

| بيان البرنامج | تقديرات2019 ق.م الأصلي | ق.م التكميلي (1) | انجازات 2019 ( 2) | الانجازات مقارنة بالتقديرات | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (1)- (2) | نسبة الانجاز(%) (2)/(1) |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| نفقات التصرف | 853.909,278 | 862.541.278 | 868.171,722 | -5.630,444 | 100,65% |
| التأجير العمومي | 111.164,278 | 111.164.278 | 121.939,491 | -10.775,213 | 109,69% |
| وسائل المصالح | 5.462 | 5.594.000 | 5.813,712 | -219,712 | 103,93% |
| التدخل العمومي | 737.283 | 745.783.000 | 740.418,519 | 5.364,481 | 99,28% |
| نفقات التنمية | 5.930 | 5.930.000 | 7.437,572 | -1.507,572 | 125,42% |
| الاستثمارات المباشرة | 5.930 | 5.930.000 | 7.437,572 | -1.507,572 | 125,42% |
| التمويل العمومي | - | - | - | - | - |
| صناديق الخزينة | 7.000 | 7.000.000 | 2.167,890 | 4.832,110 | 30,97% |
| مجموع البرنامج | 866.839,278 | 875.471.278 | 877.777,184 | -2.305,906 | 100,26% |

رسم بياني عدد 13 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج النهوض الاجتماعي لسنة 2019

التوزيع حسب طبيعة النفقة( إ ع الدفع )

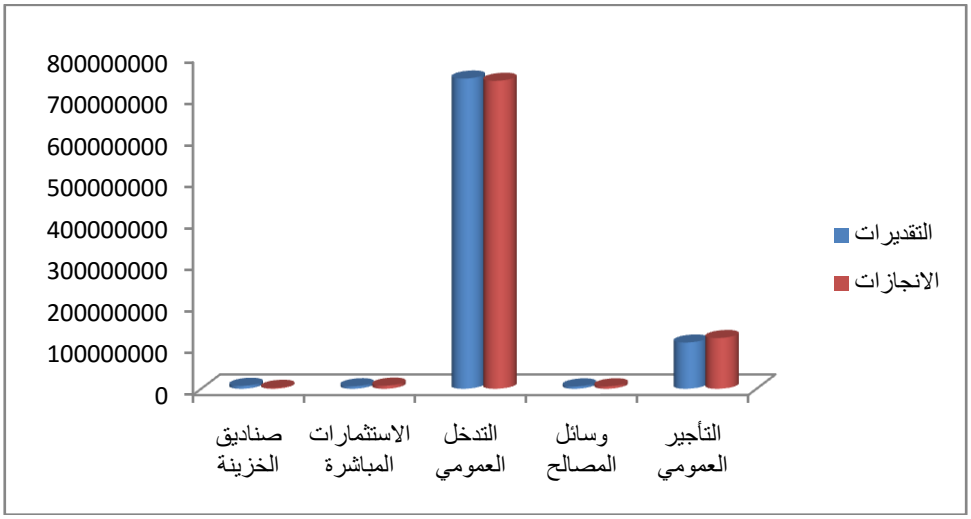


جدول عدد 7 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2019مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية( ا ع الدفع)

بحساب أ –د

| بيان البرنامج | تقديرات 2019 | | انجازات 2019 ( 2) | الانجازات مقارنة بالتقديرات | |
|---|---|---|---|---|---|
| | ق.م الأصلي | ق.م التكميلي (1) | | المبلغ (1)- (2) | نسبة الانجاز(%) ( 2)/(1) |
| البرنامج الفرعي 3-1 | 771.730,005 | 780.230,005 | 775.597,481 | 4.632,524 | 99,41% |
| البرنامج الفرعي 3-2 | 50.679,954 | 50.679,954 | 58.034,207 | -7.354,253 | 114,51% |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **البرنامج الفرعي 3-3** | 28.805,411 | 28.805,411 | 29.298,370 | -492,959 | 101,71% |
| **البرنامج الفرعي 3-4** | 8.623,908 | 8.755,908 | 12.679,236 | -3.923,328 | 144,81% |
| **صناديق الخزينة** | 7.000 | 7.000 | 2.167,890 | 4.832,110 | 30,97% |
| **مجموع البرنامج** | **866.839,278** | **875.471,278** | **877.777,184** | **-2.305,906** | **100,26%** |

**رسم بياني عدد 14**

**مقارنة بين تقديرات و انجازات ميزانية برنامج النهوض الاجتماعي لسنة 2019**

**التوزيع حسب البرامج الفرعية( ا ع الدفع)**

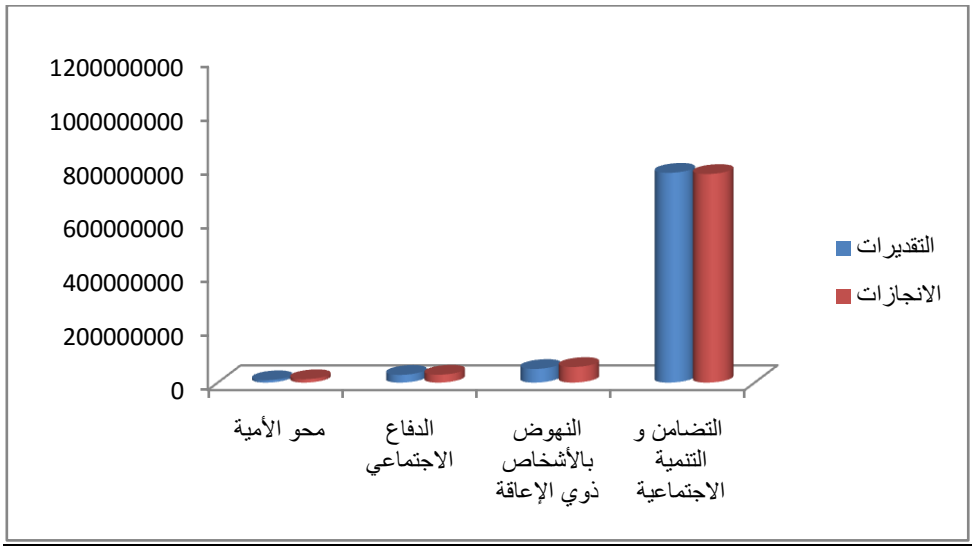


## 3-2- تقديم نتائج القدرة على الأداء و تحليلها :

### - الهدف 1 :ضمانتوجيهالمساعداتلمستحقيهامنالعائلاتالمعوزة

- **تقديمالهدف 1** :يندرج هدفضمانتوجيهالمساعداتلمستحقيهامنالعائلاتالمعوزة في إطار تعزيز جهود مقاومة الفقر و دعم نسق التنمية الإجتماعية والتقليص من الفوارق بين الجهات والفئات وتصويب برامج الحماية الاجتماعية الى مسنحقيها.

وتعتبر برامج التحويلات المالية الشهرية والظرفية للفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل و نظامي التغطية الصحية المجانية و بالتعريفة المنخفضة بالهياكل الصحية العمومية من أهمّ الآليات المعتمدة بتونس لإعادة توزيع الدخل.

وقد بيّن تشخيص وضع البرامج والسجل الوطني للفقرالمعتمد (سنة 2012) ما يلي:

- ✓ أنّ منظومة الاستهداف تعتمد شروط غير قابلة للقياس مع صعوبة في ضبط الأولويات (أخطاء إقصاء وتضمين).
- ✓ ازدواجية الانتفاع بالمساعدات
- ✓ طول إجراءات دراسة الملفات والبتّ فيالاستحقاق واعتماد قواعد تصرّف معقّدة ومشتّتة.
- ✓ غياب المعلومات حول الخدمات المسندة وصعوبة في تتبّع الملفّات أثّر على مصداقية وثقة الإدارةلدى المواطن ومحدودية تحقيقأهداف العدالةوالانصاف والعيش الكريم.
- ✓ أنّ السجلات المعلوماتية غير موحدة وغير قابلة للتحيين والاستغلالوالتطوير أو التواصل مع بقيّة المنظومات.
- ✓ ضعف أوغياب التنسيق بين مختلف هياكل التدخّل.
- ✓ تعقّد المنظومة التشريعيةوعدم انسجامها وتعدّد وتشتتالبرامج الخصوصية وتنظمها بنصوص مختلفة.

وقد شرعت وزارة الشؤون الاجتماعية في تحقيق هذا الهدف منذ تكلفيها بمقتضى قرار جلسة العمل الوزارية بتاريخ 3 أوت 2012 بإنجاز مشروع ارساء بنك معطيات للعائلات الفقيرة و محدودة الدخل. وقد تمّ تمويل هذا المشروع على حساب ميزانية الدولة وبدعم من البنك الدولي في إطار هبة بمقتضى اتفاقية شراكة بتاريخ نوفمبر 2013.

ويشمل البرنامج انجاز عديد المكونات الاساسية ومنها اعداد النظام المعلوماتي و تركيزشبكات داخلية للانترنات و دعم الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي بالمعدات الإعلامية و دعم بنية السلامة المعلوماتية التزاما بقانون حماية المعطيات الشخصية وتطوير التطبيقات وتنفيذ دورات تكوينية وانجاز البحوث الاجتماعية والميدانية لحوالي 800.000 أسرة فقيرة ومحدودة الدخل من قبل سلك الاخصائيين الاجتماعيين وتخزين معطياتها بالسجل المعلوماتي قصد تصنيفها باعتماد أنموذج تنقيط يستند الى المقاربات و المعايير الدولية.

وبالتوازي مع هذا المسار تمّ تنظيم برامج المساعدات الاجتماعية للعائلات الفقيرة و محدودة بمقتضى القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2019 المتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي الذي صدر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية بتاريخ 30 جانفي 2019 .

وسيمكن هذا القانونمن إدخال اصلاحات جوهريّة على شروط وإجراءات الانتفاع ببرامج المساعدات الاجتماعية المسندة لفائدة الفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل و تحسين استهداف مستحقيها على أساس احترام مبادئ الانصاف وتكافئ الفرص وتجسيم المقاربة الحقوقية وباستخدام نظم معلوماتيّة وأدوات تكنولوجيّة حديثة لضمان الشفافيّة وحوكمة هذه البرامج.

كما نصّ هذا القانون على جملة من الاليات والاجراءات الجديدة لدعم سياسة الدولة في مجال التنمية الاجتماعية ومقاومة الفقر ومنها:

- ✓ مسك سجل معطيات حول الفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل يتضمن بيانات ومعطيات ديموغرافية وصحية وتربوية واجتماعية واقتصادية وخدماتية تتعلق بالفئات المذكورة والمنافع المسندة لها في إطار برنامج "الأمان الاجتماعي واعاماد هذه المعطيات في وضع السياسات والإستراتيجيات وتصور وتنفيذ وتقييم البرامج والآليات الرامية إلى مقاومة الإقصاء والحدّ من الفقر والوقاية منه والنهوض بالفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل في مجالات الصحة والتربية والتكوين المهني والتشغيل والسكن وبرامج التنمية الجهوية وبرامج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والإدماج المالي
- ✓ إحداث "مجلس أعلى "للتنميةالاجتماعية" يتولىتقييموتنسيقومتابعةالسياساتالاجتماعيةللدولةفيمجالالإدماجالاجتماعيوالتمكينالاقتصاديوالحدمنالفقر في إطار السعي إلى ضبط سياسات إجتماعية ناجعة وفعالة في مجال الحدّ من الفقر والإدماج الإجتماعي والتربوي والإقتصادي للفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل وضمان تكامل وانسجام مختلف تدخلات القطاعات المعنية في إطار هيكل موحّد، بما سيمكن من تجاوز الخلل أو ضعف التنسيق بين الأطراف المتدخلة وبلوغ الأهداف المرجوة من مختلف التدخلات الإجتماعية وتحسين أثرها على الفئات المعنية،
- ✓ إحداث وكالة وطنية للإدماج والتنمية الاجتماعية
- ✓ وضع إستراتيجية وطنية للحدّ من الفقر والأسباب المؤدية اليه
- ✓ إضافة إلى اعتبار العمل على التوقّي من الفقر والحدّ منه والارتداد إليه والنهوض بالفقراء وذوي الدخل المحدود من قبيل المسؤولية الوطنية.

**- مرجع الهدف :**

- الأمر عدد 2978 لسنة 2005 مؤرخ في 8 نوفمبر 2005 يتعلق بضبط مشمولات وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج.

- الأمرعدد 1526 لسنة 2014 المؤرخفي 30 أفريل 2014 المتعلقبإحداثوحدة تصرّفحسبالأهدافبوزارةالشؤونالاجتماعيةلانجازمشروعإعدادبنك معطياتحولالعائلاتالمعوزةومحدودةالدخل كما تمّ تنقيحهبالأمر عدد 1526 لسنة 2014 المؤرخ في 30 أفريل 2014،

- أمر حكومي عدد 626 لسنة 2018 الهؤرخ في 26 جويلية 2018 المتعلق بتنقيح الأمر عدد 1526 لسنة 2014 المؤرخ في 30 أفريل 2014 (علما و أن مهام الوحدة المذكورة انتهت خلال سنة 2019)

-القانون الأساسي عدد 10 المؤرّخ في 30 جانفي 2019 المتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي

| مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | انجازات 2018 | تقديرات 2019 | انجازات 2019 | مقارنة بين 2018 و2019 | مقارنة بين انجازات 2019 وتقديرات 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|

| | | أ | ب | ج (*) | د=ج - أ | د/ أ % | م=ج - ب | م/ب % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة البحوث المنجزة في إطار المسح الشامل | % | 288000 | 700000 بحث (75%) | 385000 | 97000 | %33.68 | -315 | -%45 |
| نسبةإنجازالمسح الشاملللعائلاتالمعوزة ومحدودةالدخل | % | %29.04 | %100 | %57.1 | 28.06 | %96.62 | -42.9 | -%42.9 |

- لتحديد مؤشر نسبة إنجاز المسح الشاملللعائلات المعوزة ومحدودة الدخل ، يتم اعتماد عدد ملفات طالبي الانتفاع ببرنامج الأمان الاجتماعي المخزنّة بسجل المعطيات. مع الإشارة إلى أنّ العدد المقدّر هو عدد تراكمي منذ بداية التسجيل بالنظام المعلوماتي كما هو الشان بالنسبة لعدد البحوث الميدانية المنجزة.

**رسمبياني 15:مقارنةبينتقديراتوإنجازاتمؤشراتقيسالأداء الخاصةبالهدف :**

**ضمانتوجيهالمساعداتلمستحقيهامنالعائلاتالمعوزة**

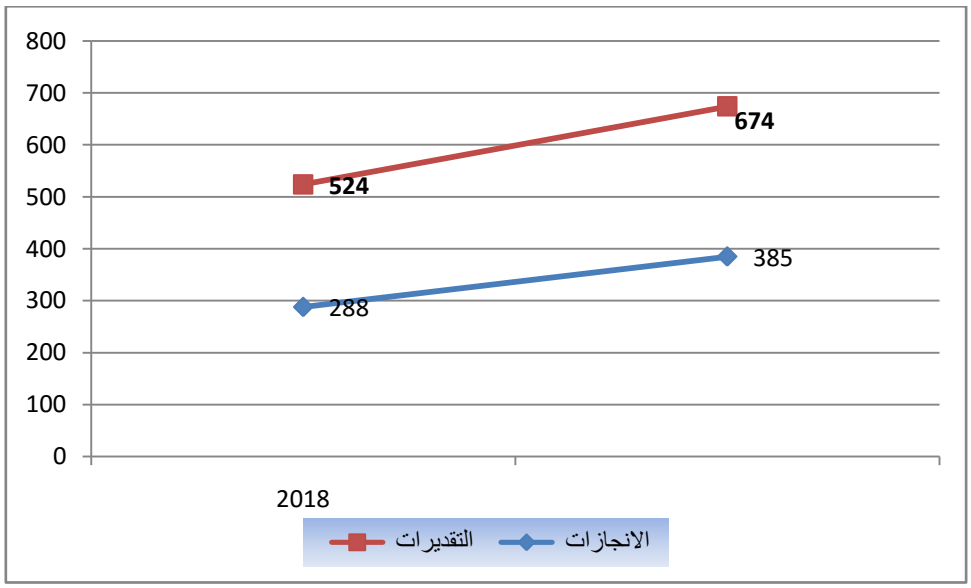


**- تحليلوتفسيرالنتائجالتيتمتحقيقهامقارنةبالتقديراتلسنة 2019 :**

**- الهدف 1 :ضمانتوجيهالمساعداتلمستحقيهامنالعائلاتالمعوزة**

**- المؤشر 1 :نسبةإنجازالمسحالشاملللعائلاتالمعوزةومحدودةالدخل**

تجدر الاشارة في هذا الاطار الى أنّه تمّ بالنسبة لسنتي 2017و 2018 ، تحديد هدف كمّي للمؤشر يتمثل في إنجاز 900.000 الف بحث اجتماعي ميداني . وقد ارتات الوزارة التعديل في منهجية تقدير عدد البحوث المبرمجة للإنجاز على أساس اعتماد عدد طلبات الانتفاع ببرنامج الأمان الاجتماعي المخزنّة بسجل المعطيات حول الفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل للسنة المرجعية . مع الإشارة إلى أنّ عدد البحوث المقدّر هو عدد تراكمي منذ بداية التسجيل بالنظام المعلوماتي كما هو الشان بالنسبة لعدد البحوث الميدانية المنجزة .

ووفقا لهذه المنهجية ، تمت إعادة احتساب هدف المؤشر لسنة 2018 وتحديده ب 524 الف بحث مبرمج. وبلغ العدد الجملي للبحوث الاجتماعية الميدانية المنجزة 288 الف بحث فى موفى سنة 2018 أي ما يعادل نسبة انجاز ب 55%.

و سجّلت سنة 2019 ، تقديم 149679 طلب إضافي للانتفاع ببرنامج الأمان الاجتماعي وبذلك ارتفع هدف المؤشر لسنة 2019 إلى حوالي 674 الف بحث مبرمج مقابل 524 الف بحث مبرمج سنة 2018 بما يمثل تطوّرا في عدد البحوث المبرمجة بنسبة 28.6 % مقارنة بموفى سنة 2018.

و تمّ سنة 2019، إنجاز 96.476 بحث ميداني ، ليبلغ بذلك العدد الجملي للبحوث الميدانية المنجزة، 385.286 بحث مقابل 288.810 بحث فى موفى سنة 2018 بما يمثل تطوّرا في عدد البحوث الميدانية المنجزة بنسبة 33.4 % مقارنة ب عدد البحوث الميدانية المنجزة سنة 2018.

وفيما يتعلّق بتحقيق هدف المؤشر لسنة 2019 (674 الف مبرمج للإنجاز)، فقد بلغت نسبة انجازه 57.1 % مقابل نسبة انجاز ب 55 % لسنة 2018 وبذلك لم تسجل نسبة تطوّر المؤشر فارقا كبيرا بين سنتي 2018 و 2019 (زيادة تعادل 2.1 % فحسب) وذلك رغم العدد الهام للبحوث الميدانية المنجزة سنة 2019 (96.47 بحث ميداني ). وتفسّر هذه النسبة الضئيلة لتطور نسبة انجاز البحوث الميدانية بين سنتي 2018 و2019، كما تمت الاشارة اليه سابقا الى اعتماد عدد تقديري مرجعي متغيّر للمؤشر حسب عدد الطلبات المدرجة بالسجل كل سنة. وبما ان هذا العدد التقديري المرجعي سجل زيادة هامّة سنة 2019 ب 149679 بحث مبرمج ناهزت تقريبا عدد البحوث الميدانية المنجزة ( 96.47 بحث ميداني ) فقد انعكس ذلك على النسبة العامّة لتطوّر نسبة انجاز المؤشّر على النحو الذي تمّ ذكره.

هذا مع العلم أنّ تكليف الأخصائيين الاجتماعيين بإنجاز البحوث الاجتماعية الميدانية الخاصّة بهذا الهدف علاوة على قيامهم بتسجيل الطلبات بالنظام المعلوماتي والتعهّد بالعديد من الملفات الاجتماعية، قد أثّر كذلك على قدرتهم للتفرّغ وعلى عدد لإنجاز البحوث المذكورة ميدانيا.

– كما تم تحقيق نسب إنجاز متفاوتة بالنسبة إلى هذا المؤشر حسب الاقسام كما يبينه الجدول التالي:

| الولاية | في 31 ديسمبر 2018 | | | في 31 ديسمبر 2019 | | | تطور نسبة الإنجاز سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد البحوث المزمع انجازها إلى موفى 2019 (1) | عدد البحوث الميدانية المنجزة (2) | نسبة إنجاز البحوث % (1/2=3) | عدد البحوث المزمع انجازها إلى موفى 2019* (4) | عدد البحوث الميدانية المنجزة (5) | نسبة إنجاز البحوث % (4/5=6) | تطور نسبة البحوث المزمع انجازها (1/4=7) | تطور نسبة البحوث الميدانية المنجزة (2/5=8) | تطور نسبة إنجاز (3/6=9) |
| تونس | 22303 | 13554 | %60,8 | 28325 | 16495 | % 58.2 | % 27 | 21,7% | %2,60- |
| أريانة | 12142 | 8710 | %71,7 | 14535 | 11140 | %76,6 | %19 ,7 | %27,9 | %4,90 |
| بن عروس | 11494 | 6341 | %55,2 | 19817 | 13395 | 67,6% | %72,4 | %111,2 | %12,40 |
| منوبة | 16751 | 12079 | %72,1 | 14327 | 6623 | % 46,2 | % 85,5 | 54,83% | %25,9- |
| بنزرت | 27193 | 15910 | %58,5 | 34529 | 26068 | % 75,5 | %27,0 | %63,8 | %17,0 |
| باجة | 23206 | 12269 | %52,9 | 30211 | 14381 | % 47,6 | %30,2 | %17,2 | %5,3- |
| نابل | 35025 | 30432 | %86,9 | 38751 | 33425 | % 86,3 | % 10 ,6 | %9,8 | %0,60- |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| زغوان | 12816 | 11517 | % 89,9 | 15144 | 13904 | % 91,8 | % 18 ,2 | %20,7 | %1,9 |
| جندوبة | 27453 | 11146 | % 40,6 | 39687 | 15452 | % 38,9 | %44 ,6 | %38,6 | %1,7- |
| الكاف | 24877 | 11140 | % 44,8 | 30195 | 14394 | % 47,7 | % 21, 1 | %29,2 | %2,9 |
| سليانة | 23669 | 7299 | % 30,8 | 32480 | 11172 | % 34,4 | % 37, 2 | %53,1 | %3,6 |
| القيروان | 33363 | 14739 | % 44,2 | 47350 | 20386 | % 43,1 | % 41, 2 | %38,3 | %1,1- |
| القصرين | 44055 | 14195 | % 32,2 | 52828 | 17267 | % 32,7 | % 19, 9 | %21,6 | %0,5 |
| سيدي بوزيد | 29883 | 8530 | % 28,5 | 43667 | 17226 | % 39,4 | %46, 1 | %101,9 | %10,9 |
| سوسة | 19878 | 15280 | % 76,9 | 23707 | 16768 | % 70,7 | %19, 3 | %9,7 | %6,2- |
| المنستير | 18401 | 14497 | % 78,8 | 22232 | 17999 | % 81,0 | % 20, 8 | %24,2 | %2,2 |
| المهدية | 20610 | 12121 | % 58,8 | 26711 | 18259 | % 68,4 | % 29, 6 | %50,6 | %9,6 |
| صفاقس | 36080 | 21833 | % 60,5 | 44767 | 30284 | % 67,6 | %24, 1 | %38,7 | %7,1 |
| قفصة | 17486 | 4554 | % 26,0 | 26972 | 8115 | % 30,1 | % 54, 2 | %78,2 | %4,1 |
| توزر | 11659 | 8693 | % 74,6 | 13733 | 10510 | % 76,5 | % 17,8 | %20,9 | %1,9 |
| قبلي | 9227 | 6324 | % 68,5 | 12318 | 9515 | % 77,2 | % 33, 5 | %50,5 | %8,7 |
| قابس | 16007 | 6763 | % 42,3 | 24544 | 14372 | % 58,6 | % 53, 3 | %112,5 | %16,3 |
| مدنين | 21081 | 13789 | % 65,4 | 25604 | 19667 | % 76,8 | %21,5 | %42,6 | %11,4 |
| تطاوين | 10218 | 7095 | % 69,4 | 12322 | 8469 | % 68,7 | % 20, 6 | %19,4 | %0,7- |
| **المجموع** | **524877** | **288810** | **% 55** | **674756** | **385286** | **% 57,1** | **% 28,6** | **33,4%** | **2,1%** |

كما تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أنّ نسبة هامّة من البحوث الميدانية قد تمّ إنجازها خلال 4 أشهر ونصف الأولى من سنة 2019 حيث بلغ عددها حوالي 80 الف بحث في 13 ماي 2019 من ضمن 96 الف بحث بمعدّل 19 الف بحث شهريا بينما سجلت الأشهر المتبقية من السنة إنجاز معدل شهري أقل ب 3 مرّات أي حوالي 6 الاف بحث. ويعود تباطؤ إنجاز مؤشر البحوث الاجتماعية الميدانية بداية من منتصف شهر ماي 2019 وعدم قدرة الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي على المحافظة على نسق الانجاز المرضي إلى جملة من الاسباب من أهمّها :

- ✓ أنه تمّ إنجاز العدد المذكور من البحوث الميدانية بدعم هام من أسطول السيارات الادارية لفائدة الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي تمثل في حوالي 100سيارة في شكل كراء بسائقيها (صفقات تراوحت على 3 فترات) وبحصّتها من المحروقات. و حدّد أجل عقود استغلال اخر صفقة ( 68 سيارة لمدة 100 يوم من 15 جانفي 2019 الى غاية 03 ماي 2019) ليوم 8 ماي 2019 . ورغم تمكين الجهات من فرصة استغلال الكمية المتبقية من الوقود غير ان الاستغلال الجزئي لوسائل النقل الإدارية باعتبار نقص السوّاق وضعف الاعتمادات المخصّصة للتعهّد بصيانة السيارات (وخاصّة رباعية الدفع) أدّى إلى تباطؤ نسق الانجاز.
- ✓ صعوبات تقنية تهمّ ضعف سعة التدفق ببعض الوحدات المحلية،
- ✓ نقص فادح في وسائل العمل المكتبية والمعدات الاعلامية بالوحدات المحلية مقارنة بالحجم الهام للعمل المطلوب (ميزانيات غير كافية) وذلك رغم تلبية أغلب متطلبات البحوث على حساب مشروعالبنكالدوليلدعمالإصلاحاتفيمجالالحمايةالاجتماعية
- ✓ صعوبات التنقّل بالعديد من المناطق وبأغلب الجهات. وتجدر الإشارة إلى أنّ الأخصائيين الاجتماعيين تولّوا بالإضافة إلى إنجاز ما يفوق 410.000 بحث ميداني، التنقّل والقيام بزيارات إلى حوالي 60 ألف عائلة دون إنجاز أو استكمال البحث وذلك بسبب غياب العائلة أثناء الزيارة أو الانتقال بالسكنى أو رفض البحث.

وبالاضافةإلىهذهالمسائلاللوجستية، يعزىهذاالتاخيركذلكإلىمايلي:

- ✓ نقص في الموارد البشرية بصفة عامة وخاصة بالنسبة للاخصائيين الاجتماعيين مع تسجيل توزيع جغرافي غير متناسب مع الحجم الديمغرافي للجهات والأحياء الشعبيّة (الولايات الغربية ذات الاولوية تسجل ادنى معدل تغطية بالأخصائيين الاجتماعيين مقارنة بالعدد الهائل من البحوث الموكول لها). كما يختلف عدد الاخصائيين من حيث التوزيع الجغرافي من وحدة محلية الى أخرى حيث يتراوح بين 1 و 15 أخصائي بالوحدة وذلك بدون اعتماد مقاييس مهنيّة موحدّة

- ✓ ثقل المهام الموكولة إلى الأخصائيين الإجتماعيين في إطار منظومة الأمان الاجتماعيوذلك يعود إلى غزارة المعطيات المضمنة بالبحث الاجتماعي والوثائق المطلوبة إلى جانب اعتماده على التكنولوجيات الحديثة من حيث التطبيقات وأدوات العمل (اللوحات اللمسية).
- ✓ عدم امكانية استغلال منظومة مدنية (champs texte) لتيسير العمل ممّا استوجب تخزين كافة البيانات المضمنة بمضامين الولادة وبطاقة التعريف الوطنية من قبل الاعوان والاخصائيين الاجتماعيين وتسجيل العديد من أخطاء الرقن التي تعيّن إصلاحها عند اسناد المعرف الاجتماعي.
- ✓ عزوف حوالي 200 الف من العائلات المعنية عن تقديم ملفّات التسجيل وخاصّة من بين المنتفعين ببطاقات العلاج بالتعريفة المنخفضة(قرابة 200 ملف من مجموع 623 ألف منتفع).

كما تجدر الإشارة إلى أنّ النتائج الايجابية التي تم تحقيقها سنة 2019 تعزى علاوة على المجهودات على المستويات المركزية والجهوية والمحلية وتوزيع كمية هامة من الحواسيب وتشريك الولاة في عملية المتابعة وتذليل العديد من الصعوبات الادارية والميدانية الى تنفيذ وزارة الشؤون الاجتماعية لمكوّنات الخطة الاتصالية التي انطلقت في شهر مارس 2019 إثر صدور القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2019 المؤرّخ في 30 جانفي 2019 المتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي .

ومن أهم الأنشطة المدرجة ضمن هذه الحملة و التي تم تنظيمها تباعا على مدى سنة 2019 :

- ✓ عقد ندوة صحفية يوم 12 فيفري 2019 أشرف عليها وزير الشؤون الاجتماعية بمقر رئاسة الحكومة عرّف خلالها بأهداف و مضامين قانون الأمان الاجتماعي و كانت فرصة لإعطاء اشارة الانطلاق للحملة التحسيسية لدعوة الفئات الفقيرة و محدودة الدخل و كل الذين يعيشون الفقر و الحرمان للتسجيل بقاعدة المعطيات بالمنظومة الجديدة للتمتع بخدمات و منافع برنامج الأمان الاجتماعي تحت شعار "اضمن حقك ايجا قيد" .
- ✓ بث ومضات تلفزية و إذاعية بمختلف القنوات الوطنية و الجهوية و الخاصة تعرف بالقانون و تدعو المواطنين الى التسجيل بمنظومة الأمان الاجتماعي.
- ✓ تنظيم أيام اعلامية تحسيسية جهوية بكل ولاية تحت اشراف الولاة و بحضور النواب بكل جهة و المعتمدين والعمد و الاطارات الجهوية و ممثلي المنظمات الوطنية و الجمعيات الناشطة في الحقل الاجتماعي،. و قد تمت تغطية هذه التظاهرات من الناحية الاعلامية عن طريق وسائل الاعلام المرئية و السمعية الوطنية والجهوية كما تم توزيع مطويات و معلقات تبسط أهداف و مضامين القانون و ترشد العموم لعمليات التسجيل بمنظومة الأمان الاجتماعي .
- ✓ مشاركة وزير الشؤون الاجتماعية و الاطارات المركزية و الجهوية في العديد من البرامج التلفزية و الاذاعية المعروفة باهتمامها بمشاغل المواطنين للتعريف بالقانون الجديد.

و قد كان لهذه الخطة الاتّصالية الشاملة و المتكاملة الأثر الايجابي و تم تحقيق الأهداف المنتظرة منها حيث تمّ تسجيل قبول حوالي 150 ألف طلب إضافي سنة 2019 من قبل العائلات التي تأخرت في تقدّيم ملفاتها للانتفاع ببرنامج الأمان الاجتماعي منها حوالي 50 الف عائلة معوزة منتفعة بالمنحة القارة الشهرية و بالعلاج المجاني هذا إلى جانب تيسير مهام الأخصائيين الاجتماعيين عند أدائهم للزيارات الميدانية .

**- الهدف2 :التأهيلوالإدماجلفائدةالاشخاصذويالاعاقة**

- **تقديمالهدف2** :يندرج هذا الهدف في إطارسعي الوزارة إلى تطوير برامج النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وذلك من خلال تحسين مستوى الخدمات التربوية والتأهيلية المقدمة بمؤسسات التربية المختصة و التعريف بحقوق

الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان دمجهم داخل المجتمع و تيسير استقلاليتهم بالإضافة إلىضمان اندماجهم الإقتصادي والإجتماعي.

- **مرجع الهدف** :-الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة
- القانون التوجيهي لسنة 2005 المتعلق بالنهوض بالاشخاص المعوقين و حمايتهم
- الاستراتيجية الوطنية للإدماج الاقتصادي و الاجتماعي للأشخاص ذوي الاعاقة
- القانونعدد 41 لسنة 2016 مؤرخفي 16 ماي 2016 يتعلقبتنقيحالقانونالتوجيهيعدد 83 لسنة 2005 المؤرخفي 15 أوت 2005 المتعلقبالنهوضبالأشخاصذويالإعاقةوحمايتهم

| مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | انجازات 2018 | تقديرات 2019 | انجازات 2019 | مقارنة بين 2018 و2019 | | مقارنة بين انجازات 2019 و تقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أ | ب | ج | د=ج - أ | د/ أ % | م=ج - ب | م/ب % |
| عددالمشاريعالم سندةلفائدةالاشخ اصذويالإعاقة | مشروع | 625 | 860 | 710 | 85 | %13.6 | -150 | -%17.44 |

**رسم بياني 16:مقارنة بين تقديرات وإنجازاتمؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف :**

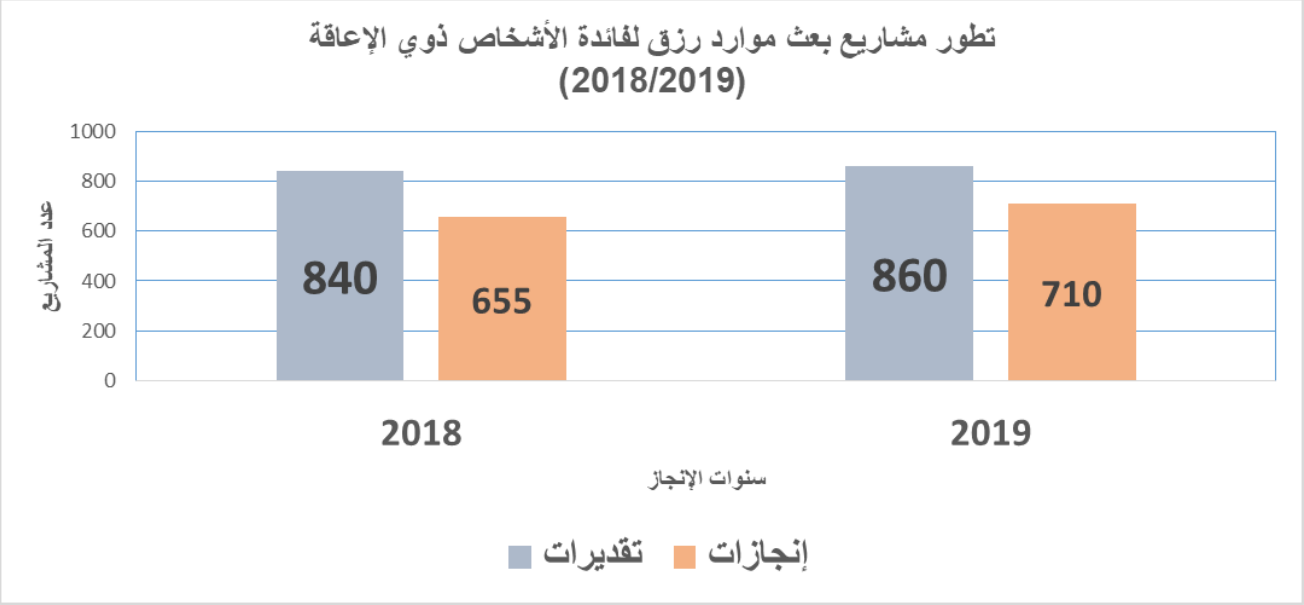


**تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 :**

يرجع الانخفاض المسجل في نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات خاصة إلى عدم الترفيع في الاعتماد المخصص لبعث موارد رزق من ناحية وارتفاع تكلفة المواد الأولية والتجهيزات للمشاريع من ناحية أخرى.

**- الهدف2 :التأهيلوالإدماجلفائدةالاشخاصذويالاعاقة**

**- المؤشر 1 : عددالمشاريعالمسندةفيإطارالبرنامجالوطنيلبعثمواردالرزقلفائدةالأشخاصالمعوقينالقادرينعلىالعمل ( بمافيذلكالمشاريعالموجهةنحوقطاعالحرفوالمهن ).**

- تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 26.47 %بالنسبة لسنة 2019 و يعود ذلك إلى جملة من الاسباب من أهمها :

- ✓ .الارتفاع المسجل في أسعار المواد الأولية والتجهيزات.
- ✓ ولاية باجة لم تتمكن من صرف الاعتمادات

تجدر الإشارة إلى أنه حاليا لا تتوفر المعطيات الضرورية بخصوص نسب إنجاز المؤشر حسب اقسام النهوض الاجتماعي حيث سيتم إدراجها لاحقا بوثائق القدرة على الاداء للبرنامج.

**- الهدف3 :الادماجالاجتماعيوالاقتصاديللفئاتالهشة**

**- تقديم الهدف :**يرتكز مفهوم الدفاع الإجتماعي على ضمان احترام حقوق الإنسان في مفهومها الشامل وذلك من خلال تفعيل مجموعة من الإجراءات والآليات والبرامج والمؤسسات الإجتماعية ذات البعد الوقائي والرعائي والإدماجي لحماية المجتمع من عوامل الإقصاء والجنوح والتفكك الأسري بتوفير مستلزمات الإحاطة النفسية والإجتماعية بالفئات الاجتماعية المعنية وتحصينها من كل عوامل الإقصاء والتهميشويعتمد هذا المجال على شبكة من المؤسسات النهارية ومؤسسات الرعاية الإجتماعية التي تعمل على الإحاطة بالفئات التالية :

- الأطفال المنقطعين مبكرا عن التعليم
- الأطفال المهددين
- الأطفال الجانحين
- المسرّحين من السجون
- المراهقين والشبان الذين يعيشون صعوبات علائقية وتكيف إجتماعي
- الأسر المهددة بالتفكك والتي تعيش صعوبات وخلافات زوجية وعلائقية

**- مرجع الهدف :**

- الإستراتيجية الوطنية للدفاع الاجتماعي
- القانون عدد 109 لسنة 1993 المؤرخ في 8 نوفمبر 1993 المتعلق بضبط مهام مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي

| مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | انجازات 2018 | تقديرات 2019 | انجازات 2019 | مقارنة بين 2018 و2019 | مقارنة بين انجازات 2019 وتقديرات 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|

| | | أ | ب | ج | د=ج - أ | د/ أ % | م=ج - ب | م/ب % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبةإدماحمحضونيمراكزالد فاعوالادماجالاجتماعي | % | 33 | 45 | 44 | 11 | %33.33 | -1 | -%2.22 |

**رسمبياني17 :مقارنةبينتقديراتوإنجازاتمؤشراتقياسالأداءالخاصةبالهدف :**

**الادماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة**

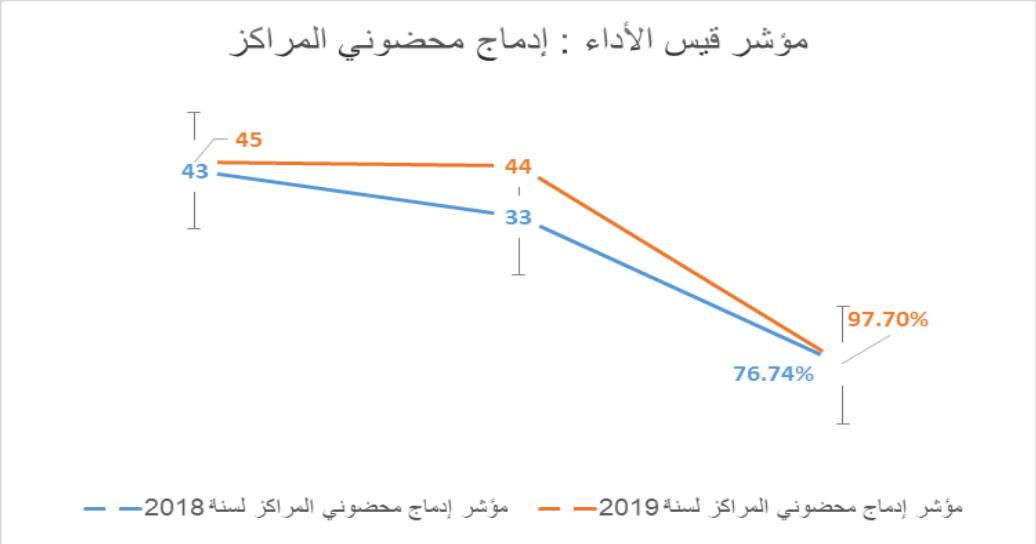


**- تحليلوتفسيرالنتائجالتيتمتحقيقهامقارنةبالتقديراتلسنة 2019 :**

سجّلت مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي والبالغ عددها 22مركزا (1) سنة 2019قبول عدد 4978من الأطفال المهددين وغير المتكيّفين والجانحين، حيث تمّ إدماج 2188منهم بنسبة تقدّر 44 %.

ويقصد بالإدماج الخدمات المقدّمة لفائدة الأطفال منظوري المراكز من إدماج مدرسي وإدماج مهني وإدماج بالتدريب والتكوين وإدماج بمؤسسة اجتماعية.

يلاحظ من خلال المعطيات الإحصائية المقدمة أن المراكز قد حافظت على نفس نسبة الإدماج ويمكن تفسير ذلك بمواصلة المراكز نشاطها بنفس النسق والجهود.

وبإحداث مركزي قبلي والمنستير تمّ توقّع ارتفاع نسبة الإدماج وتقديرها بـ 45% غير أنّ الإشكاليّات المادية والبشريّة حالتا دون انطلاقهما الفعلي في ممارسة أنشطتهما أثّر سلبا على نسبة الإنجاز (-1%) بالنسبة للمقدرة لسنة 2019وبالتالي تمّ احتساب نتائج 22مركزا فقط من أصل 24مركزا.

وتشكو مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي من عدة صعوبات حالت دون التقدم في نسبة التأطير والتعهد ونذكر منها:

- ✓ نقص في الإطارات الفنية المختصّة من أخصائيين نفسانيين وأخصائيين إجتماعيين،

[1] - بلغ عدد مراكز الدفاع والادماج الاجتماعي الناشطة فعليا في موفي سنة 2019، 22 مركزا (باستثناء مركز قبلي الذّي سينطلق في العمل الفعلي خلال سنة 2020 والمنستير الذّي انتهت أشغال البناء ديسمبر 2019)

- ✓ تراجع ميزانيّات أغلب المراكز ممّا أثر على مردودية خدمات التعهّد والإحاطة والإدماج بالأطفال،
- ✓ إهتراء أسطول النقل وعدم توفّر حافلات لتمكين المراكز من إستقطاب المنقطعين عن التعليم والمهدّدين بالإقصاء الاجتماعي،
- ✓ عدم توفر الشروط القانونية اللازمة للإلتحاق بمراكز التكوين المهني لبعض الأطفال من منظوري المراكز (السنّ القانونية ....)،
- ✓ رفض الطفل أو الأسرة لتدخل خاصة بالنسبة للأطفال الجانحين وحالات العود ممّا يصعب معه مواصلة التعهّد،
- ✓ ضعف الشراكة مع المجتمع المدني ونقص في الجمعيات العاملات في مجال الإدماج الاجتماعي.

**- الهدف3 :الادماجالاجتماعيوالاقتصاديللفئاتالهشة**

**- المؤشر 1 : نسبةادماجمحضونيمراكزالدفاعوالادماجالاجتماعي**

- تمتسجيلنسبةانجازتقدرب44% بالنسبةلسنة 2019

وهومايمثلتطورفينسبةالإنجازبفارق10نقاطمقارنةبالسنةالفارطةويعودذلكإلىجملةمنالاسبابمنأهمها:

- ✓ تأخّرإنطلاقمركزقبليبسببإشكاليةتتعلّقبتأخرتركيزعداداستهلاكالماء
- ✓ نقصفيالمواردالبشريةبمركزالدفاعوالإدماجالاجتماعيبتطاوينحيثانحصرتتدخلاتالمركزفيمستوىالإحاطةبالأسر .
- ✓ صعوباتإدماجتتعلّقبمنظومةالتكوينالمهني:

خاصةعقودالتربصلدىالمؤجرينوغيابالمراقبةالدوريةلمستشاريالتشغيلممّاسبّبفيارتفاعنسبالإنقطاععنمواصلةعقودا لتأهيل (apprentissage).

- كما تم تحقيق نسب إنجاز متفاوتة بالنسبة إلى هذا المؤشر حسب المراكز كما يبينه **الجدول التالي**:

| مراكز الدفاع والادماج الاجتماعي | نسبة الإنجاز | نسبة إدماج |
|---|---|---|
| الملاسين | 40 | 11 |
| فوشانة | 72.8 | 6.3 |
| سكرة | 40.5 | 5.2 |

| | | |
|---|---|---|
| دوار هيشر | 21.8 | 3.05 |
| بنزرت | 32.9 | 6.64 |
| نابل | 68.17 | 12.2 |
| زغوان | 9.73 | 3 |
| سوسة | 15.85 | 1.23 |
| المهدية | 68.63 | 1.48 |
| القيروان | 59.03 | 3.6 |
| صفاقس | 38.76 | 5.6 |
| قابس | 51.78 | 7.5 |
| مدنين | 65.85 | 4.6 |
| توزر | 22.87 | 2.2 |
| قفصة | 15.71 | 1.5 |
| القصرين | 63.35 | 3.6 |
| سيدي بوزيد | 39.5 | 3.5 |
| سليانة | 16.9 | 3.1 |
| الكاف | 55.57 | 4.2 |
| باجة | 72.88 | 9.5 |
| جندوبة | 13.61 | 1 |
| تطاوين | 0 | 0 |
| قبلي | 0 | 0 |
| المنستير | 0 | 0 |

| | | |
|---|---|---|
| **النسبة الإجمالية** | **%44** | **100** |

**- الهدف4 :: المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية**

- **تقديم الهدف :** يندرج هذا الهدف في المساهمة في تقليص المعدل الوطني للأمية لدى الشريحة النشيطة من السكان دون 60 سنة مع تركيز الجهود على المرأة والمناطق الريفية.

كما يندرج هذا الهدف ضمن مجموعة من الأ هداف الأخرى ضمنية وغير مباشرة تتعلق بإرساء ونشر الثقافة الرقمية وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة واستثمار التكنولوجيات الحديثة في مجال تعليم الكبار والنهوض بالمرأة الريفية والارتقاء بمؤشر التنمية البشرية ودعم مرحلة المتابعة بتوفير مستويات تعليمية أرقى لضمان عدم الارتداد إلى الأمية.

- **مرجع الهدف :**

- منشور الوزير الأول عدد 51 المؤرخ في 08 ديسمبر 2000 حول البرنامج الوطني لتعليم الكبار.
- محضر جلسة العمل الوزارية بتاريخ 29 أوت 2012 حول البرنامج الوطني لتعليم الكبار.

| مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | انجازات 2018 | تقديرات 2019 | انجازات 2019 | مقارنة بين 2018 و2019 | | مقارنة بين انجازات 2019 وتقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أ | ب | ج (*) | د=ج - أ | د/ أ % | م=ج - ب | م/ب % |
| **النسبة العامة للأمية** | **%** | **17.2 %1** | **%16.1** | **%17.8** | **0.59** | **3.42** | **1.7** | **10.55** |
| عدد المتحررين من الأمية | دارس متحرر من الأمية | 6036 | 8700 | 7138 | 1102 | %18.25 | -1562 | -%17.95 |
| عدد المتحررين من الأمية من الإناث | المرأة الدارسة المتحررة من الأمية | 4754 | 6090 | 5540 | 786 | %16.53 | -550 | -%9.03 |
| عدد المتحررين من الأمية بالمناطق الريفية | الدارس المتحرر من الأمية بالمناطق الريفية | 1906 | 2660 | 2030 | 124 | %6.5 | -630 | -%23.68 |

**(*)ملاحظة 1 :** تم تحيين المعطيات المتعلّقة بالمؤشر الخاصّ بالنسبة العامة للأمية إثر صدور المسح الوطني للتشغيل لسنة 2018 (عن المعهد الوطني للإحصاء) حيث قدّرت نسبة الأمية على المستوى الوطني بـ 18,1 %. وبناء عليه، تمّ

تعديل الإسقاطات المتّصلة بالإنجازات المتوقعة لسنة 2019 وسنة 2020 وكذلك التقديرات المتوقعة لسنوات 2021 و2022 و2023.

**ملاحظة 2** : إنّ تحقيق مؤشرات قيس الأداء لقطاع محو الأمية وتعليم الكبار، مرتبط بتفعيل مجموعة من الخطط والبرامج التي لم تتم المصادقة عليها وتفعيلها إلى حدّ اليوم وتتعلّق أساسا بـ :

أ – الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم غير النظامي.

2 – الخطة الوطنية لتقليص نسبة الأمية بالشمال الغربي وبالوسط الغربي.

3 – القانون التوجيهي لتعليم الكبار.

4 – برنامج "مدرسة الفرصة الثانية" بوزارة التربية لاستعادة المنقطعين مبكرا عن التعليم.

5 – برنامج التمكين الاقتصادي للنساء الريفيات بولايتي القيروان وسليانة.

**رسم بياني 18 : مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف :**

**المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية**

**– تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 :**

يقدم الجدول التالي صورة عامة عن نشاط إحداث المراكز والأفواج واستقطاب الدارسين خلال العام الدراسي 2018 – 2019 مقارنة بالسنتين السابقتين :

| العام الدراسي | عدد المراكز | نسبة التطور | عدد الأفواج | نسبة التطور | عدد الدارسين | نسبة التطور |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **2017 – 2016** | 747 | % 2,7 – | 1688 | % 1,5 | 20695 | % 0,5 |
| **2018 – 2017** | 902 | % 20,7 | 2084 | % 23,5 | 22573 | % 9 |
| **2019 – 2018** | 969 | % 7,4 | 2243 | % 7,6 | 23480 | % 4 |

يتوزع دارسو مراكز تعليم الكبار خلال العام الدراسي 2018 – 2019 كالتالي :

- 10777 دارسا بحلقة الأساس ( سنة أولى محو أمية تتوج بامتحان جهوي للارتقاء إلى حلقة التكميل ) بتراجع بلغ 15 % مقارنة بالسنة السابقة.
- 9509 دارسا بحلقة التكميل ( سنة ثانية محو أمية تتوج بامتحان وطني للتحرر من الأمية ) بتطور بلغ 44,7 % مقارنة بالسنة السابقة.
- 992 دارسا بنظام التعليم المكثف ( سنة واحدة تعليم مكثف تتوج بامتحان وطني للتحرر من الأمية ) بتراجع بلغ 11,7% مقارنة بالسنة السابقة.
- 2202 دارسا بمرحلة المتابعة ( سنة ثالثة لتثبيت وتعزيز المكتسبات القرائية للمتحررين من الأمية ) بزيادة بلغت 3 % مقارنة بالسنة السابقة.
- 18717 دارسة من جنس الإناث ( 79,7 % ) من مجموع الدارسين.
- 5816 دارسا بالمناطق الريفية ( 24,8 % ) من مجموع الدارسين.

– تنظيم وإنجاز الامتحانات الجهوية لمحو الأمية وتعليم الكبار للارتقاء من حلقة الأساس إلى حلقة التكميل والامتحانات الوطنية للتحرر من الأمية مقسمة كالتالي :

**– الامتحانات الجهوية :**

- 635 مركزا و1088 فوجا, وقد شارك في هذه الامتحانات 9938 دارسا, نجح منهم 8952 دارسا ( أي بنسبة نجاح مساوية لـ 90 % ) موزعين كالتالي :
- 1581 دارسا من الفئة العمرية 10 – 29 سنة ( 17,7 % من المجموع )
- 4948 دارسا من الفئة العمرية 30 – 59 سنة ( 55,3 % من المجموع )
- 2389 دارسا من الفئة العمرية 60 سنة فما فوق ( 26,7 % من المجموع )
- 7398 دارسا من جنس الإناث ( 82,6 % من المجموع )
- 2369 دارسا بالمناطق الريفية ( 26,5 % من المجموع )

**– الامتحانات الوطنية :**

- 538 مركزا و 898 فوجا, وقد شارك في هذه الامتحانات 8006 دارسا, نجح منهم 7138 دارسا ( أي بنسبة نجاح مساوية لـ 89,2 % ) موزعين كالتالي :
- 1670 دارسا من الفئة العمرية 10 – 29 سنة ( 23,4 % من المجموع )
- 3829 دارسا من الفئة العمرية 30 – 59 سنة ( 53,6 % من المجموع )
- 1639 دارسا من الفئة العمرية 60 سنة فما فوق ( 23 % من المجموع )
- 5540 دارسا من جنس الإناث ( 77,6 % من المجموع )
- 2030 دارسا بالمناطق الريفية ( 28,4 % من المجموع )

**– الهدف :المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية**

**– المؤشر 1 : التقليصمنالنسبةالعامةللأمية**

**المؤشر 3–1 : عدد المتحررين من الأمية :**

- تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 82 % بالنسبة لسنة 2019 ( تطور نسبة الإنجاز مقارنة بسنة 2018 التي كانت مساوية لـ 69,4 % ). ويعود ذلك أساسا لتسجيل نسبة عدم مشاركة في الامتحاناتبالنسبة لدارسيحلقة التكميل وصيغة التعليم المكثف مقدرة بـ 16 % من العدد الجملي للدراسين المسجلين.

– تم تحقيق نسب إنجاز متفاوتة بين الجهات في ما يتعلق بنسبة المشاركة في الامتحان الوطني للتحرر من الأمية, تراوحت بين نسبة مشاركة أكبر من 90 % بولايات تونس وأريانة وبنزرت وزغوان ونابل وباجة والكاف وتطاوين, ونسبة مشاركة دون 80 % بولايات القيروان وقفصة ومدنين.

– تم تسجيل نسب نجاح متفاوتة بين الجهات في ما يتعلق بالامتحان الوطني للتحرر من الأمية, تراوحت بين نسبة نجاح أكبر من 95 % بولايات زغوان وبنزرت والكاف وسليانة وقفصة وقبلي وقابس وتطاوين, ونسبة نجاح أدنى من 90 % بولايات أريانة ومنوبة وبن عروس ونابل وباجة وجندوبة والقيروان والقصرين وسوسة والمهدية وصفاقس وتوزر ومدنين.

هذه العوامل أثرت على نسبة الإنجاز المسجلة سنة 2019 مقارنة بالتقديرات.

**المؤشر 3–2 : عدد المتحررين من الأمية من الإناث :**

- تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 91 % بالنسبة لسنة 2019 ( تطور نسبة الإنجاز مقارنة بسنة 2018 التي كانت مساوية لـ 78,8 % ).

**المؤشر 3–3 : عدد المتحررين من الأمية بالمناطق الريفية :**

- تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 76,3 % بالنسبة لسنة 2019 ( تطور نسبة الإنجاز مقارنة بسنة 2018 التي كانت مساوية 71,6 % )

**متابعة إنجاز مؤشرات قيس الأداء حسب الجهات لسنة 2019 :**

| الولاية/مؤشر قيس الأداء | عدد 1 : عدد المتحررين من الأمية | عدد 2 : عدد المتحررين من الأمية من الإناث | عدد 3 : عدد المتحررين من الأمية بالمناطق الريفية |
|---|---|---|---|
| تونس | 252 | 235 | 00 |
| أريانة | 244 | 224 | 00 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| منوبة | 378 | 242 | 42 |
| بن عروس | 168 | 120 | 00 |
| بنزرت | 313 | 231 | 137 |
| زغوان | 348 | 240 | 132 |
| نابل | 296 | 240 | 18 |
| باجة | 167 | 66 | 20 |
| جندوبة | 271 | 237 | 135 |
| الكاف | 144 | 87 | 14 |
| سليانة | 422 | 397 | 243 |
| القيروان | 594 | 493 | 297 |
| القصرين | 1087 | 844 | 332 |
| سيدي بوزيد | 528 | 333 | 212 |
| سوسة | 114 | 57 | 15 |
| المنستير | 110 | 104 | 00 |
| المهدية | 108 | 95 | 46 |
| صفاقس | 146 | 130 | 12 |
| قابس | 352 | 326 | 80 |
| مدنين | 115 | 90 | 77 |
| تطاوين | 62 | 54 | 23 |
| قفصة | 343 | 240 | 159 |
| توزر | 443 | 322 | 36 |
| قبلي | 133 | 133 | 00 |
| **المجموع** | **7138** | **5540** | **2030** |

وفي ما يلي جدول تلخيصي لمؤشرات قيس الأداء :

| **السنة الدراسية 2018 – 2019** | **عدد الدارسين المرسمين بحلقة التكميل وصيغة المكثف** | **عدد الدارسين المشاركين في الامتحان** | **نسبة المشاركين** | **عدد الناجحين** | **نسبة النجاح** | **تقديرات سنة 2019** | **نسبة إنجاز التقديرات** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **المجموع** | 9547 | 8006 | % 83,9 | 7138 | % 89,2 | **8700** | **% 82** |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الإناث** | 7408 | 6212 | % 83,9 | 5540 | % 89,2 | **6090** | **% 91** |
| **المناطق الريفية** | – | – | – | 2030 | – | **2660** | **% 76,3** |

**جدول : متابعة نسب نجاح المشاركين في الامتحانات**

| **الولاية/مؤشر قيس الأداء** | **عدد 1 : عدد المتحررين من الأمية** | | |
|---|---|---|---|
| | **عدد الناجحين** | **نسبة المشاركة %** | **نسبة النجاح %** |
| تونس | 252 | 91 | 91 |
| أريانة | 244 | 90 | 76,5 |
| منوبة | 378 | 86,6 | 84,4 |
| بن عروس | 168 | 87,6 | 91,8 |
| بنزرت | 313 | 95,3 | 96,3 |
| زغوان | 348 | 100 | 99,7 |
| نابل | 296 | 91 | 82,5 |
| باجة | 167 | 91,7 | 89,3 |
| جندوبة | 271 | 87 | 85,8 |
| الكاف | 144 | 91,3 | 98 |
| سليانة | 422 | 82,5 | 100 |
| القيروان | 594 | 74,5 | 86,7 |
| القصرين | 1087 | 87,5 | 87,3 |
| سيدي بوزيد | 528 | 89,3 | 92,6 |
| سوسة | 114 | 87,5 | 85,7 |
| المنستير | 110 | 82,8 | 91,7 |
| المهدية | 108 | 81,9 | 82,4 |
| صفاقس | 146 | 83,2 | 75,6 |
| قابس | 352 | 89,7 | 98,3 |
| مدنين | 115 | 42,4 | 71,9 |
| تطاوين | 62 | 91,2 | 100 |
| قفصة | 343 | 77,8 | 94 |
| توزر | 443 | 80,5 | 85,4 |
| قبلي | 133 | 81 | 100 |
| **المجموع** | **7138** | **83,9** | **89,2** |

## 4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

**- الهدف 1: النهوض بالأسر الفقيرة ومحدودة الدخل وتحقيق التنمية الإجتماعية**

**- الإشكاليات والنقائص:**

- أخطاء تتعلق بإقصاء فئات بحاجة إلى الانتفاع بخدمات البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل وشمول فئات أخرى تحسن وضعها الاجتماعي وبحاجة للتحيين حتى يتم تعويضها بالمستحقين
- صعوبات مرتبطة بطول آجال انجاز التقاطعات مع منظومة الضمان الاجتماعي والآداءات...
- ضعف التغطية بالأخصائيين الاجتماعيين.
- ضعف المرافقة والتكوين والمتابعة للأخصائيين الاجتماعيين الميدانيين.

**-التـــدابير والأنشطـــة :**

يمثل استكمال انجاز العدد الهام من البحوث الميدانية المتبقيّة خلال سنة 2020 وفقا للتقديرات ( حوالي 300.000 بحث ) من قبل الاخصائيين الاجتماعيين وإتمام وضع الأنظمة المعلوماتيّة الخمسة الإضافية الخاصة ببرنامج الأمان الاجتماعي (التقاطعات والتنقيط وأخذ القرار والاعتراض ونفاذ المواطن وصرف المنح المنافع المالية )وتطبيق الإجراءات الجديدة لتحديد المنتفعين بمنافع البرنامج أ همّ العمليات المبرمجة لسنة 2020، لذا، فإنه يتعين اتخاذ التدابير وانجاز الانشطة التالية:

- ✓ اقتراحرصدالاعتماداتالضروريةلإنجازالمؤشرالخاصّبسنة 2020 والمقدّرةبحوالي 1 م.دخاصةأنهلايتوفرمنذ 31 ماي 2019 ،ايدعمللبرنامجعنطريقالتعاونالدولي.
- ✓ الإسراع بالتعهّد في الإبّان بصيانة السيارات الإدارية وتوفير كمّيات المحروقات الضرورية إضافة إلى حسن توظيف والتصرّف في أسطول السيارات على المستوى الجهوي والعمل على تعزيز في أحسن الظروف،
- ✓ دعم الوحدات المحلّية بالعدد الكافي من سلك الأخصائيين الاجتماعيين لضمان مواصلة استكمال إنجاز البحوث الاجتماعية المطلوبة وحسن التصرّف في المنظومة المعلوماتيّة والتعهّد بجميع الوظائف الموكولة لهم خاصّة أنّه سيتّم بداية من السداسي الثاني لسنة 2020، الشروع في استغلال الأنظمة المعلوماتيّة الخمسة الإضافية المذكورة أعلاه
- ✓ ضرورة القيام ، بالصيانة المستمرّة للحواسيب واللوحات اللمسية التي تمّ وضعها على ذمة الوحدات المحلية وكذلك تحصين مقرّات الوحدات المحلية للتقليص ضدّ محاولاتخلعها وسرقة المعدّات واتلافها.
- ✓ المتابعة المستمرة من قبل المسؤولين المركزيين والجهويين والمحليين لتطور نسق إنجاز مؤشر البحوث وحلّ الإشكاليات وتذليل الصعوبات المعترضة في إبانها.

- ✓ المرافقة المهنية للأخصائيين الاجتماعيين من خلال تنظيم لقاءات جهوية ودورات تكوينية بصفة دورية ومتواصلة.
- ✓ تجدر الاشارة الى ان النتائج المرضية التي بلغها البرنامج وأهمية اسنكمال يقية مكوّناته، مكنّت الاتحاد الأوروبي من قبول دعمه لوجستيا وفنيا في افق 2021 إضافة إلى ادراجه من قبل البنك الدولي ضمن مشروع استثماري تشرف على قيادته وزارة تكنولوجيات الاتصال يتعلّق بالتحول الرقمي الموجّه للمواطن .

**- الهدف 2: التأهيل والإدماج لفائدة الاشخاص ذوي الاعاقة**

**<u>- الإشكاليات والنقائص:</u>**

- ضعف المنحة المالية المسندة للأشخاص ذوي الإعاقة عند بعث مورد رزق
- عدم قدرة الأخصائيين الاجتماعيين على مرافقة باعثي موارد الرزق من الأشخاص ذوي الإعاقة والقيام بدراسة جدوى المشاريع بصفة علمية اقتصادية
- قلة الموارد البشرية العاملة بالقطاع وتشعب الملفات

**- الهدف 3: الادماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة**

**<u>- الإشكاليات والنقائص:</u>**

- ضعف الإمكانيات اللوجستية الموضوعة على ذمة البرنامج وخاصة وسائل النقل الخفيفة والحافلات على المستويين المركزي والجهوي ومراكز الرعاية الإجتماعية لمزيد الإحاطة والعناية بالفئات المستهدفة.

**<u>التــدابير والأنشطـــة</u>**

- انتداب الأخصائيين إجتماعيين للترفيع من نسبة التغطية بهذا السلك.
- وضع برنامج تكوين مستمر استهدافي لفائدة الإخصائيين الاجتماعيين.
- تطعيم الإدارة بإطارات مختصة في مجالات عدة (حراسة، نظافة، معيني حياة، أخصائيين إجتماعيين، أخصائيين نفسانيين، مربين مختصين...).
- برمجة دورات تدريبية لفائدة المكلفين ببرنامج بعث موارد رزق للأشخاص ذوي الإعاقة في كيفية إعداد دراسة الجدوى
- الترفيع في الميزانية المخصصة للبرنامج
- التنسيق مع وزارة التكوين المهني والتشغيل قصد المساهمة في مرافقة وتأطير طالبي تمويل مشاريع
- توجيه التمويل للمشاريع في القطاعات المستحدثة.

**– الهدف4 :: المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية**

**– الإشكاليات والنقائص:**

**أ – إشكالية مقاربة الأمية في تونس :**

تعتمد مقاربة محو الأمية في تونس على قطاع وحيد ( وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال المركز الوطني لتعليم الكبار ) وهي مقاربة لا تستجيب بالمرة إلى تحديات وضع الأمية, على الأميين وعلى التنمية وعلى المجتمع.

فالأمية هي شأن وطني مجتمعي تتطلب التزام وإرادة من كل القطاعات العمومية والخاصة والمنظمات وجمعيات المجتمع المدني لمجابهة هذه الظاهرة والمشاركة في تحرير التونسيين من الأمية في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ونتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 تؤكد هذا المستوى :

- فالعدد الجملي للأميين سنة 2014 يبلغ 1 مليون و 718 ألف أمي ( 18,8 % نسبة عامة للأمية ) منهم ما يقارب 960 ألف أمي دون 60 سنة بنسبة أمية مساوية لـ 12,2 % ضمن هذه الفئة العمرية ( 121 ألف أمي بين 10 و 29 سنة و 838 ألف أمي بين 30 و 59 سنة ) من ضمنهم قرابة 330 ألف أمي مشتغل بالقطاعات العمومية والخاصة.
- والعدد الجملي للمنقطعين عن التعليم الأساسي سنويا يناهز 100 ألف منقطع سيغذي جزءا منهم الأميين بسبب عامل الارتداد إلى الأمية.

**ب – إشكالية برامج محو الأمية المعتمدة حاليا :**

تعتمد برامج محو الأمية وتعليم الكبار حاليا على محو الأمية الأبجدية وبعض الحصص المتعلقة بالثقافة العامة بصفة أساسية ( الصحة العائلية – – حقوق الإنسان – حقوق المرأة – حقوق الطفل – المواطنة – التربية البيئية – الاقتصاد العائلي – الحقوق الانتخابية – الثقافة البيئية – الثقافة الرقمية ) إضافة إلى برنامج المهارات الحرفية ببعض المراكز النموذجية والمراكز متعددة المهارات.

ويتم إنجاز هذه البرامج في ظل غياب ترابط في مستوى التشريعات والمعابر بين قطاع محو الأمية وتعليم الكبار من جهة وقطاع التعليم وقطاع التكوين المهني وقطاع التنمية الجهوية والمحلية من جهة أخرى.

وهو ما لا يلبي حاجات وانتظارات الأميين ( حاجات قرائية وتدريبية مهارية ومهنية وحاجات لبعث مشاريع صغرى مدرة للدخل ) وحاجات المنقطعين مبكرا عن التعليم الأساسي المهددين بالارتداد إلى الأمية ( الحاجة إلى الاندماج مجددا بقطاع التعليم أو الاندماج بقطاع التكوين المهني ) وحاجات القطاعات الاقتصادية العمومية والخاصة ( حاجات قرائية وتأهيلية مهنية بالنسبة للأميين المشتغلين ).

**ت – إشكالية تحسين الأداء للبرنامج في وضعه الحالي :**

رغم تطور المؤشر عدد 1 و 2 و 3 خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018, فإن هاجس عدم مشاركة جزء من الدارسين في امتحان شهادة التربية الاجتماعية ( 16 % نسبة عدم مشاركة ) يتطلب بذل جهود

إضافية لتقليص نسبة عدم المشاركة بست نقاط خلال سنة 2020 على الأقل, وهو ما سيعمل عليه المركز الوطني لتعليم الكبار خلال العام الدراسي 2019 – 2020 .

**<u>-التـــدابير والأنشطـــة</u>**

**- دعم الموارد البشرية واللوجستية للبرنامج :**

- ضرورة تعزيز الموارد البشرية بالمركز الوطني لتعليم الكبار مركزيا وجهويا لتغطية حاجياته من الموارد البشرية طبقا لهيكلة المركز الصادرة ضمن الأمر الحكومي عدد 876 لسنة 2019 المؤرخ في 15 أوت 2019 المتعلق بإحداث المركز الوطني لتعليم الكبار وضبط مشمولاته وتنظيمه.
- تعزيز أسطول سيارات المركز الوطني لتعليم الكبار مركزيا وجهويا عبر التغيير التدريجي للسيارات الإدارية التي تم اقتناء أغلبها سنتي 2000 و 2001.

**برنامجالهجرةوالتونسيينبالخارج**

**رئيس البرنامج: السيد سمير المسلماني**

# المدير العام للتخطيط و المتابعة في مجال الهجرة

# تم تعيينهبمقتضى مقرر السيد وزير الشؤون الاجتماعية

# عدد 735 المؤرخ في 7 جوان 2019

## 1-التقديمالعاملللبرنامج:

عملت وزارة الشؤون الإجتماعية على إرساء برنامجالهجرةوالتونسيينبالخارج الذييتضمنأهدافاتتلاقى مع أهداف مشروع مخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية للفترة 2016-2020، وكذلك مع المشروع المقترح للاستراتيجية الوطنية للهجرة حيث تم تحديد خمسة أهداف تتمثل في:

- ✓ تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في الهجرة،
- ✓ ضمان حقوق ومصالح التونسيين بالخارج وتعزيز روابطهم بالوطن،
- ✓ تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والجهوي والوطني ،
- ✓ النهوض بالهجرة المنظمة للتونسيين والوقاية من الهجرة غير المنظمة،
- ✓ حماية حقوق المهاجرين الأجانب وطالبي اللجوء.

## 1-1: أهداف برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج :

| | | |
|---|---|---|
| أهداف البرنامج | **الهدف 1** : تعزيز دور التونسيين بالخارج في التنمية | **الهدف2:** ربط الصلة بالجالية التونسية بالخارج |

## 1-2: الأولوياتالخاصةبالبرنامج:

تعمل وزارة الشؤون الإجتماعية على النهوض بسياسات الهجرة تصورا وتنفيذا وذلك بإرساء مخطط استراتيجي يهدف بالأساس إلى توحيد الرؤى وترشيد الموارد ودعم التنسيق بين مختلف الهياكل المتدخلة في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج مع الإستفادة من الفرص المتاحة في هذا المجال بغاية تحقيق الاولويات التالية :

**1-2-1: تعزيزدورالتونسيينبالخارجفيالتنميةمنخلال:** دعم مساهمة التونسيين المقيمين بالخارج في مجهودات التنمية على المستوى الوطني سواء عبر الاستثمار المباشر في مشاريع داخل الوطن او عبر الرفع من نسق التحويلات المالية والتي تساهم في دعم مخزونات الدولة من العملةالصعبة كما تساهم في تنشيط و تطوير الحركة الاقتصادية ،

**1-2-**

**2:ربطالصلةبالجاليةالتونسيةبالخارجمنخلال:**العملعلىتوسيعشبكةالهياكلالمتدخلةعلىمستوىدولالإقامة (الملحقينالاجتماعيينالمراكزالثقافيةوالاجتماعية)وتطويروتنويعأنشطتهابالإضافةإلىالإحاطةبأسرالمهاجريندا خلالوطن.

## 2 – تقديم عام للانجازاتالإستراتيجية الخاصة بالبرنامج :

### 4 1 أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج :

- ✓ تفعيل دور شبكة الملحقين الاجتماعيين ومديري المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج في مزيد تشريك التونسيين المقيمين بالخارج كأفراد ومكونات مجتمع مدني في صياغة استراتيجية الاحاطة بالجالية التونسية بالخارج و مزيد الاصغاء لمشاغلهم وتطلعاتهم.
- ✓ توسيع شبكة المراكز الثقافية والاجتماعية "دار التونسي" من خلال افتتاح أوّل مركز على ملك ديوان التونسيين بالخارج بطولون (جنوب فرنسا) في جوان 2017 و فضاء دار التونسي بجنيف – سويسرا خلال شهر جوان 2018 و تمثل هذه المراكز نقطة التقاء لكافة شرائح الجالية التونسية بما يمكن من ربط الصلة بينها و بين الوطن كما يتولى المركز تقديم عديد الانشطة الثقافية للجالية التونسية المقيمة بالخارج على غرار تعليم اللغة العربية و تنظيم التظاهرا الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية والترفيهية.
- ✓ توقيع اتفاقيات شراكة بين ديوان التونسيين بالخارج و بعض المؤسسات المالية على غرار التجاري بنك و بنك الإسكان و التي تهدف بالخصوص إلى تقريب الخدمات البنكيةذات الجودة العالية من المواطن التونسي المقيم بالخارج وتقليص تكلفة التحويلات المالية وتشجيع الجالية التونسية بالخارج على الاستثمار في وطنهم وذلك من خلال تمكينهم من العديد من الامتيازات
- ✓ توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة الشؤون الدينية وديوان التونسيين بالخارج يتم بمقتضاها إرسال أيمة ووعاظ لتقديم مسامرات ومحاضرات دينية للجالية التونسية المقيمة بالخارج خصوصا خلال شهر رمضان المعظم.

- ✓ تجديد الأنشطة الموجهة لفائدة الجالية التونسية بالخارج و العمل على إثرائها و استهداف فئات عديدة من أبناء الجالية (أطفال وطلبة و مسننين و كفاءات ورجال أعمال و أمهات ..) مع العمل على تطويرنشاطالمراكز الاجتماعيةوالثقافية ودعمها ماديا وبشريا.
- ✓ تبعا لصدور القانون عدد 68 لسنة 2016 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بإحداث مجلس وطني للتونسيين المقيمين بالخارج تم بمقتضى الأمر الحكومي عدد 884 لسنة 2018 المؤرخ في 29 أكتوبر 2018 إحداث لجنة لفرز الترشحات والإعلان عن قائمة الجمعيات الممثلة في المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج . كما تم إصدار قرار عن وزير الشؤون الاجتماعية بتاريخ 04 مارس 2019 يتعلق بإحداث لجنة تكلف بفرز ترشحات الجمعيات الراغبة في الترشح لعضوية الجلسة العامة للمجلس الوطني المشار إليه إضافة إلى إصدار أمر حكومي عدد 820 لسنة 2019 مؤرخ في 10 سبتمبر 2019 يتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي لهذا الهيكل.

## 2.2: أهم الانجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامجوالبرامجالفرعيةوعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها على مستوى البرنامج.

| الهدف 1 : تعزيزدورالتونسيينبالخارجفيالتنمية | | | |
|---|---|---|---|
| مؤشر قيس الأداء | الأنشطةوالمشاريعالمبرمجةلتحقيقالأهداف | الأنشطة المنجزة 2019 | الملاحظات |
| حجم الاستثماراتوالتحويلاتالماليةللتونسيينبالخارجداخلالوطن | – العملعلىتطويرالجهود والتنسيق معكلالأطرافالمتدخلةقصدتبسيطالإجراءاتالمتعلقةببعثالمشاريع .<br>– العملعلىالتخفيضفيكلفةالتحويلاتالمالية. | * ندواتجهويةللتنمية (12)<br>* ندوةحولالإستثمار ( جوان 2019)<br>* ندوة الجمعيات الإقتصادية بأوروبا | |

| الهدف2 : ربطالصلةبالجاليةالتونسيةبالخارج |
|---|

| مؤشر قيس الأداء | الأنشطةوالمشاريعالمبرمجةلتحقيقالأهداف |
| --- | --- |
| **عددالتظاهراتالموجهةللتونسيينبالخارج** | – العملعلىإرساءوتركيزفضاءاتحوارمعالأجيالالجديدةللهجرةمنخلالتركيزاستراتيجيةاتصاليةللغرض .<br>– تركيزمنصةتتضمنمنظومةمعلوماتيةمتكاملةحولكلمايمكنانيتصلبمشاغلالجاليةبالخارج.<br>– تطويرمنظومةدارالتونسيبإحداثاتجديدةحسبالإمكانياتالمتاحة |

| | |
|---|---|
| | |
| **عدد الوافدين التونسيين بالخارج على دار التونسي للمركز الثقافي والاجتماعي)** | – تنظيم الاحتفالات بالأعياد الوطنية والدينية بدار التونسي.<br>–تكثيف الأنشطة التربوية والثقافية والرياضية.<br>– تنظيم المعارض للتعريف بالمخزون الثقافي والتراث التونسي. |

## 3–نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 :

### 3–1 :تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

**جدول عدد 8 :**

**تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات**

**التوزيع حسب طبيعة النفقة( ا ع دفع )**

**الوحدة: أ –د**

| بيان البرنامج | تقديرات2019 ق.م الأصلي | ق.م التكميلي (1) | انجازات 2019 ( 2) | الانجازات مقارنة بالتقديرات | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (2)- (1) | نسبة الانجاز(%) ( 2)/(1) |
| **نفقات التصرف** | **20.180,970** | **20.180,970** | **21.212,051** | **-1.031,081** | **105,11%** |
| التأجير العمومي | 17.111,470 | 17.111,470 | 596،17.108 | 2,874 | 99,98% |
| وسائل المصالح | 2.409,500 | 2.409,500 | 2.397,455 | 12,045 | 99,50% |
| التدخل العمومي | 660,000 | 000،660 | 1.706,000 | -1.046,000 | 258,48% |
| **نفقات التنمية** | **700,000** | **000،700** | **700,000** | **0** | **100%** |
| تمويل عمومي | 700,000 | 000،700 | 700,000 | 0 | 100% |
| **مجموع البرنامج** | **20.880,970** | **970،20.880** | **21.912,051** | **-1.031,081** | **104,94%** |

**رسم بياني عدد 19 :**

**مقارنة بين تقديرات و انجازات ميزانية برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج لسنة 2019**

**التوزيع حسب طبيعة النفقة( إ ع الدفع )**

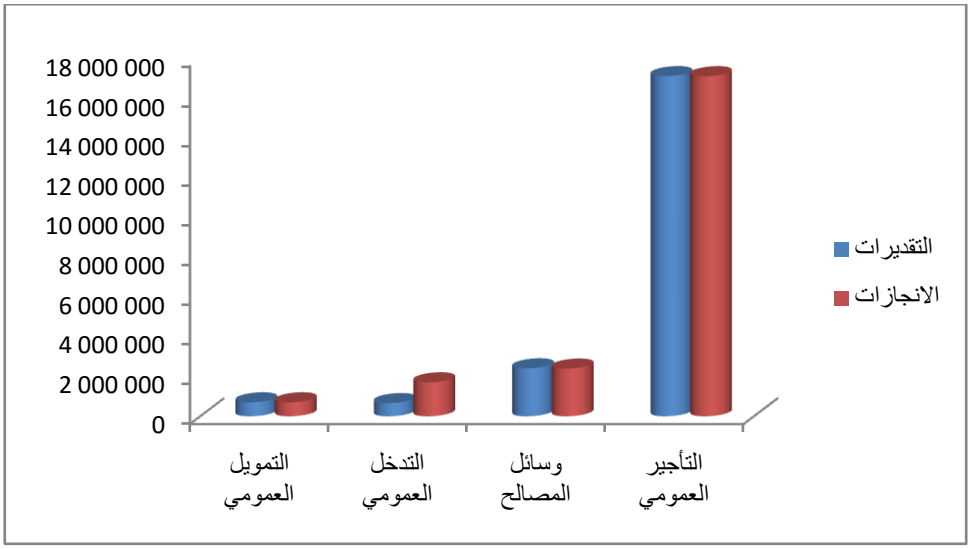


## 3-2- تقديم نتائج القدرة على الأداء و تحليلها :

### - الهدف 1 :تعزيزدورالتونسيينبالخارجفيالتنمية

- **تقديمالهدف 1** :يتمثل هذا الهدف في رصد حجم الإستثمار المباشر للتونسيين بالخارج والمبالغ المالية من العملة الصعبة المحولة إلى تونس

**مرجع الهدف** :تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي

| مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | انجازات 2018 | تقديرات 2019 | انجازات 2019 | مقارنة بين 2018 و2019 | | مقارنة بين انجازات 2019 وتقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أ | ب | ج | د=ج - أ | د/ أ % | م=ج - ب | م/ب % |
| حجمالإستثماراتوا لتحويلاتالماليةللت ونسيينبالخارجدا خلالوطن | مليون دينار | 4957.5 | 5044 | 5791 | 833.5 | %16.81 | 747 | %14.8 |

**رسمبياني 20:مقارنةبينتقديراتوإنجازاتمؤشراتقيسالأداء الخاصةبالهدف :**

**تعزيزدورالتونسيينبالخارجفيالتنمية**

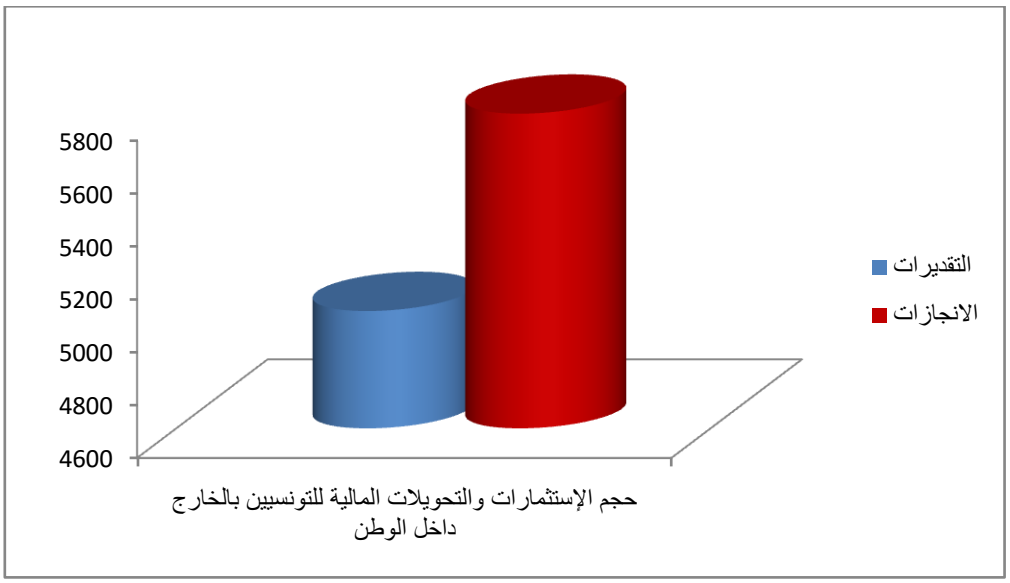


**- تحليلوتفسيرالنتائجالتيتمتحقيقهامقارنةبالتقديراتلسنة 2019 :**

**- الهدف 1 :تعزيزدورالتونسيينبالخارجفيالتنمية**

**- المؤشر 1 :حجمالإستثماراتوالتحويلاتالماليةللتونسيينبالخارجداخلالوطن**

- تمتسجيلنسبةانجازتقدرب109% بالنسبةلسنة 2019ويعودذلكإلىجملةمنالاسبابمنأهمها :

- ✓ الإستقرار في حجم التحويلات.
- ✓ الحوافزالماليةوالجبائيةالجديدةلفائدةالجالية.
- ✓ عودةمنسوبالثقةفيمناخالأعمالفيتونس.
- ✓ التحسن الملموس في الأوضاع الأمنية.

-غير أنه تجدر الإشارة إلى أن النسب المرتفعة من التطور الذي تم تسجيلها في حجم الإستثمارات والتحويلات المالية لسنتي 2018 و 2019 وقع احتسابها بالدينار التونسي الذي تراجعت قيمته خلال تلك الفترة مقارنة بالأورو و الدولار. وباعتبار أن التحويلات المالية من الخارج تتم عادة بالعملة الأجنبية فإن نسبة التطور هي في الواقع أقل من التي تم تضمينها والتي تجاوزت 100%.

- كما تم تحقيق نسب إنجاز متفاوتة بالنسبة إلى مختلف أنواع المساهمات مثلمايبينه **الجدول التالي:**

| نوعية المساهمات | نسبة / القيمة (م د) |
|---|---|

| | |
|---|---|
| الاستثمارات المباشرة | 76.851 |
| التحويلات المالية | 5791 |
| التحويلات العينية | |
| **القيمة الاجمالية** | **5867.851** |

**- الهدف2 :ربطالصلةبالجاليةالتونسيةبالخارج**

- **تقديمالهدف2** :يتجسم هذا الهدف من خلال :

- التظاهرات المتمثلة في ندوات وملتقيات وورشات عمل يقع تنظيمها من طرف ديوان التونسيين بالخارج بالتنسيق مع المصالح الخصوصية للهجرة بوزرة الشؤون الاجتماعية.

- عدد الوافدين من التونسيين بالخارج على المراكز الاجتماعية والثقافية و مدى قدرة هذه المراكز على استقبالمختلف شرائحومكونات الجالية.

**مرجع الهدف** :تعزيز روابط المهاجرين بالوطن.

| مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | انجازات 2018 | تقديرات 2019 | انجازات 2019 | مقارنة بين 2018 و2019 | | مقارنة بين انجازات 2019 و تقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أ | ب | ج | د=ج - أ | د/ أ % | م=ج - ب | م/ب % |
| عدد التظاهرات الموجهة للتونسيين بالخارج | ملتقى أو ندوة | 41 | 38 | 26 | −15 | -%36.58 | -12 | -%31.57 |
| عددالوافدينالتونسيينعلىدارالتونسي (المركزالثقافيوالاجتماعي) | زائر | 18037 | 26000 | 16560 | −1477 | -%8.18 | -9440 | -%36.3 |

**رسمبياني 21 :مقارنةبينتقديراتوإنجازاتمؤشراتقيسالأداء الخاصةبالهدف :**

**ربطالصلةبالجاليةالتونسيةبالخارج**

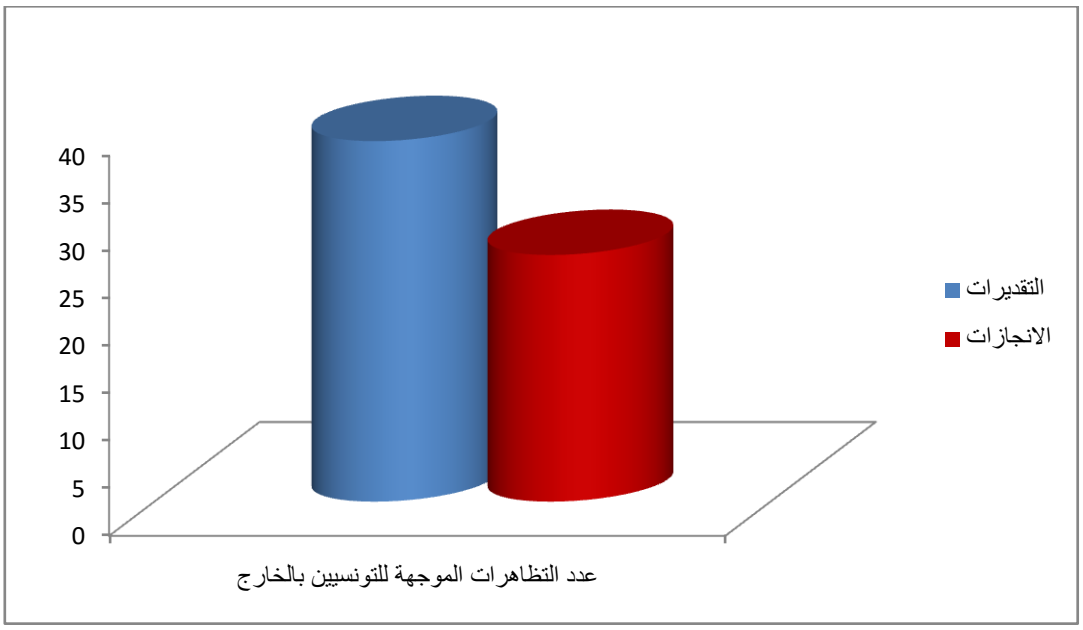


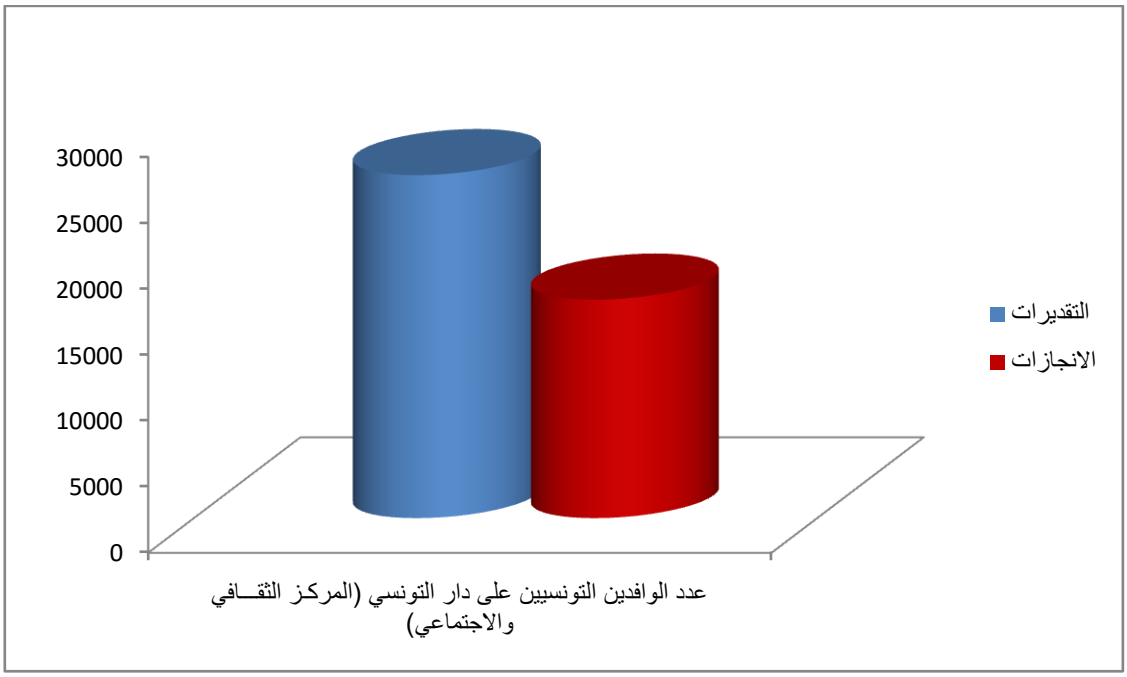


- **تحليلوتفسيرالنتائجالتيتمتحقيقهامقارنةبالتقديراتلسنة 2019 :**

- **<u>الهدف2 :ربطالصلةبالجاليةالتونسيةبالخارج</u>**

- **المؤشر 1 :عددالتظاهراتالموجهةللتونسيينبالخارج**

- تمتسجيلنسبةانجازتقدرب65 % بالنسبةلسنة 2019ويعودذلكإلىجملةمنالاسبابمنأهمها :

- ✓ الإعتماداتالمرصودةللأنشطةالاجتماعيةوالثقافيةبالخارجتبقىغيركافيةلتحقيقالأهدافالمرجوة ( إشكالياتالماليةالعمومية).
- ✓ عدمتعويضالملحقينالاجتماعيينالمشرفينعلىالعديدمنالمراكزالاجتماعيةوالثقافيةبالخارجالسالفةالذكروالذينانتهتمهامهممماقلصمننسقالأنشطة.

–وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أنه وإلى غاية 01 ديسمبر 2019 يزاول 23 ملحقا اجتماعيا فقط (من جملة 55 خطة مفتوحة) مهامهم بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية ببلد الإعتماد وذلك على النحو التالي :

| البلد | عدد أفراد الجالية | عدد الملحقين |
|---|---|---|
| فرنسا | 824.020 | 09 |
| إيطاليا | 217.132 | 05 |
| سويسرا | 20.042 | 01 |
| ألمانيا | 103.149 | 01 |
| المغرب | 5.258 | 01 |
| الجزائر | 6.411 | 02 |
| السعودية | 13.150 | 02 |
| مصر | 3.500 | 01 |
| كندا | 28.500 | 01 |
| **المجموع** | 1220.865 | **23** |

–بخصوص المراكز الاجتماعية والثقافية الناشطة في نفس التاريخ بلغ عددها 06 مراكز ( من جملة 11 مركز متواجد) تتوزع على النحو التالي:

| البلد | عدد المراكز الاجتماعية والثقافية |
|---|---|
| أوبارفيلي (فرنسا) | 01 |
| قرونوبل (فرنسا) | 01 |

| | |
|---|---|
| نيس(فرنسا) | 01 |
| جنيف(سويسرا) | 01 |
| روما(إيطاليا) | 01 |
| مونتريال(كندا) | 01 |
| **المجموع** | **06** |

– يبرز هذين الجدولين النقص الواضح في عدد المشرفين على التأطير الاجتماعي بالخارج خلال سنتي 2018 و 2019 وهو ما أدى إلى تقلص الأنشطة والتظاهرات وكذلك عدد الوافدين على المراكز الاجتماعية والثقافية من ضمن أفولد الجالية. كما لم يتسنى من ناحية أخرى الشروع في الإصلاحات الضرورية والتصورات الجديدة لتطوير أنشطة المراكز الاجتماعية والثقافية للسبب الأنف الذكر وكذلك لضعف الميزانية المخصصة للغرض.

– كما تم تحقيق نسب إنجاز متفاوتة بالنسبة للتظاهرات المنظمة بالخارج مثلما يبينه **الجدول التالي** :

| دولة الإقامة | عدد التظاهرات المنظمة سنة 2019 | نوعية التظاهرات | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | ثقافية | اجتماعية | اقتصادية | أخرى |
| **فرنسا** | 10 | 03 | 03 | 02 | 02 |
| **إيطاليا** | 6 | 02 | 02 | 01 | 01 |
| **ألمانيا** | 4 | 01 | 02 | 01 | – |
| **بلدان أخرى** | 6 | 01 | 02 | 02 | 01 |
| **العدد الجملي للتظاهرات** | **26** | **08** | **08** | **06** | **04** |

**– الهدف2 :ربطالصلةبالجاليةالتونسيةبالخارج**

**– المؤشر2 :عددالوافدينالتونسيينعلىدارالتونسي (المركزالثقافيوالاجتماعي)**

– تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 78 % بالنسبة لسنة 2019، و يعود ذلك إلى جملة من الاسباب من أهمها:

- ✓ تراجع نسق الأنشطة بالعديد من المراكز الاجتماعية والثقافية "دور التونسي" جزئيا أو كليا خلال سنتي 2018 و 2019 بسبب انتهاء فترة اعتماد المشرفين عليها وعدم تعويضهم.
- ✓ عدم التنشيط الفعلي لمراكز دار التونسي بطولون وتولوز .
- ✓ ضعف نشاط مركز مرسيليا بسبب عدم وجود ملحق اجتماعي متفرغ لإدارته.
- ✓ تخلف بعض المراكز عن تقديم تقارير نشاطهم الدورية بصفة منتظمة.
- ✓ تخلف بعض المراكز عن ذكر عدد المشاركين في بعض تقارير النشاط.
- ✓ عدم وضع تصورات جديدة لتطوير أنشطة المراكز الاجتماعية والثقافية عبر إحداث نوادي جديدة تستجيب لتطلعات مختلف الشرائحوخصوصا الجيلين الثالث والرابع .
- ✓ عدم مراجعة منهجية برنامج تعليم اللغة العربية.

كما تم تحقيق نسب إنجاز متفاوتة بالنسبة إلى هذا المؤشر بمختلف المراكز الاجتماعية والثقافية في علاقة بعدد الوافدين مثلما يبينه **الجدول التالي** :

كما تم تحقيق نسب إنجاز متفاوتة بالنسبة إلى هذا المؤشر كما يبينه **الجدول التالي** :

| المركز الاجتماعي و الثقافي | عدد الوافدين | النسبة مقارنة بالعدد الجملي للوافدين على دور التونسي لسنة 2019 |
|---|---|---|
| أوبرفيلي | 5502 | 33.22% |
| قرونوبل | 4067 | 24.55% |
| مرسيليا | 72 | 0.44% |
| روما | 5305 | %32 |
| مونتريال | 962 | 5.8 % |
| جنيف | 652 | 3.94% |
| **النسبة الإجمالية** | **16560** | **%100** |

## 4- التوجهاتالمستقبليةلتحسينالأداء :

### - الإشكاليات والنقائص:

- تأخرالمصادقةمنطرفالحكومةعلىمشروعالاستراتيجيةالوطنيةللهجرةالذيتمالانتهاءمنصياغتهبصفةتشاركيةمنذسنة 2017

ممايضفينوعمنالضبابيةعلىطبيعةالتوجهاتالعامةلبرنامجالهجرةوالتونسيينبالخارجوكذلكالأهدافالمطلوبتحقيقها .

-

عدمتطويروتنويعالأنشطةالموجهةللتونسيينبالخارجواقتصارهاعلىبرامجمحددةلاتستهويكلالفئاتوخاصةالجيلينالثالثوالراب عبمايتطلبمزيدالبحثوالتجديد .

- ضعفالمواردالبشريةوالمادية و نقص التأطير على مستوى الإطارات الإجتماعية بالخارج وهي عواملتمثلعائقاأمامتحقيقالأهدافالمرسومة.

- **<u>التدابير والانشطة المقترحة:</u>**

- تدعيم ميزانية برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج وخاصة ميزانية ديوان التونسيين بالخارج لتغطية العجز المسجل بعنوان سنوات 2017 و 2018.

- دعم العنصر البشري لديوان التونسيين بالخارج على المستوى المركزي وعلى مستوى التأطير بالمراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج.

- إبرام عقود أهداف تراعي خصوصية بلد الاعتماد عند تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها مع وضع الإمكانيات المادية والبشرية المناسبة على ذمة الملحقين الاجتماعيين ومديري المراكز الاجتماعية والثقافية.

- اعتماد منهجية تشاركية في صياغة البرامج الموجهة للجالية وخصوصا الجيلين الثالث والرابع تضم مختلف شرائح المجتمع المدني والكفاءات والجمعيات التونسية الناشطة ببلد الاعتماد.

- خلق ديناميكية جديدة في نشاط المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج بما يمكن من تحقيق الأهداف المعلنة.

- وضع خطة اتصالية متكاملة موجهة لكل فئات الجالية التونسية بالخارج تعتمد بالأساس على وسائل الاتصال الحديثة والعالم الافتراضي.

- التوجه نحو التدخلات الاجتماعية والثقافية وغيرها التي لا تتطلب وجوبا انعكاسا ماليا مع ضرورة تشريك مختلف مكونات المجتمع المدني الناشطة بالخارج.

# برنامج القيادة والمساندة

**رئيس البرنامج : السيد محمد المنصوري**

**المدير العام للمصالح المشتركة**

**طبقاللأمرالحكوميعدد 911 لسنة 2019 الموافق 16 أكتوبر 2019.**

## 2 -التقديم العام للبرنامج :

يعتبربرنامجالقيادةوالمساندةبرنامجدعملبقيةالبرامجالخصوصيةبالوزارةوهي " الشغلوالعلاقاتالمهنية" و"النهوضالاجتماعي" و"الضمانالإجتماعي" و"الهجرةوالتونسيينبالخارج" وهويهدفلتقديمالخدماتالضروريةلمختلفهذهالبرامجوالتيتتمحوربالأساسحولالتصرففيالمواردالبشريةوالماليةللوزارةبالإضافةإلىتوفير وسائلالعملالماديةوالتقنية.

كمايعملالبرنامجعلىدعمالمجهوداتالرامية إلىتحسينمستوىالعملالإداريمنخلالتعصيرالخدماتالإداريةباعتمادالتكنولوجياتالحديثةوإرساءمزيدمنالنجاعةوالشفافيةخاصةعبرتدعيمالخدماتالمقدمةللمواطنعلىالخط.

فيهذاالإطاريسعىبرنامجالقيادةوالمساندةإلى :

- ✓ تطويرمنظومةالإشرافعلىالهياكلوالمؤسساتالتابعةللوزارة،
- ✓ الحرصعلىدعمثقافةالتجديدوامتلاكالمهاراتفيمجالالإستشرافواليقظةالإدارية،
- ✓ توفيرالوسائلالبشريةوالماديةالضروريةلتنفيذالبرامج،
- ✓ تطويرطرقالتصرففيالمواردالبشريةودعمبرامجالتكوينالهادفةلتنميةالقدراتالمهنية،
- ✓ تحسينالنظمالمعلوماتيةودعماستعمالالتكنولوجياتالحديثة،
- ✓ التنسيقبينمختلفالمصالحالإداريةوالماليةوالفنيةالمتدخلةفيتنفيذالبرنامج،
- ✓ ترشيدالتصرفالإداريوالماليوضمانجودةالخدماتالإدارية،
- ✓ المساعدةعلىتطويرمنظومةللتخطيطوالمتابعةوالتقييم.

## 1 2 : هيكلة البرامج الفرعية وأهم الأهداف :

| | البرنامج الفرعي 1: الإشراف والمساندة | البرنامج الفرعي 2: التعليم العالي |
|---|---|---|
| | **الهدف 1** : فاعلية برنامج القيادة | **الهدف 1** : تحسيننوعيةتكوينالطلبة |
| الأهداف | **الهدف2** :تحسينالتصرفالتقديريفيالمواردالبشرية | |
| | **الهدف 3** : ترشيد نفقات التصرف | |

## 1 3 : الأولويات الخاصة بالبرنامج:

**1-2-1: فاعلية برنامج القيادة**و يندرج هذا الهدف في إطار حوكمة الموارد المتاحة و حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة و ترشيد النفقات.

**1-2-2: تحسين التصرف التقديري في الموارد البشرية** و يندرج هذا الهدف في إطار تطوير جودة أداء الاعوان العمومين في إطار تكريس مقومات الإصلاح الإداري وتطويرآداءالهياكلالإداريةو تطويرقدراتالمواردالبشرية،

**1-2-3: ترشيد نفقات التصرف**و يندرج هذا الهدف ضمن الاستراتيجية الرامية لترشيدالنفقاتو إرساءمقومات الحوكمةالرشيدةو تكريس مبادئ النجاعةو الشفافية لما لذلك من اثر مباشر على مواردالدولةومردودية ميزانيتها.

**1-2-4: ملائمة نوعية تكوين الطلبة لحاجيات شوق الشغل** و يندرج هذا الهدف ضمن توجه الوزارة لتطوير التكوين بالمؤسسات الخاضعة لإشرافها و ملائمته لمتطلبات سوق الشغل.

## 2 – تقديم عام للانجازاتالإستراتيجية الخاصة بالبرنامج :

### 2 3 أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج :

- ✓ إصدار التنظيم الهيكلي لوزارة الشؤون الاجتماعية بمقتضى الأمر الحكومي عدد 340 لسنة 2019 مؤرخ في 21 مارس 2019 المتعلق بالتنظيم الهيكلي لوزارة الشؤون الإجتماعية.

- ✓ تطوير المنظومة الالكترونية "أمان اجتماعي" والتي تم إعدادها في إطار حوكمة التصرف في برامج المساعدات الاجتماعية وتحسين أدائها في على أساس احترام مبادئ العدالة الاجتماعية و الانصاف وتكافؤ الفرص إضافة إلى تطوير منظومة الحماية الاجتماعية و ترشيد النفقات العمومية وضمان شفافيتها.

وتخول هذه المنظومة للمستفيدين من حاملي بطاقة العلاج المجاني (البيضاء) وبطاقة العلاج بالتعريفة المنخفضة (الصفراء) التسجيل للاستفادة من خدمات برنامج الأمان الاجتماعي وخاصة في مرحلة أولى حق النفاذ إلى العلاج من خلال الحصول على البطاقات الالكترونية "بطاقة الأمان" .

- ✓ تعميم منظومة التصرف الالكتروني في المراسلات "عليسة" في إطار تنفيذ المخطط الوطني الاستراتيجي "تونس الرقمية 2020" وتحديدا المحور الاستراتيجي "الحكومة الإلكترونية" وذلك من خلال ا لتخلي التدريجي عن استعمال المراسلات في شكلها الورقي لضمان التعامل الامادي بين اله ياكل الإدارية في مرحلة أولى و توحيد مسارات المراسلات و الوثائق الإدارية و تقليص آجال التوصل بالملفات في مرحلة ثانية.

كما ستمكن المنظومة الجديدة الهياكل الهياكل العمومية المتعاملة بالمنظومة من المتابعة الشاملة للوثائق الصادرة والواردة عليها وإعداد مسارات لمعالجة المراسلات الادارية السرية والمستعجلة وتوفير قاعدة بيانات موحدة بالنسبة لكل الاطراف التي تتعامل معها .

- ✓ البدء في تركيز منظومة "انجاز INJAZ" لمتابعة المشاريع العمومية بالتنسيق مع المركز الوطني للإعلامية وستمكن هذه المنظومة من توفير المعطيات الحينية المتعلقة بتنفيذ البرامج والمشاريع العمومية بما يسمح بحسن متابعتها و حوكمتها وتلافي الإشكاليات إن وجدت.

علما وأنه قد تم اتمام إجراءات استغلال خدمات المنظومة بالتنسيق بين مختلف مصالح وزارة الشؤون الاجتماعية (وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، الإدارة العامة للمصالح المشتركة، الادارة العامة للاحصاء والتحليل والتخطيط الاستراتيجي ) والمركز الوطني للإعلامية بتاريخ 28 فيفري 2020 وذلك من خلال إبرام عقد صفقة لاستغلالها.

## 2 4 أهم الانجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج وعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها على مستوى البرنامج:

### البرنامج الفرعي 1 : الإشراف والمساندة

| الهدف 1 : فاعلية برنامج القيادة | | |
|---|---|---|
| مؤشر قيس الأداء | الأنشطة والمشاريع المبرمجة لتحقيق الأهداف | الأ<br>الم<br>9 |
| حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة | – إعداد وتنفيذ ومتابعة الميزانية<br>– تطوير التطبيقات وتركيز الشبكات الإعلامية | – برم<br>جلس<br>دور<br>تنفي<br>الميـ<br>تشر<br>ممث<br>البرا<br>غعد<br>جدا<br>البر<br>السن<br>للنف<br>إطا |

| | | |
|---|---|---|
| | – إقتناءوسائلالنقل | اللج<br>الفر<br>مسئ<br>البرا<br>العم<br>وبرن<br>القيا<br>والم<br>تحت<br>لجنـ<br>أشغ<br>البرـ<br>السئ<br>للنفق<br>والر<br>المع<br>بوزا<br>الشؤ<br>الاج<br>–البدء<br>تركي<br>منظ<br>"انج<br>AZ<br>لمتا<br>المش<br>العم<br>بالتن<br>المر<br>الوط<br>للإع<br>–تعمي<br>منظ<br>التص<br>الالك<br>في<br>المر |
| | – إقتناءتجهيزاتإعلامية | |
| | – تهيئاتمختلفة | |

| | | |
|---|---|---|
| | | "عل<br>إطا<br>المح<br>الوط<br>الاس<br>"تون<br>الرق<br>20<br>– اقتن<br>سيا<br>(تم<br>عل<br>الفنب<br>المس<br>المر<br>والج<br>– لم ي<br>تجه<br>إعلا<br>–التهي<br>المح<br>19<br>مرس<br>أد /<br>صر<br>58<br>أ.د<br>عل<br>البرا |
| **الهدف2 : تحسينالتصرفالتقديريفيالمواردالبشرية** | | |
| **نسبةإنجازمخططضبطمواصفاتمرجعيةللمواردالبشريةبالوزارة**<br>**نسبةتنفيذالاعتماداتالمرسمةبعنوانتأجيرالأعوان (01.136) مقارنةبالتقديرات** | – مواصلةتركيزوتطويرتطبيقيةاعلاميةتمكنمنضبطالحاجياتمنالمواردالبشريةموزعينحسبالاصنافوالرتب<br>– تحديدالحاجياتعلىالمستوىالمركزيوالجهويطبقاللأولوياتوبناءعلىالمواردالمتاحة | – سيت<br>على إ<br>خطة<br>لإعادة<br>التطبيق<br>عدة أ<br>متداخل |

| | | |
|---|---|---|
| | – تحيينجداولتوزيعالاعوانحسبالاصنافوالرتب<br>– إعدادبطاقاتالوصفالوظيفي<br>– إعدادمخططلتوظيفاعوانالوزارة<br>– برمجة دورات تكوينية | تكنولو<br>المعلو<br>والإتص<br>+وحدة<br>التصر<br>حسب<br>الأهدا<br>،الشؤو<br>الجهوي<br>الإدارة<br>للمصا<br>المشتر<br>– يتم<br>جداول<br>الأعوا<br>الأصنـ<br>والرتب<br>والبرام<br>والبرام<br>الفرعي<br>دورية<br>كل سـ<br>وتجدر<br>إلى أنـ<br>سنسعى<br>لإنجاز<br>التحيين<br>شهر.<br>– إعد<br>أنموذج<br>وصف<br>بالتنسي<br>رئاسة<br>علما و<br>الشؤور<br>الاجتم |

| | | |
|---|---|---|
| | | عضو<br>فريق<br>برئاسة<br>الحكو<br>– تم إ<br>دورات<br>وعدده<br>دورات<br>بأعوان<br>الموارد<br>وعدده<br>خلال<br>2019 |
| **الهدف3 : ترشيد نفقات التصرف** | | |
| **مؤشر قيس الأداء** | **الأنشطةوالمشاريعالمبرمجةلتحقيقالأهداف** | **الأ<br>الم<br>9** |
| **التخفيضفياعتماداتالتصرف (وسائلالمصالح)** | – اعدادتطبيقيةاعلاميةتمكنمنالتصرففيالمعداتوالبناءات | – تح<br>الإدارا<br>الجهو<br>بضرو<br>تعميم<br>الإتفاق<br>المبرم<br>شركة<br>"إتصا<br>تونس<br>بالنسب<br>لخدما<br>الهاتف |
| مؤشرفرعي 1: التحكمفيكلفةاستهلاكالوقود | – اعدادجردالمعداتوالبناءات | |
| مؤشرفرعي 2 : التحكمفيكلفةاستهلاكالهاتف | – تحديدالحاجياتعلىالمستوىالمركزي<br>– ترشيد الاستهلاك<br>– إعداد أدلة الاجراءات | – تح<br>الإدارا<br>الجهو<br>بضرو<br>الضغ |

| | | |
|---|---|---|
| | | نفقات<br>إستهلا<br>الهاتف |

## البرنامج الفرعي 2 : التعليم العالي

| الهدف4 : ملائمةنوعيةتكوينالطلبةلحاجياتشوقالشغل | |
|---|---|
| **مؤشر قيس الأداء** | **الأنشطةوالمشاريعالمبرمجةلتحقيقالأهداف** |
| **نسبةالادماجالمهنيللطلبةالمتخرجينمنالمعهدالعاليللتربيةالمختصة** | – اعلامالهياكلالمشغلةفيالقطاعالعاموالخاصوالجمعياتيومدهابقائمةفيخريجيالمعهدلكلسنةلتسهيلإدماجهم<br>– العملعلىفتحمجالاتعملجديدةللمربين (الإدماجالمدرسي،رعايةالمسنينوغيرالمتكيفيناجتماعياوالتشجيععلىبعثمؤسساتخاصة...) منشأنهاأنتزيدمنحظوظهمفيالإدماجالمهني<br>– تركيزخليةمتابعةخريجيالمعهدالعاليللتربيةالمختصة<br>– مراجعةبرامجوشعبالتكوينبالمعهدبالتنسيقبينمصالحوزارةالتعليمالعاليووزارةالشؤونالاجتماعية |

## 3-نتائج القدرة على الأداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 :

### 3-1 :تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

**جدول عدد 9 :**

**تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019مقارنة بالتقديرات**

**التوزيع حسب طبيعة النفقة( ا ع الدفع )**

**الوحدة: أ -د**

| بيان البرنامج | تقديرات2019 ق.م الأصلي | ق.م التكميلي (1) | انجازات 2019 ( 2) | الانجازات مقارنة بالتقديرات | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (2)- (1) | نسبة الانجاز(%) (2)/(1) |
| **نفقات التصرف** | **44.552,755** | **755,52.661** | **48.199,905** | **4.461.850** | **91,53%** |
| **التأجير العمومي** | 34.767,755 | 42.876,755 | 35.252,944 | 7.623.811 | 82,22% |
| **وسائل المصالح** | 5.372 | 5.372 | 8.198,644 | -2.826.644 | 152,.62% |
| **التدخل العمومي** | 4.413 | 4.413 | 4.748,317 | -335.317 | 107,60% |
| **نفقات التنمية** | **4.735** | **4.735** | **2.329,584** | **2.405.416** | **49,20%** |
| **الاستثمارات المباشرة** | 4.735 | 4.735 | 2.329,584 | 2.405.416 | 49,20% |
| **التمويل العمومي** | | | | | |
| **مجموع البرنامج** | **49.287,755** | **57.396,755** | **50.529,489** | **6.867,266** | **88,04%** |

**رسم بياني عدد 22:**

**مقارنة بين تقديرات و انجازات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2019**

**التوزيع حسب طبيعة النفقة( إ ع الدفع )**

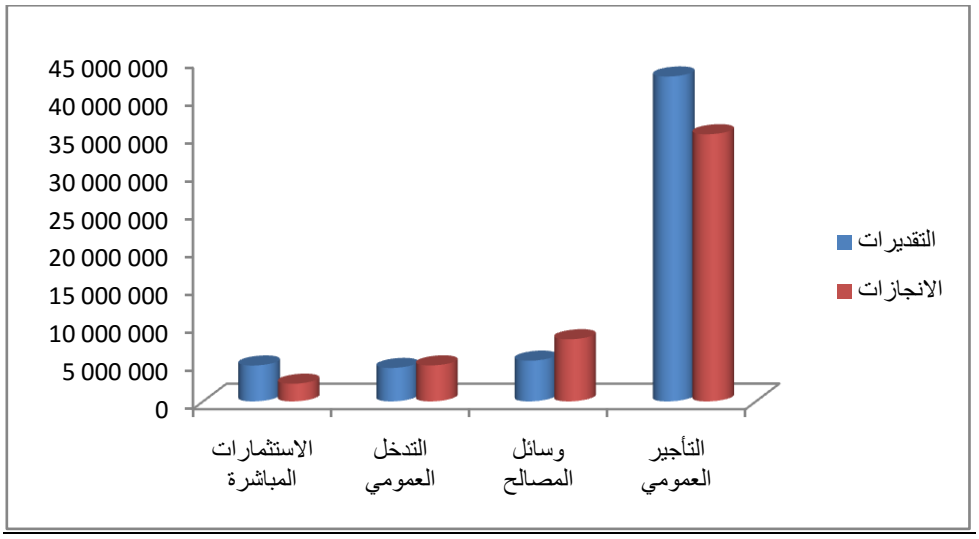

**جدول عدد 10 :**

**تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019مقارنة بالتقديرات**

**التوزيع حسب البرامج الفرعية( ا ع الدفع)**

**بحساب: أ –د**

| بيان البرنامج | تقديرات2019 ق.م الأصلي | ق.م التكميلي (1) | انجازات 2019 ( 2) | الانجازات مقارنة بالتقديرات | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (1)- (2) | نسبة الانجاز(%) ( 2)/(1) |
| الإشراف والمساندة | 39.681,460 | 460،39.681 | 43.770,418 | -4.088,958 | 110,53% |
| التعليم العالي | 9.606.,295 | 295،17.715 | 6.759,071 | 10.956,224 | 38,15% |
| **مجموع البرنامج** | **49.287,755** | **755،57.396** | **50.529,489** | **6.867,266** | **88,04%** |

**رسم بياني عدد 23 :**

**مقارنة بين تقديرات و انجازات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2019**

**التوزيع حسب البرامج الفرعية( ا ع الدفع)**

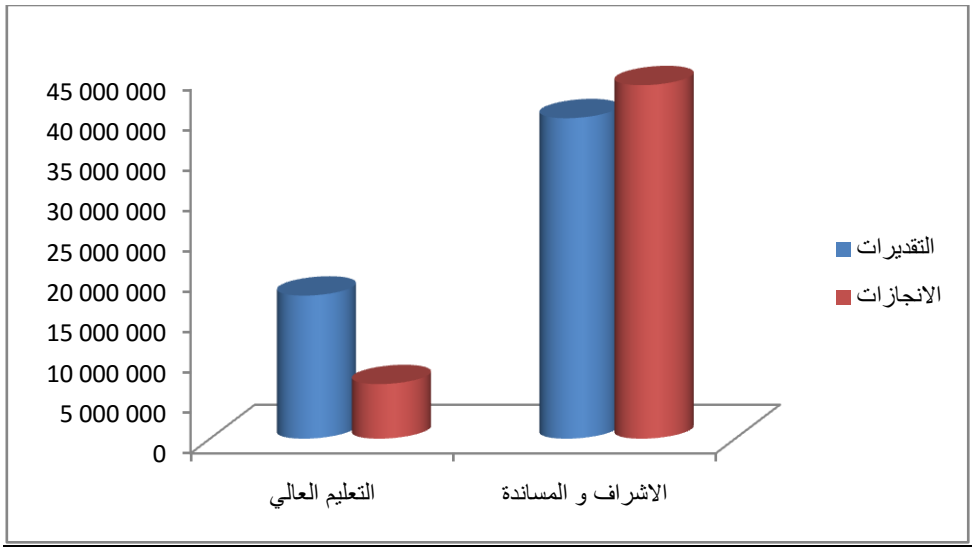

## 3-2: تقديم نتائج القدرة على الأداء و تحليلها :

### - الهدف 1 :فاعليةبرنامجالقيادة

- **تقديم الهدف** :يندرجهذاالهدففيإطارحوكمةالمواردالمتاحةوحسنالتصرففيالاعتماداتالمرصودةوترشيدالنفقات

**-مرجع الهدف :**

| مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | انجازات 2018 | تقديرات 2019 | انجازات 2019 | مقارنة بين 2018 و2019 | | مقارنة بين انجازات 2019 وتقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أ | ب | ج | د=ج - أ | د/ أ % | م=ج - ب | م/ب % |
| **حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة** | % | 3.45 | 3.42 | 2.84 | -0.61 | -%17.68 | -0.58 | -%16.95 |
| ميزانية البرنامج | أ.د | 43.573,529 | 49.287,755 | 50.529,489 | 6.955,960 | %15.96 | 1.241,734 | %2.45 |
| ميزانية المهمة | أ.د | 1721281300 | 1439767000 | 1777076332 | 55.795.032 | %3.24 | 337.309,332 | %23.42 |

**رسمبياني24:مقارنةبينتقديراتوإنجازاتمؤشراتقيسالأداء الخاصةبالهدف :**

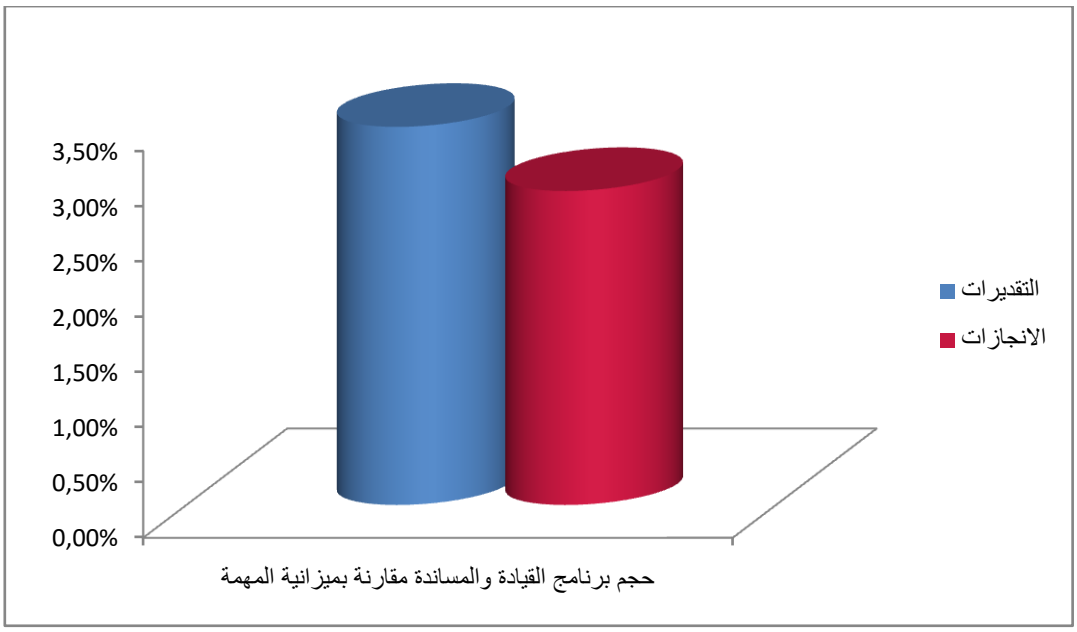


- **تحليلوتفسيرالنتائجالتيتمتحقيقهامقارنةبالتقديراتلسنة 2019 :**

**- الهدف 1 ::فاعليةبرنامجالقيادة**

**- المؤشر 1 :حجمبرنامجالقيادةوالمساندةمقارنةبميزانيةالمهمة**

*تم تحقيق نسبة انجاز للمؤشر بعنوان سنة 2019 تقدر بـ 2.84%مقارنة بالتقديرات التي حددت بـ 3.42% أي بنسبة تطور تقدر بـ 17.68%- غير أنه تجدر الإشارة إلى أن انخفاض حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بالتقديرات لا يعكس انخفاضا في حجم الاعتمادات المرصودة ( 49.287.755 تقديرات سنة 2019/ 50.529.489 انجازات 2019) انما مرده الترفيع في حجم ميزانية المهمة التي شهدت رصد اعتمادات تكميلية لفائدة البرامج الفنية وخاصة منها برنامج الضمان الاجتماعي و برنامج النهوض الاجتماعي نتيجة جملة من العوامل الظرفية (تم الترفيع خاصة في نفقات التدخل العمومي).

**- الهدف2:تحسينالتصرفالتقديريفيالمواردالبشرية**

**- تقديم الهدف**

:سعياإلىالارتقاءبجودةمنظومةالمواردالبشريةالناشطةبالوزارةتسعىالوزارةلتطويرجودةأداءالاعوانالعموميننفيإطارتكريسمقوما تالإصلاحالإداريوتطويرآداءالهياكلالإداريةوتطويرقدراتالمواردالبشرية

| مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤش ر | انجازات 2018 | تقديرات 2019 | انجازات 2019 | مقارنة بين 2018 و2019 | | مقارنة بين انجازات 2019 و تقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أ | ب | ج | د=ج - أ | د/ أ % | م=ج - ب | م/ب % |
| نسبةإنجازمخططضبط مواصفاتمرجعيةللموارد البشريةبالوزارة | % | بصدد الانجاز | 80 | بصدد الانجاز | - | - | - | - |
| **نسبة تنفيذ الاعتمادات المرسمة بعنوان تأجير الأعوان (01.136) مقارنة بالتقديرات** | % | %102.8 | %100 | %106.4 | 3.6 | %3.5 | 6.4 | %6.4 |
| اعتمادات بعنوان التأجير التي المنجزة بصفة فعلية | أ.د | 164741013 | 181764000 | 193493570 | 28752557 | %17.45 | 11729570 | %6.45 |
| الاعتمادات المرسمة بعنوان التاجير بقانون المالية الأصلي | أ.د | 160171000 | 181764000 | 181764000 | 21593000 | %13.48 | | |

**رسمبياني25:مقارنةبينتقديراتوإنجازاتمؤشراتقيسالأداء الخاصةبالهدف :**

**تحسينالتصرفالتقديريفيالمواردالبشرية**

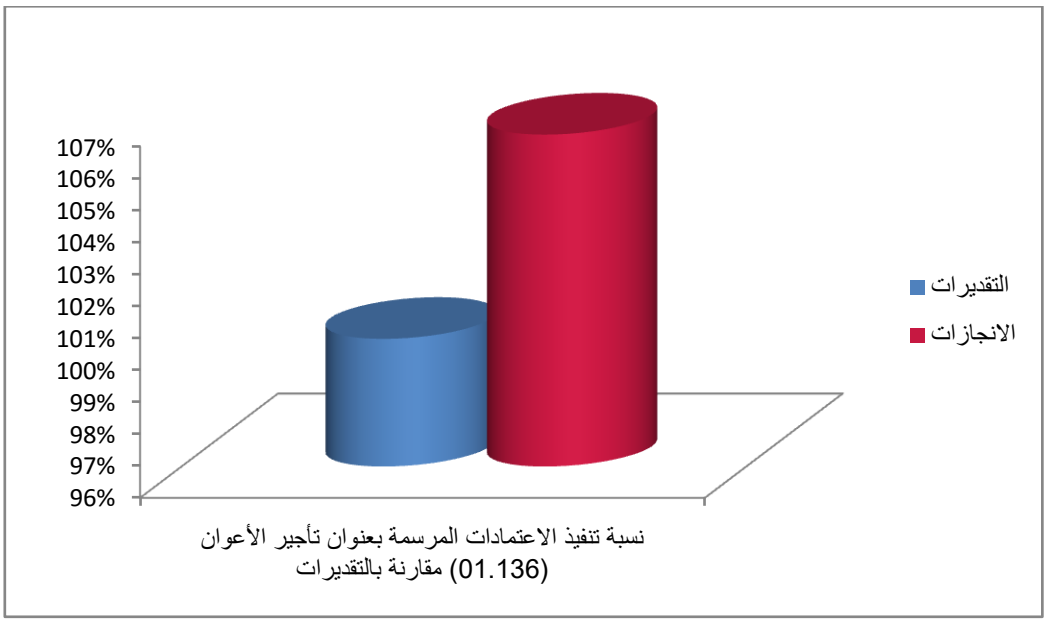


- **تحليلوتفسيرالنتائجالتيتمتحقيقهامقارنةبالتقديراتلسنة 2019 :**

- **<u>الهدف2 :تحسينالتصرفالتقديريفيالمواردالبشرية</u>**

- **المؤشر 1 :نسبةإنجازمخططضبطمواصفاتمرجعيةللمواردالبشريةبالوزارة**

- يتم العمل على إنجاز المؤشر وذلك من خلال ضبط برنامج عمل مرحلي يرتكز على جملة من الأنشطة السنوية ولم نسجل تقدم كبير في نسبة الإنجاز للسنوات 2017 و2018 و2019 نظرا لعديد الأسباب من أهمها:

- ✓ صعوبات حالت دون تفعيل تطبيقة الموازنة الاجتماعية،

- **<u>الهدف2 ::تحسينالتصرفالتقديريفيالمواردالبشرية</u>**

- **المؤشر2 :نسبةتنفيذالاعتماداتالمرسمةبعنوانتأجيرالأعوان (01.136) مقارنةبالتقديرات**

- تمتسجيلنسبةانجازتقدرب106.4% بالنسبةلسنة 2019ويعودذلكإلىجملةمنالاسبابمنأهمها:

- ✓ تم صرف اعتمادات تفوق الاعتمادات المرسمة بالنسبة لنفقات التأجير العمومي لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية،
- ➢ تم صرف اعتمادات تفوق الاعتمادات المرسمة بالنسبة لنفقات التأجير العمومي لبرنامج النهوض الاجتماعي (لفائدة المركز الدولي للبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين في مجال الإعاقـــة "بسمة " و كذلك لتأجير البرنامج الفرعي التضامن والتنمية الاجتماعية )

**- الهدف 3:ترشيد نفقات التصرف**

**- تقديم الهدف**

:تسعىالوزارةفيهذاالإطارإلىالمساهمةفيتحقيقالتوجهاتالوطنيةفيمجالترشيدالإستهلاكفيالطاقةوالماءوالهاتفوتحسينالتصرففيالت جهيزاتوفيمختلفالوسائلالماديةلتحقيقمزيدمنالنجاعةعلىمستوىالعملالإداري .

ولبلوغهذاالهدففهييستسعىإلى :

- ترشيدكلفةالهاتفوالاتجاهنحوتدعيمالاتصالالرقمي
- متابعةالاتفاقياتفيمجالاستهلاكالهاتفوتبادلالمعطيات.

**-مرجع الهدف : منشور السيد رئيس الحكومة عدد 20 بتاريخ 10 جويلية 2002 المتعلق بترشيد نفقات استهلاك الهاتف**

| مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | انجازات 2018 | تقديرات 2019 | انجازات 2019 | مقارنة بين 2018 و2019 | | مقارنة بين انجازات 2019 وتقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أ | ب | ج | د=ج - أ | د/ أ % | م=ج - ب | م/ب % |
| **التخفيضفياعتماداتالتصرف (وسائلالمصالح)** | | | | | | | | |
| مؤشرفرعي 1: التحكمفيكلفةاستهلاكالوقود | أ.د | 634.725 * | 804.500 | 850.885 | 216.160 | %34.05 | 46385 | %5.45 |
| مؤشرفرعي 2 : التحكمفيكلفةاستهلاكالهاتف | أ.د | 99512* | 332.000 | 188.118 | 88806 | %89.04 | -143882 | -%43.33 |

*** تمفعلياصرفجزءمنالاعتماداتالمرسمةوتحويلبقيةالاعتماداتلخلاصنفقاتاخرى.**

**** تقديرات مقارنة بنفس الفترة**

**رسمبياني 26:مقارنةبينتقديراتوإنجازاتمؤشراتقيسالأداءالخاصةبالهدف :**

**ترشيدنفقاتالتصرف**

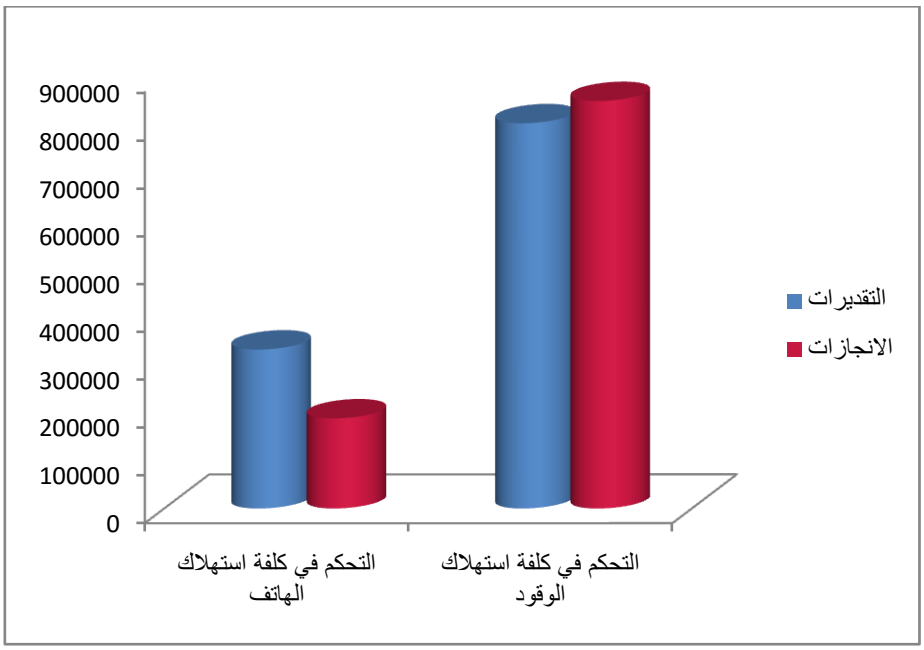


- **تحليلوتفسيرالنتائجالتيتمتحقيقهامقارنةبالتقديراتلسنة 2019 :**

- **<u>الهدف3 :ترشيدنفقاتالتصرف</u>**

- **المؤشر 1 :التحكمفيكلفةاستهلاكالوقود**

- تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 105.76.% بالنسبة لسنة 2019و يعود ذلك إلى جملة من الاسباب من أهمها:

- ✓ تهرم أسطول النقل المتوفر مما ولد ضغطا على نسق الاستهلاك
- ✓ ارتفاع أسعار المحروقات سنويا
- ✓ تم احتساب نسبة الانجاز على جملة التقديرات مع الأخذ بعين الاعتبار التحويلات بالزيادة حيث تجدر الإشارة إلى أن صرف الاعتمادات المخصصة لهذه النفقات تم بناءا على الإستهلاك الفعلي و تم تحويل الاعتمادات المتبقية لخلاص النفقات.

- **<u>الهدف 3 :ترشيد نفقات التصرف</u>**

- **المؤشر2 :التحكمفيكلفةاستهلاكالهاتف**

- - تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 56.66.% بالنسبة لسنة 2019و يعود ذلك إلى جملة من الاسباب من أهمها:

- ✓ عدم ورود الفواتير في الإبان،

- ✓ تم احتساب نسبة الانجاز على جملة التقديرات مع الأخذ بعين الاعتبار التحويلات بالنقص أو بالزيادة حيث تجدر الإشارة إلى أن صرف الاعتمادات المخصصة لهذه النفقات تم بناءا على الإستهلاك الفعلي و تم تحويل الاعتمادات المتبقية لخلاص بعض النفقات الأخرى .

– كما تم صرف الاعتمادات كما يبينه **الجدول الإجمالي التالي** :

| نفقات استهلاك الهاتف | الاعتمادات | نسبة الإنجاز |
|---|---|---|
| **الموزع** | 356000 | - |
| **المركزي** | 226846 | 63.72% (من حجم الاعتمادات الموزعة) |
| **المنجز مركزيا** | 62318 | 27,47% |
| **المفوض** | 129154 | 36,28%(من حجم الاعتمادات الموزعة) |
| **المنجز جهويا** | 125800 | 96,63% |
| **مجموع المنجز** | **188118** | **52,56%** |

– و يتوزع صرف الاعتمادات على مستوى الإدارات الجهوية كما يبينه **الجدول التالي**:

| الولاية | الاعتمادات المفوضة | الاعتمادات المنجزة | نسبة الإنجاز | نسبة الإنجاز (مقارنة بالاعتمادات المرسمة) |
|---|---|---|---|---|
| **تونس** | 4534 | 4376 | 96,53% | 1,23% |
| **أريانة** | 4000 | 3480 | 86,99% | 0,98% |
| **بن عروس** | 5700 | 4909 | 86,13% | 1,38% |
| **منوبة** | 4800 | 4790 | 99,79% | 1,35% |
| **بنزرت** | 6950 | 6906 | 99,37% | 1,94% |
| **زغوان** | 6201 | 6104 | 98,44% | 1,71% |
| **نابل** | 8850 | 8399 | 94,90% | 2,36% |
| **سوسة** | 3900 | 3896 | 99,91% | 1,09% |
| **المنستير** | 4800 | 4792 | 99,83% | 1,35% |
| **المهدية** | 4200 | 4095 | 97,51% | 1,15% |
| **باجة** | 4200 | 3447 | 82,08% | 0,97% |
| **جندوبة** | 3200 | 2837 | 88,65% | 0,80% |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **الكاف** | 4900 | 4551 | 92,89% | 1,28% |
| **سليانة** | 4900 | 4855 | 99,09% | 1,36% |
| **القيروان** | 4700 | 4688 | 99,75% | 1,32% |
| **صفاقس** | 3650 | 3565 | 97,67% | 1,00% |
| **سيدي بوزيد** | 6800 | 6440 | 94,70% | 1,81% |
| **قابس** | 4050 | 4040 | 99,75% | 1,13% |
| **مدنين** | 12948 | 12948 | 100,00% | 3,64% |
| **القصرين** | 3000 | 2992 | 99,74% | 0,84% |
| **قفصة** | 12179 | 12072 | 99,12% | 3,39% |
| **توزر** | 2973 | 2973 | 100,00% | 0,84% |
| **قبلي** | 2800 | 3794 | 135,51% | 1,07% |
| **تطاوين** | 4920 | 4849 | 98,55% | 1,36% |
| **الجملة** | **129154** | **125800** | **97,40%** | **35,34%** |

**- الهدف4 :ملائمةنوعيةتكوينالطلبةلحاجياتشوقالشغل**

**- تقديم الهدف**

:يعدتحسينالإدماجالمهنيلخريجيمؤسساتالتعليمالعاليتحتالاشرافودعمتشغيليتهممنالاولوياتالتيتسعىوزارةالشؤونالاجتماعيةلت حقيقهاوفيهذاالاطارتعملالوزارةعلىدعمجودةالتكوينوالتأطيرالأكاديميالمقدمللطلبةعلىالمستويينالنوعيوالكميوذلكلبلوغالمعايي رالفنيةالمطلوبة.

بالإضافةإلىمتابعةخريجيهاوتيسيرإدماجهمالمهنيمنخلالتركيزخليةمتابعةتتولىجمعالمعطياتوتحليلهاللمساعدةعلىرسماستراتيجياتالتكوينوتوجيههاوتعديلهاوتوفيرفرصللتكوينالتكميليوتحسينالكفاءاتلمزيدملاءمتهامعخصوصياتومتطلباتالمهنواحتياج اتسوقالشغل.ويندرجهذاالتوجهضمنالتوجهالعاملمنظومةالتعليمالعاليبتونسحيثتعتبرالمؤسساتالجامعيةمطالبةبالإعداد المس بقلتأمينتشغيليةخريجيهامنخلالتأطيرهموتوجيههمفضلاعنتمكينهممنالقدراتالكافيةلتسويقكفاءاتهموإحداثتنوعفيمسالكالتكوين .

**-مرجعالهدف :**

- القانون عدد 113 لسنة 1983 المؤرخفي30 ديسمبر 1983 المتعلقبقانونالمالية لسنة 1984.

- الأمرعدد 2061 المؤرخفي 10 ديسمبر 1990 المتعلقبتنظيممعهدالنهوضبالمعاقينوالمنقحبالأمرعدد 552 لسنة 1994 المؤرخفي 7 مارس 1994 وبالأمرعدد 1419 لسنة 1996 المؤرخ في 12 أوت 1996.

- الأمرعدد 1473 لسنة 1993 المؤرخفي 5 جويلية 1993 المتعلقبضبطمهامالمعهدالقوميللشغلوالدراساتالاجتماعيةوتنظيمهالإداريوالماليكماتمتنقيحهبالامرعدد 251 لسنة 2007 المؤرخفي 5 فيفري 2007 المتعلقبضبطمهامالمعهدالوطنيللشغلوالدراساتالاجتماعية و تنظيمه الإداري و المالي.

- الأمرعدد 2978 لسنة 2005 المؤرخفي 8 نوفمبر 2005 المتعلقبضبطمشمولاتوزارةالشؤونالإجتماعيةوالتضامنوالتونسيينبالخارج كما تم تنقيحه بالأمر عدد 634 لسنة 2012 المؤرخ في 8 جوان 2012.

- الأمر حكومي عدد 340 لسنة 2019 مؤرخ في 21 مارس 2019 المتعلق بتنظيم وزارة الشؤون الاجتماعية.

| مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | انجازات 2018 | تقديرات 2019 | انجازات 2019 | مقارنة بين 2018 و2019 | | مقارنة بين انجازات 2019 وتقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أ | ب | ج | د=ج - أ | د/ أ % | م=ج - ب | م/ب % |
| نسبةالادماجالمهنيللطلبةالمتخرج ينمنالمعهدالعاليل لتربيةالمختصة | % | 30 | 70 | بصدد الانجاز | - | - | - | - |

**- الهدف4 :ملائمةنوعيةتكوينالطلبةلحاجياتسوقالشغل**

**- المؤشر 1 :نسبةالادماجالمهنيللطلبةالمتخرجينمنالمعهدالعاليللتربيةالمختصة**

تجدر الإشارة إلى أنه حاليا لا تتوفر المعطيات الضرورية بخصوص نسب إنجاز المؤشر حيث سيتم إدراجها لاحقا بوثائق القدرة على الاداء للبرنامج.

## 4- التوجهاتالمستقبليةلتحسينالأداء :

**- الهدف2:تحسينالتصرفالتقديريفيالمواردالبشرية**

- **الإشكاليات والنقائص:**
  - عدم تركيز منظومة إنصاف في المؤسسات الخاضعة تحت إشراف الوزارة.
  - نقص في الموارد البشرية وخاصة المختصين في الإعلامية،
  - عدم إصدار الأمر الحكومي المتعلق بالمندوبيات الجهوية،
  - ظروف العمل: الإكتظاظ في المكاتب.

- **التدابير والانشطة المقترحة:**
  - إعادة بناء تطبيقة الموازنة الاجتماعية.
  - التنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة لإعداد بطاقة وصف المهام.

- **الهدف 3 :ترشيد نفقات التصرف**

- **العمل على مزيد التحكم في كلفة الهاتف من خلال :**

-عقد جلسات عمل مع شركة اتصالات تونس للنظر بالإشكاليات المتعلقة بعدم وصول الفواتير لغاية الحصول على آلية للفوترة ،

- تفعيل الاتفاقيات مع مسدي الخدمة على المستوى الجهوي.

*** في مجال تنفيذ الميزانية:**

- دعوة المصالح المركزية وخاصة الجهويةالمكلفة بتنفيذ الميزانية إلى مزيد الحرص على متابعة صرف الاعتمادات المحالة والمفوضة و تأدية النفقات في نطاق التراتيب الجاري به العمل.
- برمجة اجتماعات دورية حول تقييم تنفيذ ميزانية الوزارة و تشخيص الصعوبات و الإشكاليات عند التنفيذ.
- التحسيس بأهمية توفير معطيات محينة حول مختلف النفقات خاصة في إطار البرمجة السنوية للنفقات وانجاز التقارير الدورية لتنفيذ الميزانية الخاصة ببرامج الوزارة بالتنسيق مع رؤساء البرامج.